عمر بوضربة

النشاط الدبلوماسي

للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

سبتمبر 1958 - جانفي 1960

دار الحكمة

عمر بوضربة

النشاط الدبلوماسي
للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

سبتمبر 1958- جانفي 1960

تاريخ

دار الحكمة

عنوان الكتاب : النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية
الجزائرية (سبتمبر 1958 - جانفي 1960)

المؤلف : عمر بوضربة

الناشر : دار الحكمة - احمد ماضي

العنوان : 91 شارع ديدوش مراد، الجزائر العاصمة 16000

الموقع الالكتروني www.hikmahouse.com

البريد الالكتروني: dar_elhikma@yahoo.fr

الهاتف : 00 213 21 23 58 83

الفاكس : 00 213 21 23 58 89

ردمك : 978-9947-842-70-6

الايداع القانوني: 2009-5921

© دار الحكمة للنشر، الجزائر 2012

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الـ 50 لعيد الاستقلال

الفصل الأول

تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958\09\19

-I- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

-أولا- الظروف الداخلية.

-1- الظروف السياسية

-2- الظروف العسكرية

-3- الظروف الاجتماعية

-ثانيا- الظروف الخارجية.

-II- أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

-أولا- على الصعيد الداخلي.

-ثانيا- على الصعيد الخارجي.

-III- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958\09\19.

-أولا- فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

-ثانيا- التأسيس.

-ثالثا- تركيبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 58\1959.

IV- موقف الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

V- المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة.

-أولا- الدول العربية.

-ثانيا- الكتلة الشيوعية.

-ثالثا- دول العالم الثالث.

-رابعا- الكتلة الغربية (الرأسمالية).

I- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954، وإلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962 أحداثا وتطورات هامة على مختلف الأصعدة، سواء السياسية منها أو العسكرية، إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، كان لها تأثير كبير في سيرها واستمرارها[1].

ويعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم: 1958\09\19 من بين هذه الأحداث الهامّة، إذ يمكننا اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا، ووفق هذا يمكننا التمييز بين ظروف داخلية وأخرى خارجية أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

-أولا- الظروف الداخلية:

تكتسي هذه الظروف والعوامل أهمية بالغة، لما لها من تأثير مباشر على سير أحداث الثورة والتي يمكننا حصر أهمها فيما يلي:

---

[1] 1- نشر هذا الفصل كاملا في عمل لفرقة "الكتاب المرجعي للثورة الجزائرية" دون أن أعلم بذلك فلما اتصلت ببعض أعضاء هذه الفرقة (أحمد مسعود سيد علي وبديدة لزهر) قيل لي بأن في الأمر خطأ سيسوّى. لكن شيئا من ذلك لم يحدث!؟.

1- الظروف السياسية:

بموجب قرارات مؤتمر الصومام[1] 20 أوت 1956، تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، ألا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ والتي ضمت خمسة أعضاء[2]، توزّعوا فيما بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة[3].

لقد سعت لجنة التنسيق والتنفيذ بكل ما أتيح لها من إمكانات إلى تنظيم الثورة وقيادتها، غير أن صعوبات اعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج، بعد فشل معركة الجزائر (1957) ورد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية. فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية

---

[1] انعقد مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956 بقرية "إيفري أوزلاقن" بغابة "أكفادوا" في السفوح الشرقية لجبال جرجرة، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام، ومن نتائج المؤتمر أنه كان في مستوى طموح الشعب وتطلعاته حيث استطاع أن ينظم الثورة بخلق جيش نظامي في مستوى سائر الجيوش كما قسم البلاد إلى ولايات ومناطق ونواحي وقسمات. وعلى كل منها قيادة تشرف على تنظيم شؤونها؛ كما خرج بقيادة وطنية موحدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهيئة تنفيذية سميت بلجنة التنسيق 1956 لمزيد من التفصيل أنظر:
- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة الجزائرية، م.و.ك 1986، الجزائر، ص 137. وانظر:
- أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954 - 1956)، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، 1995، ص 38

[2] هم: عبان رمضان، بن يوسف بن خدة (بن يوسف بن خدة: ولد في 23 فيفري 1920 بالبرواقية، من قياديي حزب الشعب الجزائري، إلتحق بالثورة بعد خروجه من السجن في أفريل 1955 تولى مهام كبرى في الثورة أهمها رئاسته للحكومة المؤقتة الثالثة، إنسحب بعد سنة 1962 من الحياة السياسية بإستثناء مرات قليلة، أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، الجزائر، ط موفم للنشر 1994، مرجع سابق ص 183)، بن مهيدي العربي، كريم بلقاسم، سعد دحلب.

[3] SAAD DAHLAB POUR LINDEPENDANCE MISSION ACCOMPLIE. ALGER, EDITIONS DAHLAB, 1990 P 57-79.

للثورة من الخارج (تونس)، ثم العودة إلى أرض الوطن. ولكن الأحداث سارت نحو الأسوإ[1].

وقد أدّى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957، تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم[2] وعبّان رمضان[3]. ولكن بفضل اللجوء إلى وساطة السيد عباس فرحات تمّ حلّ الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية. وهذا في مؤتمر 20 أوت 1957 بالقاهرة[4].

ولكن رغم ذلك فانّ لجنة التنسيق والتنفيذ بقيت تدور في حلقة مفرغة، وتعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكّلين لها، مما أدّى

---

[1] المركز الوطني للأرشيف: محضر إجتماع الحكومة المؤقتة 02/ف بن خدة، علبة مصورة رقم: .G001 و G.004، عد إلى الملحق رقم: 01.

[2] كريم بلقاسم: ولد في الثاني والعشرين ديسمبر 1922 بذراع الميزان. انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1945، اصبح مسؤول الحزب بمنطقة القبائل. التحق بالقيادة الخماسية التي اعدت للثورة، عين قائدا للمنطقة الثالثة، أصبح فيما بعد من ابرز قادة الثورة حيث تولى مهام عليا ابرزها وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية ووزيرا للداخلية في الحك 1962 جبهة معارضة للحكم، اتهم بمحاولة قلب نظام الرئيس هواري بومدين، اغتيل في شهر أكتوبر 1970 بفرانكفورت بألمانيا. المرجع. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق: ص 8:

- BENJAMIN STORA: Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes Algériens 1926-1954, Paris, Ed l'Harmattan, 1985, p.p :329-330.

[3] عبّان رمضان: ولد في 10 جوان 1920 بالاربعاء نايث إيراثن، مناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، بعد خروجه من السجن في جانفي 1955 التحق بالثورة وأصبح من أبرز قادتها، حيث كان المحرك الأساسي لمؤتمر الصومام 20\08\1956. عضو المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ الأولى 1956- والثانية، اغتيل بالمغرب يوم 27 ديسمبر 1957. أنظر، محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ص 185، و:

- ACHOUR CHEURFI LA CLASSE POLITIQUE ALGERIENNE -DE 1900 À NOS JOURS- DICTIONNAIRE BIOGRAPHIQUE ALGER, Ed CASBAH, 2001, p.p 13-14

[4] م.و للأرشيف المصدر السابق تدخل رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس .G004

إلى فشلها في حلّ المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل خصوصا وبخاصة ما تعلّق بمشكل الأسلحة والذخيرة[1].

وفي هذه الأجواء سيحدث اغتيال عبان رمضان[2]، وقد انجرّ عن هذا الاغتيال آثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، فقد ذكر عباس فرحات أنه حينها فكّر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية، لكنه تراجع عن قراره وبرّر ذلك بقوله: "بأنّ مكانه بين المسؤولين والى جانبهم على الأقل من اجل تفادي ما هو أسوا"[3].

وبالإضافة إلى ذلك فقد وقعت حوادث في صفوف الثورة دلّت على تقلص وتراجع روح الثقة، خاصة بعد تغيّر معادلة الصراع بعودة الجنرال ديغول[4] إلى هرم السلطة في فرنسا، اثر حوادث 13 ماي 1958 التي قادها غلاة المعمرين وقادة الجيش الاستعماري بالجزائر، إذ يعدّ هذا عاملا هامّا يضاف إلى العوامل السابقة

---

[1] م.و.ل. تدخلات كريم بلقاسم-فرحات عباس-بن يوسف بن خدة –عبد الحفيظ بوصوف. نفس المرجع G004

[2] يعتبر الأستاذ محمد العربي الزبيري هذا الحادث أول اغتيال سياسي في الثورة الجزائرية، وانحرافا أيديولوجيا، وإلغاء لمبدأ العمل الجماعي من طرف أقوى عناصر لجنة التنسيق والتنفيذ وهم: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال –وعبد الحفيظ بوصوف– عد إلى محمد العربي الزبيري. تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1962)، الجزء الثاني –وزارة التعليم العالي والبحث العلمي– جامعة الجزائر –معهد التاريخ– 96/1997 ص ص 182-183.

[3] BEN JAMIN STORA, ZAKIA DAOUD -FERHAT ABBA, CASBAH EDITIONS, 1995 P 284.

[4] شارل ديغول أبرز شخصية فرنسية في القرن العشرين ولد سنة 1890، انضم منذ صغره إلى الجيش الفرنسي شارك في الحرب العالمية الأولى 1914/1918، والثانية 39/1945، تدرج في الرتب العليا لجنة تحرير فرنسا، بعد سقوط هذه الأخيرة في يد الألمان في جوان 1940، تولى تأسيس ورئاسة الجمهورية الرابعة جانفي 1946 إنسحب من الساحة السياسية إندلاع الثورة الجزائرية، حيث عاد على إثر انقلاب 13\05\1958، ليشكل الجمهورية الخامسة بعد سقوط الجمهورية الرابعة ويحكم فرنسا إلى 1969، توفي سنة 1970. عد إلى:

- Le Grand dictionnaire encyclopédique, LAROUSSE, V 5, PARIS 1982, p: 4700.

فديغول بعودته هذه أعاد القوة للنظام الفرنسي، والذي يعوّل أساسا على الجيش والحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية وتحقيق طموحات المعمرين[1].

بالإضافة إلى المناورات السياسية[2] والمشاريع الاقتصادية الخادعة والتي ستتجسد في مشروع قسنطينة والذي بدأت بوادره بالحديث عن سياسة الإصلاحات بهدف "تحسين ظروف معيشة السكان الجزائريين"و ذلك منذ مجيئ ديغول في جوان 1958[3].

لقد بدأ ديغول منذ صائفة 1958 في تحضير استفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية، المزمع إجراؤه يوم: 26 سبتمبر 1958[4]. وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[5]، من اجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسيا[6]. وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية[7].

1- م.و. للأرشيف.أرشيف وزارة الخارجية .M.A.E العلبة: 05 – الملف: 14 – الوثيقة 02.

2- أحمد توفيق المدني –حياة كفاح– ج3 –مع ركب الثورة– الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982– ص 400.

3- للاستزادة أكثر عد إلى: نصر الدين سعيدوني–مشروع قسنطينة 1958 –جريدة الشعب. العدد .8299–ص7

4- JACQUES CHAPSAL. LA VIE POLITIQUE EN FRANCE DEPUIS 1940 – France - PRESSE UNIVERSITAIRE 1969 - P113. LA COLLECTION THEMIS SCIENCES POLITIQUES.

5- BEN JAMIN STORA: FERHAT ABBAS. OP CIT. P244

6- م الوطني للأرشيف. العلبة: 5، الملف: 14، الوثيقة: 2.

7- يرى فرحات عباس في كتابه –تشريح حرب– بأن عودة ديغول إلى السلطة جعلته في وضع يسمح له بتسوية بتسوية المشكل الجزائري، عد إلى:

- FERHAT ABBAS: AUTOPSIE D'UNE GUERRE-L'AURORE. PARIS FRANCE EDITION. GARNIER. 1980. P. 241.

-2- الظروف العسكرية:

تكاد تجمع مصادر الأرشيف والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع، على أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد حرجة وصعبة للغاية.

فسنة 1958 وما بعدها سجّلت بصورة ملحوظة منعطفا حاسما في سير العمليات العسكرية في الجزائر، فسواء في الداخل أو في الخارج تلقّت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الاستعماري الفرنسي وفرق "الأمن"بمختلف وحداتها، حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية، التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية(1) وقد عمّ الإرهاق في الداخل من جراء الإستراتيجية العسكرية الديغولية، وبدأ الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها يتناقص.(2)

و في هذا السياق تلقّت قوات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح، سواء في المعارك والاشتباكات في داخل الوطن أو على الحدود المسيّجة والمكهربة-خط موريس-فخلال سنتي 1958 و1959 كان 80% من عناصر جيش التحرير الوطني يستشهدون وسط الأسلاك الشائكة والمكهربة، خلال محاولات اختراق خط موريس.(3)

---

(1)- و.للأرشيف، تقرير عن السياسة العامة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1959\06\20، علبة مصورة رقم: G004، و تقرير اللجنة العسكرية المكلفة بوضع استراتيجية عسكرية لجيش.ت.و.
- SERVICE HISTORIQUE DE L'ARMEE DE TERRE -INTRODUCTION À L'ETUDE DES ARCHIVES DE L'ALGERIE, FRANCE CHATEAU DE VINCENNES-1992, P. 41.
- YVES COURRIERE La guerre D'Algérie - L'heure des colonels, France, FAYARD 1976 p. 160.

(2)- م.و.و للأرشيف، محضر اجتماع مجلس الحكومة المؤقتة تدخل بن طوبال -1959\07\01- G004.

(3)- جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ 99\2000، ص 99-105.

ونتيجة للتأثيرات السلبية الخطيرة لخط موريس على الثورة، فقد ضاعفت قوات جيش التحرير الوطني عملياتها الصغرى- منذ جانفي 1958 -ضد القوات العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية، وبذلك تبدأ "معركة الحدود" التي ستنتهي في أواخر شهر ماي من نفس السنة. وقد تكبدت وحدات جيش التحرير الوطني خسائر قادحة في هجماتها ضد "خط الموت موريس". فمثلا استشهد يوم 26 فيفري 1958 حوالي 225 جنديا مقابل مقتل 19 جنديا فرنسيا فقط. وفي 27 فيفري 1958 استشهد 100 جنديا مقابل جندي فرنسي واحد فقط. وستكلف المعركة ضد خط موريس جيش التحرير بمنطقة سوق أهراس ما بين 23 أفريل 1958 إلى 03 ماي 1958 استشهاد: 620 جندي جزائري. واستيلاء الجيش الفرنسي على: 546 قطعة سلاح. وستختتم هذه المعركة بحصيلة ثقيلة، قدرتها السلطات العسكرية الفرنسية ب: ستة آلاف (6000) شهيدا وأربع آلاف (4000) قطعة سلاح. وبذلك أصبحت مهمة اختراق خط موريس غير مضمونة العواقب إطلاقا بالنسبة إلى جنود جيش التحرير. مما أدى إلى انحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني(1). فكان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق.

ولهذا الغرض أنشأت لجنة التنظيم العسكري (COM) بالإضافة إلى محاولة تجاوز مفهوم الولايات تطبيقا لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957، القاضي بإنشاء قيادة موحّدة لجيش التحرير مقسّمة إلى فرعين. الفرع إدارته

---

(1) SERVICE HISTORIQUE DE L'ARMEE, OPCIT, P. 42 ET VOIR AUSSI, YVES COURRINELS, OPCIT, P200.

رفقة مساعديه فشلا ذريعا، مما أدى إلى تأزم الوضع على الحدود الشرقية ثم انتقلت آثاره إلى الداخل خاصة بالولاية الأولى والقاعدة الشرقية.(1)

لقد سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود، وسادت الخصومات بين ضباط جيش التحرير، وهذا لعدّة أسباب كان على رأسها إقدام كريم بلقاسم(2) على فتح باب المناصب السامية في جيش التحرير الوطني، كتعيينه للرائد ايدير(3) مسؤولا على جيش الحدود، هذا الإجراء جلب للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية وفقدانه لنفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف جيش التحرير على الحدود، وسعى هؤلاء الضباط إلى العمل على طرده ومن والاه من قادة الثورة، بدعوى الفشل الذريع في إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الخانقة التي كانت تعاني منها الثورة، وفي مقدمتها مشكل التسليح، كل هذا أدّى بالقادة النافذين في لجنة التنسيق والتنفيذ: كريم بلقاسم–لخضر بن طوبال(4)–

1– للاستزادة أكثر في الموضوع عد إلى: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 166–167–168. و:
- MOHAMED.HARBI -LE F.L.N. MIRAGE ET REALITE Des origines à la prise du pouvoir 1945-1962 NAQD/ENAL ALGER 1993, PP: 209-212.

2– محمد العربي الزبيري. المرجع السابق، ص: 183.

3– مولود إيدير: إنضم إلى صفوف ج.ت.و سنة 1956. مسئول عسكري على الحدود الجزائرية الليبية 1957، مستشارا لكريم بلقاسم 1960/58، ثم سفيرا في الباكستان 1962/60.

- HARBI Med: Le FLN. Op.cit. p: 412.

4– مناضل في صفوف ح.إح.د. وعضو المنظمة الخاصة. ثم لاجئ بجبال الأوراس بعد إكتشاف المصالح الفرنسية لأمر المنظمة الخاصة، وعضو لجنة 22، عضو إضافي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956، قائد الولاية الثانية –الشمال القسنطيني– (1957/56)، مسؤول مصلحة الداخلية بلجنة التنسيق والتنفيذ 1958، ثم وزيرا للداخلية 1960/58، فوزيرا للدولة 1962/61، عد إلى: HARBI Med: LE FLN. IBID. p: 402.

عبدالحفيظ بوصوف[1] إلى السعي الحثيث لإيجاد حل مناسب. كما شرعت القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود. تطبيقا لأوامر سلان Salan. الذي أصدر أوامرا تقضي بحق متابعة جنود جيش التحرير عبر الحدود. من هنا جاءت أوامره للطيران الحربي الفرنسي بمهاجمة ساقية سيدي يوسف التي أدّت إلى استشهاد تسعة وستين (69) مدنيا وحصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت ب. مائة وثلاثين (130).

كما ازدادت أزمة التسليح حدة جراء إقامة خط موريس المكهرب والملغّم على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية. ومصادرة سفينة سلوفيتيا التشيكوسلوفاكية المحملة ب: مائة وثمانية وأربعين (148) طنا من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني بالمغرب الأقصى.

-3- الظروف الاجتماعية:

تجمع مختلف المصادر التي اطّلعنا عليها على أن وضعية الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. كانت جدّ سيئة. سواء بالدّاخل أو على الحدود(بتونس والمغرب الأقصى).

---

[1] رئيس دائرة لحزب ح.إ.ح.د بسكيكدة ثم في تلمسان 1954/52. عضو لجنة 22 (1954). نائب قائد المنطقة 5 (القطاع الوهراني) 1956/54. عضو لجنة.ت.و.ت 1958/57. ثم وزيرا للاتصالات والتموين 1959/58. ثم وزيرا للتسليح 1960.

- HARBI Moh : IBID, p: 399.

في هذا الإطار يشير تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد عباس فرحات يوم 20 جوان 1959، إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعتبر تلبية للمطالب المستعجلة للشعب ولمطالب جيش التحرير الوطني.[1]

ولقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين، خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرّمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين، قصد عزلهم عن جيش التحرير، ففي هذا الإطار مثلا قامت السلطات الفرنسية بالولاية الثانية بإقامة ثلاثة وسبعين (73) محتشدا، في حين كانت المناطق المحرّمة تشكّل ثلثي(3\2) مساحة الولاية، تأثرت مناطق عديدة من جرّاء ذلك، خصوصا الفقيرة منها.[2]

كما يشير تقرير عن الوضعية العسكرية إلى أنّ إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب، الذي كان يأمل في دعم خارجي جاد[3]، وهو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية تحقيقه.

ولقد سعى الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة أكثر من غيرها إلى استهداف ولاء الشعب للثورة، وتجسد هذا المسعى في السياسة الديغولية في شقّيها الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما تلخّص في مشروع قسنطينة 1958، والذي كان هدفه خلق طبقة بورجوازية جزائرية حليفة للاستعمار الفرنسي.[4]

1- م.و.للأرشيف: تقرير عن الوضعية العامة، فرحات عباس، 1959\06\20: G004.

2- م.و.للأرشيف: محضر جلسات العقداء العشرة: تقرير الولاية الثانية، العقيد علي كافي، G010.

3- م.و.للأرشيف: أرشيف وزارة الخارجية: تقرير عن الوضعية العسكرية، العلبة 5، الملف 14 الوثيقة 2.

4- للإشارة أن معالم هذا المشروع ظهرت منذ مطلع سنة 1958، عد إلى نصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص: 7.

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسيين حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري، وتأتي في طليعة هذه المصالح المكاتب الإدارية المتخصصة (SAS)، التي شرع في إنشائها منذ سنة 1955، وقد ضاعفت من مجهوداتها بعد 13 ماي 1958، فركزت جهودها على المرأة الجزائرية وفئة الشباب، مستعينة بالوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة، الإذاعة والسينما. وسعت هذه المصالح إلى تثبيط عزائم الشباب وزرع اليأس فيهم، بقمعهم بالقوة، ثم بالتحدث لهم عن "خط الموت"على الحدود، وعن ندرة الأسلحة والذخيرة، ثم محاولة صرف اهتمامهم عن الثورة بوسائل مختلفة، كالرياضة والإكثار من النوادي، وتكوين مؤطرين متشبعين بالفرنسة، ودفع البعض الآخر نحو الانحراف كشرب الخمر والدعارة، من أجل زرع الإحباط النفسي لدى الشباب الجزائري الذي فرحات لجريدة "المجاهد"بأن أربع سنوات من حرب تحمّل مشاقها شعب شجاع لا يمكن إلا أن تنتهي إلى تجسيد شخصية هذا الشعب وإلى إعلان حكومته الوطنية الشرعية".[1]

-ثانيا- الظروف الخارجية:

-كان للظروف الخارجية دورا وتأثيرا بارزين في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، للتفكير الجادّ في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي يمكننا أن نذكر أهمها فيما يلي:

---

[1] - حوار مع رئيس الحكومة المؤقتة عباس لجبهة التحرير الوطني، وزارة الإعلام، الجزائر 1984، الجمعة 1958/10/10

- الضغوط التي تعرّضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى، فإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود، إضافة إلى كثرة تواجد عناصر جيش التحرير في تراب الدولتين[1] أدّيا إلى تزايد التصعيد في المغرب العربي، حيث قام الطيران العسكري يوم: 08 فيفري 1958 بقنبلة ساقية سيدي يوسف، وقد أدّى هذا الهجوم العدواني إلى مقتل عشرات المدنيين من الطرفين التونسي والجزائري[2]، ويعد ذات الهجوم مؤشرا لتزايد الضغط في المغرب العربي، فمن أجل تفادي مثل هذه الأخطار ومن أجل تفادي التدخل المصري في المنطقة وتحديدا من البوابة الجزائرية قامت الدولتان التونسية والمغربية بإعادة بعث فكرة ندوة مغاربية، والتي ستنعقد بطنجة[3] المغربية بين 27 و29 أفريل 1958.

هذه الندوة جعلت من استقلال الجزائر شرطا لحل "الصراع الجزائري الفرنسي"، كما اعترفت الدولتان بجبهة التحرير الوطني ممثّلا شرعيا للشعب الجزائري، وطرح اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية[4].

---

[1] عن موضوع جيش الحدود عد إلى: الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة، الجزء1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون الطبعية، 1986، ص ص: 503-507

[2] سبق الحديث عنها عد إلى. الظروف العسكرية ص: 6.

[3] طنجة. مدينة مغربية تقع في أقصى الشمال الغربي للملكة المغربية، وتعتبر بمثابة نقطة وصل بين المملكة المغربية وأوروبا الغربية، كانت خلال القرن الثامن عشر عاصمة المغرب الديبلوماسية، تهانيا، لقد ظلت، وفي نفس الوقت كانت ملجأ كذلك للعملاء والأجانب وتجار الأسلحة، واسترد المغرب طنجة عام 1957، بعدما كانت مسيرة من طرف إحدى عشرة دولة أجنبية هذه المدينة أنظر: روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، مرجع سابق، ص ص. 218 - 230

[4] Mohamed Harbi: Les Archives De La Révolution Algérienne- FRANCE- Ed JEUNE AFRIQUE, P: 181

لقد شكل خوف نظامي تونس والمغرب من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما، دافعا لمحاولتهما احتواء الثورة الجزائرية، وهذا ما تجسّد فعلا في ضغوط سياسية و"نصائح"للركون إلى المفاوضات.(1)

كما تعتبر عودة ديغول إلى السلطة اثر أحداث 13 ماي 1958 بالجزائر، ظرفا خارجيا هاما، إذ أنّ هذا الأخير سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها ديبلوماسيا، واستطاع لفترة أن ينتزع منها المبادرة، لهذا فقد اقترح أعمر أوعمران في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، كخطة هجومية من الناحية الديبلوماسية، وقصد الاستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة، لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية(2).

وإذا كانت عودة الجنرال ديغول إلى السلطة قد زادت من آمال المسؤولين المغاربيين في حل تفاوضي، للتخلّص من "الأزمةالجزائرية" التي تمنع استقرار سلطاتهم، فان عباس فرحات بدوره اعتبر هذه العودة للجنرال إلى هرم السلطة في باريس، فرصة كبيرة لإيجاد تسوية سلمية "للصراع"، وهو ما يمكن استخلاصه من تصريح له في جريدة المجاهد يوم: 10 أكتوبر 1958، حيث قال: "إن تشكيل الحكومة الجزائرية من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا أكثر سهولة ودقّة من ذي قبل"، ويلحّ عبّاس فرحات في نفس الحديث

1- BENJAMIN STORA OP CIT, P 287 288.

2- MOHAMED HARBI OP CIT P 189

ET VOIR AUSSI ALISTAIR HORNE HISTOIRE DE LA GUERRE D'ALGERIE, ed ALBINE MICHEL, PARIS, 1980, p 145

عندما يضيف: "إن الحل الوحيد المعقول بالنسبة لفرنسا هو أن تفتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل تحقيق السيادة الجزائرية"[1]، كما أوضح في كتابه تشريح حرب: "أن ديغول كان في وضع يمكّنه من تسوية مشكلتنا".[2]

إن انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيء ديغول على رأس الجمهورية الخامسة بدعم من الجيش يعدّ معطى جديدا سيغيّر معطيات الصراع الجزائري الفرنسي، لأنّه أصبح يسعى جاهدا من أجل عزل جبهة التحرير الوطني في المغرب العربي. وتزامن هذا مع تزايد نشاط الدعوة إلى الجزائر فرنسية أكثر من أي وقت مضى.[3]

وفي هذا الإطار ومن أجل كسب نظامي تونس والمغرب وعزل جبهة التحرير عنهما، قام ديغول بتقديم تنازلات لصالح البلدين، ففي 14 جوان 1958 وافق على إخلاء المراكز العسكرية الفرنسية الموجودة في غرب وجنوب المغرب، وفي 17 من نفس الشهر والسنة وقّع اتفاقا حول انسحاب القوات الفرنسية من كل التراب التونسي باستثناء بن زرت.

هذه التنازلات الفرنسية ستدفع حكومتي البلدين-تونس والمغرب الأقصى-إلى التخلي نوعا ما عن دعم جبهة التحرير الوطني في مرحلة أولى، ثم الضغط عليها

1- المجاهد المرجع السابق

2- FERHAT ABBAS OP CIT P241.

3- RENE REMOND LE RETOUR DE DE GAULLE, EDITIONS COMPLEXE, Belgique. 1987, PP 157 158

في مرحلة ثانية، من أجل التأثير على مواقفها. وستتجلّى هذه السياسة في ندوة تونس المنعقدة في الفترة الممتدة ما بين 17 و20 جوان 1958، هذه الأوضاع دفعت جبهة التحرير لأن تبحث لها عن نفس ثان.(1)

والحقيقة أن الوضع في المغرب العربي خصوصا والوضع الدولي عموما كان يستلزم إنشاء هيئة سياسية تتمتّع بطابع رسمي ذي صبغة شرعية لها وزنها، تكون في مستوى حكومة، خصوصا بعدما انجرّت تونس إلى مفاوضات مع شركات بترولية فرنسية من أجل التوصل إلى صيغة اتفاق، حول إمكانية تمرير البترول الجزائري عبر التراب التونسي، وهو ما دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الاحتجاج لدى الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة(2) ببرقية مؤرخة في: 13 جويلية 1958.(3)

1- MOHAMED HARBI: LES ARCHIVES, OP CIT P.P· 181-182.

2- بورقيبة (1903 - 2000): ولد في 3 أوت من سنة 1903 بالمنستير تلقى تعليمه بمدرسة الصادقية، في عام 1924 انتقل إلى فرنسا ليواصل دراسته في الحقوق والعلوم السياسية، يعود إلى تونس عام 1928 بعد حصوله على ليسانس في الحقوق وشهادة في المحاماة في عام 1934، أسس حزب الدستور التونسي الجديد في سنة 1945 يتجه إلى القاهرة ليقود الصراع ضد الإمبريالية، يعود إلى تونس سنة 1949، ليواصل نضاله ضد سلطات الحماية في تونس. في 8 جانفي 1952، أغلب قادة الحزب الدستوري الجديد يتم توقيفهم بعد أعمال العنف التي شهدتها تونس ضد سلطة الحماية هذه الأخيرة تقوم بعمليات واسعة للضغط على حركة المقاومة. في أول جوان 1955 يعود بورقيبة إلى تونس ويوقع إتفاقية بين تونس وفرنسا. وفي 20 مارس 1956 يتم الإعلان عن استقلال تونس، ثم ألغى بورقيبة سلطة الباي في 25 جويلية 1957، وأعلن النظام الجمهوري ليصبح رئيسا للجمهورية التونسية إلى غاية الإطاحة به من طرف الجنرال زين العابدين بن علي في 7 نوفمبر 1987، إعتزل السياسة وبقي يصارع المرض إلى غاية وفاته خلال شهر أفريل 2000. لمزيد من التفصيل أنظر:

- BENJAMIN STORA, AKRAM ELLYEAS, OP CIT, P.P 103 - 107

3- م.و.للأرشيف: أرشيف وزارة الخارجية: برقية احتجاج لجنة التنسيق والتنفيذ موجهة إلى الرئيس لحبيب بورقيبة، علبة: 3، ملف: 3، وثيقة: 10.

ويعتبر الأستاذ أحمد توفيق المدني أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان ردا على مناورات ديغول والسلطات الاستعمارية على الصعيد الدولي، والتي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري تكون مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية [1]

ومن الظروف الدولية التي دفعت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة، الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي عموما، فقد جاء في رسالة بعث بها السيد عباس فرحات –قبيل ساعات من الاعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة- إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة السيد جمال عبد الناصر جاء فيها بأن إنشاء هذه الحكومة هو استجابة لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد في كل أرجاء الوطن العربي.[2]

ففي المغرب العربي وعلى اثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958، حدث تعاطف كبير بين الشعبين التونسي والجزائري، بالإضافة إلى ما شهده المشرق العربي من وحدة بين مصر وسوريا، والذي أدى إلى ظهور الجمهورية العربية المتحدة، وكذلك نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958، والتي أدت إلى التخلص من النظام الملكي العميل لنوري سعيد، وموقف عراق الثورة الإيجابي من الثورة الجزائرية.[3]

---

[1] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء3 الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص: 399، 400

[2] عد إلى نص الرسالة في: أحمد توفيق المدني، نفسه ص ص 402-404.

[3] يذكر السيد رضا مالك بأن أهم عامل دولي حفز قادة الثورة على إنشاء الحكومة م ج ج هو الدعم الذي تلقته الثورة من الحكومة الثورية العراقية، مقابلة يوم 19\09\1998 للمجاهد، الجزائر و رضامالك، الجزائر في إفيان، ص97

وعموما فان الظروف الدولية آنذاك كانت تتطلب إيجاد هذه الهيئة القيادية ذات الطابع الدولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري. ولأجل دراسة مسألة إنشاء الحكومة المؤقتة أنشئت لجنة تحت إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ وهذا منذ ربيع 1958، هذه اللجنة قامت باستشارات حول الموضوع توّجتها تقارير ضافية لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ. تناولت الوضع الداخلي والدولي واتفق أغلبها على أنّ الظروف الدولية بالخصوص جدّ مواتية للإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

---

[1] عن تقارير السادة: أعمر أوعمران (عمر أوعمران: ولد في التاسع عشر جانفي 1919، ناضل في صفوف حزب الشعب منذ صغره، نائب كريم بمنطقة القبائل والتحق معه بقائمة المعدين للثورة، كان مقربا من كريم أثناء فترة الكفاح، عين سنة 1960 ممثلا للثورة بتركيا، انسحب بعد سنة 1962 من الساحة السياسية ليمارس التجارة، توفي سنة 1991. المرجع: محمد حربي، المرجع السابق، ص190-191 و:

- BEN JAMIN STORA, OPCIT, P182-183

كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، فرحات عباس. عد إلى:

- MOHAMED HARBI ;LES ARCHIVES,OP CIT P.P . 184-189

II-أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

ما يمكننا الإشارة إليه في هذا الباب هو أن الحكومة المؤقتة أنشئت من أجل تحقيق أهداف محدّدة، وهي التي سنتحدّث عنها لاحقا انطلاقا ممّا ورد في الأرشيف الخاص بهذا الجهاز السياسي الثوري، سواء من خلال التصريح الرسمي للتأسيس أومن خلال تقارير أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وتقارير اللجنة المكلفة بدراسة ملف إمكانية إنشاء حكومة مؤقتة.

-أولا- على الصعيد الداخلي:

– محاولة حل مشكل القيادة، بتحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي طالما افتقدت لها لجنة التنسيق والتنفيذ، وبالتالي محو سلبيات الماضي، وتكاد تجمع آراء أعضاء لجنة التنسيق على أن المشكلة الأساسية التي عانت منها الثورة آنذاك هي مشكلة القيادة أساسا.(1)

– أما من الناحية العسكرية فيعتبر مشكل الأسلحة أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خلال سنة 1958، فبعد إقامة السلطات الفرنسية لخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية أصبح من الصعوبة

1- عد إلى الظروف الداخلية –السياسية-.

بمكان إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني(1)، لذلك فان أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لشكل التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني.(2)

– يندرج تأسيس الحكومة.م.ج.ج.ضمن مسار عام لمواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول، والتي تصب في اتجاهين وبشكل متواز، على المستويين السياسي والعسكري وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.(3)

– إعادة زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية، تواصل الثورة على كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي.(4)

– ومن خلال كل ما سبق استهدفت هذه الخطوة من جبهة التحرير الوطني إعطاء نفس ثاني للثورة التحريرية في ظروف تغيّرت فيها معطيات الصراع الجزائري الفرنسي، خصوصا مع مجيء الجنرال ديغول إلى هرم السلطة في فرنسا.(5)

1- م.و.للأرشيف: محاضر اجتماعات ح.م.ج.ج.تدخلات السادة الوزراء: لخضر بن طوبال. كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، بن يوسف بن خدة. فرحات عباس، اجتماع: 1959/07/01، G004.

2- م.و.للأرشيف: أرشيف وزارة الخارجية: تقرير عن الوضعية العسكرية، علبة: 5، ملف: 14، وثيقة: 2.

3- عد إلى ظروف تأسيس الحكومة.م.ج.ج داخليا وخارجيا.

4- جريدة المجاهد: حوار مع الرئيس فرحات عباس. المصدر السابق.و.

أحمد بن قليس: السياسة الدولية للحكومة م.ج.ج 1962/58. جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1985، ص: 77

5- MOHAMED HARBI: Les archives, op.cit,pp: 181-182.

- إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي، مجسدا في الدولة الجزائرية المغتصبة منذ الخامس جويلية 1830، وهو ما يجسّد وفاءها للماضي.[1]

-ثانيا- على الصعيد الخارجي:

لقد أنشئت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ظروف دولية متميّزة وحرجة بالنسبة للثورة الجزائرية، لهذا فقد احتلت الأبعاد الديبلوماسية والدولية عموما قسما هاما من أهدافها المسطّرة، والتي يمكننا إيجازها في النقاط التالية:

- مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول، واستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني، كخطوة هجومية من الناحية الديبلوماسية.[2]

- يندرج تأسيس الحكومة.م.ج.ضمن إطار سعي جبهة التحرير الوطني إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة، بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة، لتبسط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي.[3]

- يعتبر الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية عام 1958 إعادة بعث للدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي، ذلك أن هذه الشخصية لم تنتف نهائيا بسيطرة الاستعمار الفرنسي على الجزائر وتحطيمه لمقاومة الأمير

1- المنهاج السياسي للحكومة المؤقتة ج.ج. جريدة المجاهد، المرجع السابق.

2- MOHAMED HARBI- LES Archives. OP.CIT, RAPPORT DE AMAR OUAMRANE P.P. 189-193.

3- محمد البجاري، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، بيروت، دار اليقظة العربية، ص. 118. و

- PHILIPPE TRIPIER. AUTOPSIE DE LA GUERRE D'ALGERIE, PARIS, Ed FRANCE EMPIRE, 1972, P. 263.

عبد القادر والانتفاضات الشعبية العديدة، مما وضع عواصم الدول أمام تحدي الاعتراف بها إن عاجلا أو آجلا.(1)

- من أجل توفير أداة شرعية ورسمية للتفاوض مع فرنسا، وتكذيب ادعاءات ديغول الذي كان يتذرّع بعدم وجود حكومة تمثّل الشعب الجزائري للتفاوض معها، كما عبّر عن ذلك فرحات عباس في رسالته إلى جمال عبد الناصر قبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة بأنّ "هذه الحكومة ستكون عاملا من العوامل المساعدة على إيجاد حل سلمي".(2)

- محاولة جبهة التحرير الوطني الاستفادة من الوضع الدولي آنذاك، المتّسم بالصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن ينجر عن ذلك تبعية الجزائر لأحد من المعسكرين، أي الاستفادة من الدعم المادي والديبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري.(3)

1- محمد البجاوي: نفس المرجع، ص ص: 119-120.

2- أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، نص الرسالة: ص ص: 402-404.

و: مصطفى بوطورة.علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومةالمصرية 1962/54، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية 1984/83، ص: 110.

3- MOHAMED HARBI: LES ARCHIVES, OP.CIT. RAPPORT DE AMAR OUAMRANE, P P: 189-193.

-III- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19\09\1958:

إنّ الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ يوم: 19 سبتمبر 1958، سبقته خطوات ومراحل كانت ثمرتها نضج الفكرة، ثم العمل على تجسيدها.

-أولا- فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

إن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تختمر في أذهان قادة الثورة الجزائرية منذ سنة 1956، وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك "بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة.ج.ج.بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956."[1]

---

[1] - وهم السادة: محمد بوضياف (ولد في الثالث والعشرين جوان 1919 بالمسيلة. انضم إلى حزب الشعب بع مظاهرات ماي 1945، كلف بإدارة المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة. كان له الفضل في لم شمل مجموعة الإثنين والعشرين. إختطفته فرنسا مع زملائه في الثاني والعشرين أكتوبر 1956. ومكث في السجن إلى غاية سنة 1962. عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية ثم نائبا لرئيسها في الحكومة الثالثة. عارض نظا السيد بن بلة ثم نظام هواري بومدين. إختار المنفى إلى غاية سنة 1992 حيث عاد إلى الجزائر كرئيس للمجل الأعلى للدولة من بداية شهر فيفري إلى يوم إغتياله في التاسع والعشرين جوان من السنة نفسها. راجع: محمد حربي، المرجع السابق ص 186. 187 و (BENJAMIN STORA, op. cit. P326) حسين آيت أحمد (حسين آيت أحمد من مواليد منطقة القبائل سنة 1926. انضم إلى حزب الشعب سنة 1942، مسؤول المنظمة الخاصة (1948-1949)، التحق بالقاهرة سنة 1951، وكان ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني

وهذا بهدف الرد على هذا العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها.(1)

ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957، خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957، حيث اتخذ قرارا تمّ بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف المواتية.(2)

اعتقل أثناء عملية القرصنة على طائرة الوفد الخارجي، أطلق سراحه سنة 1962 عين وزيراً للدولة في الحكومة المؤقتة (1958-1962)، عارض النظام السياسي الجزائري، شكل سنة 1963 جبهة القوى الإشتراكية، وقاد تمردا مسلحا وهو ما ادى إلى اعتقاله وسجنه ليفر منه سنة 1966، واستقر بالمنفى حتى سنة 1989 حيث عاد إلى الجزائر. أنظر محمد حربي، المرجع السابق ص 185، 186 و Mohamed Harbi Le FLN Mirage et Réalité Op Cit P396، محمد خيضر (ولد في الثالث عشر مارس 1912 بالعاصمة، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، انتخب سنة 1946 نائباً في الجمعية الوطنية الجزائرية، لجأ بعد حادثة بريد وهران سنة 1950 إلى القاهرة ليصبح مسؤولاً عن وفد الحزب هناك. كلف بعد اندلاع الثورة برئاسة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني. اعتقل في عملية القرصنة الفرنسية المشهورة في 1956/10/22، عين وزيراً للدولة في الحكومة المؤقتة (1958-1962)، تولى بعد الإستقلال سنة 1962 الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني، بعد خلافه مع بن بلة استقر في مدريد حيث اغتيل في الرابع جانفي 1967، المرجع: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع سابق ص: 190. و: BENJAMIN STORA: Ferhat abbas. Op Cit P.P: 287. 288؛ أحمد بن بلة؛ ويضاف إليهم مصطفى الأشرف.

1- رضا مالك: مقابلة شخصية يوم: 1998/09/19.

2- محمد البجاوي: المرجع السابق، ص: 118.

و: يرى المؤرخ الفرنسي: ألبير بول لونتان بأن فرحات عباس استغل موت عبّان رمضان من أجل دفع لجنة التنسيق والتنفيذ لتأسيس حكومة جزائرية في المنفى، والتي وان لم يجهر بها الباءات الثلاث، فان السياسيين هم أكثر تأييدا لها، فإنها إذ تعطيهم مكانة دولية وترفعهم إلى درجة المتحدثين الرسميين المقبولين فإنها تمكنهم أيضا من الإفلات ولو قليلا من سيطرة العسكريين، لكن اطلاعنا على محاضر جلسات الحكومة.م.ج.ج. مكننا من التعرف على خطإ هذا القول، ذلك أن العسكريين هم الذين طرحوا وبادروا بفكرة التأسيس، عد إلى:

- ALBERT PAUL LENTIN LA GUERRE D'ALGERIE"LA NAISSANCE DU G P R A. HISTORIA N27 – 04 DECEMBRE 1972.

إنّ مؤتمر طنجة المنعقد بالمملكة المغربية في أفريل 1958 طرح للنقاش فكر
تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية على الصعيد المغاربي، بين ممثلي جبه
التحرير الوطني وممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والدستور الجدي
التونسي، وقد تمّ الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب وتونس م
أجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى.(1)

وقد كان للظروف الصعبة التي عاشتها الثورة آنذاك، تأثير كبير في التعجيل
باتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة الموضوع بجدية، حيث أنه مع مطلع سن
1958 أصبحت الأوضاع جد مقلقة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، خصوصا بع
الإعلان عن خبر مقتل عبّان رمضان(2) من طرف رفقائه-الباءات الثلاث-: كري
بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، وحدوث الأزمة في لجن
التنسيق وت.أدت إلى فقدان الثقة بين عناصرها، فكان لزاما إيجاد جهاز جدي
يعيد للقيادة الثقة بين أفرادها ويعيد لها نشاطها.(3)

1- FERHAT ABBAS: OP CIT P: 232-233.
MESSAOUD MAADAD GUERRE D'ALGERIE' CHRONOLOGIE ET COMMENTAIRES, LGERIE. SAD, ENAG EDITIONS. 1992, PP: 116-117.

2- انضم الى حزب الشعب في 1945، ترأس تنظيمه في بجاية ثم في عنابة سجن من 1950 إلى 1955 مستشار سياسي للولاية الثالثة، عضو لجنة التنسيق والتنفيذ (56\1957) اغتيل في المغرب الأقص ديسمبر 1957.

3- HARBI MOHAMED. LE FLN, OP CIT :P: 403
م و للأرشيف م.ج الحكومة م ج ج: تدخل فرحات عباس، اجتماع 1959/07/03، G004.

وفي هذه الأثناء —أي في ربيع 1958— أعلن السيد فرحات عباس عند اجتماعه بجان لاكوتور[1] بسويسرا بتاريخ 08 فيفري 1958 "أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي قيد الدراسة".[2]

وفي هذا الإطار أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ في 04 أفريل 1958 عن إنشاء نواة الحكومة المؤقتة، وذلك بإنشائها لثمانية (8) مصالح وزارية، وبعد ذلك أسست لجنة ت.و.التنفيذ لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية ج.، والتي ستقوم بإجراء استشارات ودراسة التقارير المقدمة في هذا الموضوع من قبل السادة: أعمر أوعمران، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، فرحات عباس، وهذا خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958[3]. وقد أفضت هذه الاستشارات والتقارير إلى شبه إجماع على ضرورة تأسيس حكومة م.ج.ج.لتوفر وملاءمة الظروف الداخلية والدولية.[4]

-ثانيا- التأسيس:

بعد أن قامت اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بتقديم استنتاجاتها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في شكل

---

[1] JEAN LACOUTURE: صحفي بجريدة لوموند وكاتب اهتم بقضايا تصفية الاستعمار، له [redacted] LA [redacted] EST FINIE.

[2] [redacted] OP.CIT P 285

[3] [redacted] FLN MIRAGE ET REALITE. PP: 112.214

و: محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص 166-167

[4] [redacted] ORGANISATION POLITICO-ADMINISTRATIVE ET MILITAIRE DE [redacted] DE 1954 A 1962, T. II OPU, ALGER, 1994. PP. 125-126

تقرير مفصل[1]، والتي كانت إيجابية على مختلف الأصعدة، داخليا وعلى صعيد الوضع في فرنسا والشمال الإفريقي وحتى على المستوى العالمي. قامت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم: 09 سبتمبر 1958 بالفصل في المسألة بالاتفاق على إنشاء هذا الجهاز، وتمّ الاتفاق على المبادئ وهيكلة الحكومة التي ستستقر بالمنفى.[2]

بعد ذلك قام أعضاء لجنة التنسيق و.ت.بإطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها واعترافها، حيث قام السيد عبد الحميد مهري بالاتصال بفتحي الديب[3]، وقام لمين دباغين[4] من جهته رفقة العقيد بوصوف بزيارة إلى المملكة المغربية لإعلام الملك محمد الخامس بالقرار، في حين زار كريم بلقاسم ومحمود شريف تونس، وأطلعا رئيسها لحبيب بورقيبة على قرار لجنة التنسيق.و.ت.[5]، كما تمّ تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة.ج.ج.ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى الرئيس جمال عبد الناصر.

1- MOHAMED HARBI LES ARCHIVES OP CIT P.P: 210-213

2- يرى الأستاذ محمد العربي الزبيري بان الباءات الثلاثة: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف، قاموا بأول انقلاب عسكري في الثورة الجزائرية بإعلانهم عن تكوين أول حكومة برئاسة فرحات عباس، وكان هذا الانقلاب هربا إلى الأمام، وهو ما ذهب إليه كذلك المؤرخ: محمد حربي. عد إلى. محمد.ع.الزبيري: المرجع السابق، ص: 167-168 و:

- MOHAMED HARBI: Le FLN, OP.CIT, P.P. 219-228.

3- مسؤول المخابرات المصري والمكلف بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني.

4- محمد لين دباغين: الأمين العام لحزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية. ثم نائبا من 1946 /1951، عضو قيادي في جبهة التحرير الوطني من 1959/56، ووزير الشؤون الخاجية في الحكومة المؤقتة 1959/58، إستقال في 1959/03/15 بعد حادثة عميرة علاوة، فاعتزل السياسة الى يومنا هذا، أنظر:

- MOHAMED HARBI: LE FLN, op.cit, p: 394.

5- FERHAT ABBAS. op.cit.p 244.

وتم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة.ج.ج.يوم: 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء، وسفراء بعض الدول العربية، حيث قام بتلاوة بيان التأسيس رئيس.ح.م.ج.ج.السيد: فرحات عباس، علما أن حفلين آخرين نظما بتونس والرباط في نفس الوقت.(1)

هذا وقد تم تسجيل أولى الاعترافات بهذه الحكومة الجديدة خلال ذلك الحفل، من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة، ثم الجمهورية العراقية فالملكة الليبية ثم دولة باكستان.(2)

-ثالثا- تركيبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1959\58:

– ضمّت أوّل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تسعة عشر (19) شخصية برئاسة فرحات عباس، أربعة عشر (14) وزيرا ونائبين للرئيس وثلاثة (3) كتّاب دولة.(3)

وانّ نظرة متفحّصة لهذه التركيبة البشرية لأول حكومة م.ج.ج تعطينا فكرة عن الطريقة التي نشأت بها، والهدف المرجو من ذلك.

1– عد الى: "تصريح باسم الشعب الجزائري PROCLAMATION AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN، م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: وزارة الشؤون الخارجية ع: 04 م: 11 و: IBID03 ، الملحق رقم: 02.

2- قرأ البيان الرسمي السيد فرحات عباس باللغة الفرنسية وترجمه إلى العربية السيد أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية. أحمد توفيق المدني: المرجع السابق. ص: 400، عد إلى الملحق رقم: 02 (بيان تأسيس الحكومة المؤقتة.ج.ج.).

3- عد إلى الملحق رقم: 02 (بيان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)، بتشكيلة الحكومة المؤقتة 1960/58: نفســه.

يذكر الرئيس عباس فرحات بأنه قبل تعيين الوزراء، كلّف السيد عبد الحميد مهري بإجراء استشارات فردية لكل عضو في لجنة التنسيق.و.ت. وعند استشارته للسيد فرحات عباس طلب منه أن تكون كل "الحساسيات" السياسية المتواجدة داخل صفوف جبهة التحرير الوطني ممثّلة في التشكيل الحكومية، وهي: اللجنة الثورية للوحدة والعمل، الحركة من أجل انتصا الحريات الديمقراطية؛ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء، وق اقترح عبّاس –حسب قوله– فيما يخصّ الرئاسة أن تعود إلى السيد كري بلقاسم، أو إلى الدكتور لمين دباغين، فالأول من التاريخيين، والثاني رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني.

وحسب السيد فرحات عباس دائما فانّ كريم بلقاسم رفض من طرف لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، وهذا لأجل المحافظة على التوازن معه. وأما محمد لمين دباغين فقد رفض بناء على موقف المسجونين الخمس بفرنسا، وخصوصا من طرف أحمد بن بلة[1]، في هذه الظروف تمّ اختيار فرحات عبا بالإجماع رئيسا للحكومة.[2]

1- أحمد بن بلة: ولد بمغنية في الخامس والعشرين ديسمبر 1916، انظم بعد سنة 1945 إلى حزب الش الجزائري، ترأس المنظمة الخاصة سنة 1949، اعتقل سنة 1950 بعد حادثة بريد وهران، فر من السجن مارس 1952 ليلتحق بالقاهرة، مسؤول التسليح في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، اعتقل مع رفقا عملية اختطاف الطائرة. عين وزيراً للدولة في الحكومة المؤقتة الأولى ثم نائباً لرئيس الحكومة في المهدتين الثا والثالثة، أول رئيس للجمهورية الجزائرية، انقلب عليه بومدين في التاسع عشر جوان 1965، بعد سنة 980 إختار المنفى إلى غاية سنة 1989 حيث عاد الى الجزائر، أنظر محمد حربي، المرجع السابق، ص 186 و

BENJAMIN STORA: le dictionnaire, op cit. P.P. 271-272

1- FERHAT ABBAS OP CIT. P. 244

والحقيقة أن رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس لم يكن يتمتّع بالسلطة الفعلية، فالقرارات كانت تتّخذ في مختلف هيئات جبهة التحرير الوطني بصفة جماعية، أمّا السلطة الفعلية كانت بيد الباءات الثلاثة: كريم بلقاسم نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة، لخضر بن طوبال وزير الداخلية، عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة، وهم ذوو نفوذ كبير في الداخل فقد سبق وأن كانوا قادة لولايات واحتفظوا إلى غاية هذا الحين –1958– باتصالهم وعلاقاتهم المستمرة بالداخل.(1)

وقد اجتهد الوزراء الثلاثة منذ إنشاء الحكومة المؤقتة.ج.ج. للمحافظة على التوازن الدائم فيما بينهم، ومنع أيّة سيطرة من طرف على الطرفين الآخرين، ورغم تمتّع كريم بلقاسم بالصفة "التاريخية" إلا أنه لم يستطع أن ينجح في فرض زعامته على الطرفين الآخرين، الذين كانا يحتلان مواقع إستراتيجية، والذي يؤكد وزن ونفوذ الباءات الثلاثة في هذه الهيئة العليا للثورة هو احتفاظهم بمناصب هامّة وحسّاسة في الحكومات المؤقّتة الثلاث.(2) (3)

ورغم ما في الجمع بين هذه التيارات الموجودة داخل جبهة التحرير في الحكومة المؤقتة.ج.ج.، فإن سلبياته أنتجت مشاكل خطيرة داخلها، مما انعكس سلبا على نشاط هذه المؤسسة التنفيذية الهامة لعدم التجانس بين عناصرها.(1)(4)

1- PHILIPPE TRIPIER: OP CIT-P:264

2- SLIMANE CHIKH LA REVOLUTION ALGERIENNE PROJET ET ACTION 1954-1962, THESE DOCTORAT D'ETAT DE SCIENCE POLITIQUE –T3, UNIVERSITE DE GRONOBLE, 1975, P 62

3- الحكومة المؤقتة الأولى من 1958\09\19 إلى جانفي 1960، أما الثانية فمن: جانفي 1960 إلى أوت 1961، ثم الثالثة إلى صائفة 1962

4- IBID, P: 623

IV- موقف الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

يشير تقرير السياسة العامّة الذي قدّمه السيد فرحات عباس يوم: 20 جوان 1959، بأنّ تأسيس الحكومة المؤقتة هو تلبية للمطالب المستعجلة للشعب الجزائري ولمطالب جيش التحرير الوطني(2)، ويضيف تقرير الوضعية العسكرية بأنّ هذا الإعلان بعث حماسا شعبيا لدى الجزائريين، وأملا في جلب الدعم للثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي.(3)

وفي نفس السياق يذهب العقيد علي كافي(4) قائد الولاية الثانية –الشمال القسنطيني– الذي يعتبر من اكبر المعارضين لقرار التأسيس، حيث يقول: "رغ المآخذ فانّ التشكيلة اعتبرت حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وانتقاما ساطعا من لطخة سيدي فرج، ذلك أن الشعب المهتم بكل ما يرجع له كرامت

1- عد إلى شهادة كتابية للسيد: بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية، ملحق رقم: 03.

2- م.و.للأرشيف: تقرير السياسة العامة، الرئيس: فرحات عباس، G04-1959\06\20، أنظر الملح رقم: 05.

3- م.و.للأرشيف: تقرير عن الوضعية العسكرية، علبة: 5، ملف: 14، وثيقة: 2.

4- ناضل في صفوف.ح.إ.ح.د.منذ سن 16، درس في الكتانية ثم في الزيتونة، درّس في سكيكدة، انضم الج.ت. سنة 1955، أصبح كاتبا لزيغود يوسف ثم قائدا لناحية الحروش سكيكدة سيدي مسريش، ثم أصبح من ال مسؤولي الولاية 2 الشمال القسنطيني، فقائدها منتصف 1957 بعد توجه لخضر بن طوبال الى تونس، توجه تونس 1959 للمشاركة في إجتماع العقداء (1959)، عضوا في م.و.ث.ج. ثم سفيرا للجزائر في القاهرة 1961، في سوريا 1962، لبنان 1965، ليبيا 1975، عضوا في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني
MOHAMRD HARBI, op cit, p409

قد استقبل النبأ بكل حماس وفرحة، إذ للمرة الأولى منذ 1830 تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده وبدم أبنائه."(1)

كما يشير نداء نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة السيد كريم بلقاسم إلى جيش التحرير الوطني: "في 19 سبتمبر 1958 تحقق ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إن هذا التاريخ هو أمجد يوم في ثورتنا بعد يوم الفاتح نوفمبر 1954، انّه تاريخ حاسم في تحرير وطننا ستسجله الجزائر يوما تدعّمت فيه سيادتنا، وانّ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد اتصلت برسائل الثقة التي وجهها لها جيش التحرير الوطني المظفر من كل ناحية؛ والحكومة الجزائرية تجدد شكرها على هذه الثقة التي ستعمل على أن تبقى أهلا لها".(2)

ويذكر السيد فرحات عباس رئيس الحكومة.م.ج.ج.في كتابه تشريح حرب "بأنه بعد الإعلان عن تكوين الحكومة.م.ج.ج.دخل جيش التحرير في حيوية جديدة فقام بنصب الكمائن وخاض الاشتباكات في كل التراب الوطني، انه نفس جديد أحيا مقاتلينا"حسب تعبيره.(3)

من خلال الآراء السابقة لأبرز مسئولي الحكومة.م.ج.ج.ولقائد من الداخل، ندرك مدى التأييد الشعبي من تأسيس هذه الحكومة المؤقتة، وتأييد جيش التحرير الوطني، لكن هذا لن يعطينا كل الحقيقة عن موقف الداخل والذي

1- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي -من المناضل السياسي إلى القائد العسكري- 1962/1946، حيدرة الجزائر، دار القصبة للنشر 1999، ص: 225.

2- كريم بلقاسم: نداء نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة إلى جيش التحرير الوطني -جريدة المجاهد- 10 أكتوبر 1958.

3- FERHAT ABBAS: op.cit. p:246.

تعني به موقف قادة الولايات، الذين أخذوا على قيادة "الخارج" ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ مجموعة من المآخذ، أهمها:

– عدم استشارة قادة الولايات في الداخل، حول الموضوع بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو ما اعتبروه مفاجأة لهم.

– أن القرار لم يتخذ بطريقة قانونية، حيث أن أمرا في مثل هذه الأهمية يعد من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي يعتبر برلمان الثورة وجهازها التشريعي، فهو المؤهل للفصل فيه، لكن الذي حدث أن هذا المجلس لم يستدع. بل ولم يخطر أصلا، وهو الذي يمثل الهيئة العليا للثورة التي لها دورين أساسين:

– دور اللجنة المركزية (دور حزبي).

– دور تشريعي(برلماني).(1)

– وإذا كان بعض القادة يرفضون القرار بالطريقة التي صدر بها، فإنّ البعض الأخر يرفض الهيئة الجديدة ليس لذاتها، وإنما بسبب أنها تحت رئاسة رجل"معتدل"التحق بقطار الثورة بعد إقلاعه، ولكونها كذلك أداة لسيطرة الخارج على الداخل، حيث عدّ هذا الإجراء تأكيدا وتجسيدا نهائيا لاستقرار القيادة السياسية للجبهة بالخارج، وبالتالي يكرس إعطاء الخارج الأولوية على حساب الداخل. والذي يجابه عسكريا الهجمات والعمليات الواسعة التي

1- علي كافي، المرجع السابق، ص 225

يتعرّض لها من قبل الجيش الاستعماري، ممّا سيؤدي إلى تبلور الانشقاقات داخل صفوف الثورة، بين "العسكريين" و"السياسيين" وبين "الداخل" و"الخارج".[1]

ولعلّ أولى مؤشرات رفض بعض قيادات الداخل لهذا المولود السياسي القيادي الجديد ما يعرف بمؤامرة لعموري (محمد)، والتي تعد محاولة انقلابية من طرف ضباط الولاية الأولى -الأوراس نمامشة- والقاعدة الشرقية ضدّ الحكومة م.ج.ج.، من أجل القضاء على سلطة كريم بلقاسم ومحمود شريف.[2]

ويعتبر العقيد محمد لعموري والمقدّم مصطفى لكحل محركا هذه العملية، واللّذان انتقدا كثيرا "الانحرافات المتكرّرة" للقيادة الموجودة بالخارج عن مبادئ بيان أول نوفمبر 1954، وخاضا حربا دعائية في صفوف ضباط جيش التحرير على الحدود التونسية، ويبدو أنهما عوقبا لهذا السبب، حيث أرسل لعموري محمد إلى الشرق الأوسط بعد أن جرّد من رتبة عقيد، وقد احتفظ هذا الأخير باتصالاته مع خلفه على رأس الولاية الأولى العقيد محمد نواورة وصديقه عواشرية قائد القاعدة الشرقية، وقد توجت هذه الاتصالات ببرمجة اجتماع سري بمدينة الكاف التونسية، يوم 16 نوفمبر 1958، حضره عدد كبير من إطارات جيش التحرير الوطني للولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وقد تقرّر في هذا الاجتماع:

1- SLIMANE CHIKH: OP.CIT, P: 611.

2- MOHAMED HARBI: LE FLN.OP CIT –P: 220.

- الإطاحة بالحكومة المؤقتة.
- إعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وتتمثل الخطة الانقلابية لفريق العقيد لعموري في اعتقال وزراء الحكومة المؤقتة.ج.ج. وعلى رأسهم كريم بلقاسم ومحمود شريف، والسيطرة على المصالح المدنية والعسكرية الجزائرية المتمركزة بالعاصمة تونس، وخصوصا قاعدة تونس ومراكز الاتصالات، وهذا بإرسال وحدتين عسكريتين، كما اقترح لعموري في ذات الاجتماع تكوين لجنة متابعة والتي تأخذ على كاهلها الشؤون الخارجية للثورة.[1]

ولكن بفضل وشاية تمكّن السيد كريم بلقاسم رفقة محمود شريف من إفشال العملية في مهدها، بالاستعانة بالسلطات التونسية، التي تمكّنت قواتها من التدخل، وإلقاء القبض على "المتآمرين"، وبعد ذلك أجريت لهم محاكمة صورية، وتمّ إصدار حكم الإعدام في حق العقيد محمد لعموري وأحمد نواورة، والرائدين: عواشرية ومصطفى لكحل، وتنفيذه في مارس 1959، أما باقي الضباط وهم: عبد الله بلهوشات[2]، أحمد دراية[3]، محمد الشريف

---

[1] HARBI: IBID – P.P: 220-221

و: محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص: 168.

2- كان مجندا في صفوف الجيش الفرنسي في الهند الصينية، إنضم إلى جيش.ت.و. في القاعدة الشرقية 1955، أدين بسبب إنضمامه لحركة محمد لعموري 1958. صدر في حقه العفو 1960 وأرسل الى جبهة مالي، ثم رقي الى رتبة عقيد بعد الإستقلال وقائدا الناحية العسكرية الأولى، عضو مجلس الثورة سنة 1965.

3- ضابط بالقاعدة الشرقية، تم توقيفه سنة 1958، وأرسل فيما بعد الى الحدود الجزائرية المالية 1960، مد الأمن الوطني 1976/65، عضو مجلس الثورة 1979/1965، وزيرا للنقل، وعضو الكتب السيا لحزب.ج.ت.و.، مد إلى.

HARBI: LE FLN: P 411

مساعدية(1)، لخضر بلحاج، فقد حكم عليهم بالسجن المؤبد. ولكنهم استفادوا من العفو سنة 1960، فعينوا في الجنوب حيث قاموا بتنظيم الجبهة الجنوبية.(2)

وضمن هذا الإطار المعارض للحكومة المؤقتة يندرج اجتماع العقداء من 06 إلى 12 ديسمبر 1958 بالولاية الثانية-الشمال الإفريقي-، ويعتبر قائد الولاية الثالثة -القبائل- العقيد عميروش صاحب المبادرة، والذي كانت له مجموعة من المآخذ على الحكومة.م.ج.ج.أهم محاورها:

- تناقص حجم المساعدات من الأسلحة.
- نقص الذخيرة والأدوية.
- إهمال الحكومة للكفاح المسلح، وتركيزها على النشاط الديبلوماسي.
- قلّة محاولات اختراق الخطوط المكهربة.
- تحويل أنظار قوات جيش التحرير المتمركزة على طول الحدود عن مهامها الأساسية، وعدم استعمالها على الحدود لشل نشاط القوات الفرنسية، وفك الحصار على المجاهدين في الداخل.(3)

1- درس بالزيتونة التحق بصفوف جيش.ت.و حيث أصبح ضابطا بالقاعدة الشرقية، ألقي عليه القبض سنة 1958 في إطار مؤامرة لعموري، أرسل إلى الحدود الجزائرية المالية 1960، محافظ وطني لحزب جبهة.ت.و في ولاية بشار 62\1963، ثم عنابة 1964، فنائبا في البرلمان 62\1965، مسؤول التوجيه في حزب.ج.ت.و 1979/67، ووزيرا للمجاهدين، ثم أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني ثم رئيس مجلس الأمة 2001.

- HARBI, IBID, P:411

2- المرجعين السابقين: HARBI: LE FLN, P.P: 222-223.

و: محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص: 169.

3- SLIMANE CHIKH, op cit, p.614.

هذه المآخذ شاركه فيها بقية القادة الآخرين[1]، وشكلت المحتوى الأساسي للاتهام الصادر ضد الحكومة المؤقتة، حيث صادق الحاضرون على محضر الجلسات الذي أرسل إلى الحكومة المؤقتة بتونس عن طريق الرائد عمر أوصديق.[2]

وقد تسلمت الحكومة المؤقتة المحضر المذكور، واستمعت إلى شروح قدمها كاتب الدولة عمر أوصديق[3]، وفي ذات السياق يذكر السيد فرحات عباس أن عمر أوصديق أسرّ له بأن عميروش عازم على أن لا تبقى في الخارج سوى مندوبية يسيّرها شخص واحد هو فرحات عباس، أما المسؤولون الآخرون للجبهة فإنهم سيجبرون على العودة إلى أرض الوطن، وستسند القيادة العليا إلى ضابط برتبة جنرال، قد يكون عميروش نفسه.[4]

والحقيقة أنه إذا كان البعض يطعن في الحكومة المؤقتة من ناحية الشرعية، أي عدم أحقية لجنة التنسيق والتنفيذ الانفراد بقرار بمثل هذه الأهمية، ويعتبرون أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو المؤهل الوحيد لذلك، وهو أمر مبرّر، فإنه من المعلوم بأنّ هذا الأخير كان قد كلّف في مؤتمره الثاني المنعقد

---

[1] حضر الاجتماع: العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة وصاحب الدعوة، والعقيد: عبيدي الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، والعقيد أحمد بن عبد الرزاق المدعو سي الحواس قائد الولاية السادسة، والعقيد سي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة. في حين لم يستجب العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية –الشمال القسنطيني– المستضيفة للندوة.

[2] كان عضوا بمجلس الولاية الرابعة، ثم عين كاتبا للدولة في الحكومة المؤقتة. ج ج في: 19\09\1958.

[3] م.ع الزبيري، المرجع السابق، ص: 189.

[4] FERHAT ABBAS op.cit, p:256.

بالقاهرة في 20 أوت 1957 لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة متى رأت الظروف مناسبة لذلك.(1)

وأمّا الفريق الثاني المعارض للحكومة المؤقتة، فهو يؤاخذها على إهمالها للجانب العسكري ومنه الداخل والتركيز على النشاط الديبلوماسي، ويطالبها بالدخول إلى أرض الوطن لقيادة الكفاح المسلّح، لأنّ القائد لا يمكن أن يدير المعركة من الخارج أو عن بعد، ويرى هذا الفريق بأنّ قرار إنشاء الحكومة.م.ج.ج.فيه كثير من التسرّع، هدفه هيمنة سياسيي الخارج على شؤون الثورة.(2)

وأمّا الفريق الثالث فيطعن في الحكومة.م.ج.ج. وهو يستهدف بذلك أشخاصا معينين فيها، وعلى رأسهم فرحات عباس"المعتدل"، الذي جيء به على رأس الحكومة في مرحلة حرجة تمر بها الثورة، قد يكون مقاوضا مقبولا بالنسبة لشارل ديغول العائد إلى السلطة اثر حركة تمرد 13 ماي 1958.

نفس الشيء بالنسبة لشخصيتي كريم بلقاسم ومحمود شريف، الذين فشلا عسكريا في إدخال الأسلحة إلى الجبهة بالداخل، وبالتالي فشلا في إيجاد حل مناسب للمشاكل العويصة التي طرحها خط موريس.(3)

1- محمد يزيد: مقابلة شخصية، يوم 24\12\1998.

2- مصطفى بوطورة: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالحكومة المصرية 1962/54، أطروحة ماجستير في العلاقات الدولية. معهد العلوم السياسية. جامعة الجزائر 83\1984، ص:119.

و: علي كافي: المرجع السابق، ص.ص: 225-227.

م.ع.الزبيري: المرجع السابق، ص.ص: 166-168. و:

- SLIMANE CHIKH op.cit,p. 609-614

3- علي كافي: نفسه، ص:227.

ورغم كل ذلك وباستثناء المحاولة الانقلابية الفاشلة لمحمد لعموري، فإن قادة الداخل لم يخرجوا في رفضهم للحكومة المؤقتة عن الأطر القانونية والقبول واضطروا لقبول الأمر الواقع، وهو ما ذهب إليه العقيد علي كافي في مذكراته حين قال: "قبلناه حتى لا نزيد في شرخ الثورة ونكرّس فصل الداخل عن الخارج"، فاكتفى هؤلاء القادة بالاجتماعات والمذكرات التي ضمّنوها انتقاداتهم لنشاط الحكومة، في حين كان الموقف الشعبي إيجابيا إلى أبعد الحدود من قرار التأسيس.[1]

---

[1] - علي كافي: نفسه، ص: 227. و:

HARBI LE FLN, op.cit, p. 220

-V- المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة:

تباينت المواقف الدولية إزاء الإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، ويمكننا أن نرصد ردود الفعل الدولية تجاه هذا الحدث في الآتي:

-أولا- الدول العربية:

لم يطرح اعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة أي مشكل، ذلك أنّه بمجرد الإعلان عن تأسيسها تلقّت اعتراف خمس دول في نفس اليوم، هذه الدول هي: الجمهورية العربية المتّحدة (مصر وسوريا)، الجمهورية العراقية، المملكة الليبية، الجمهورية التونسية(1)، المملكة المغربية.(2)

1- قررت الحكومة التونسية الاعتراف ب: ح.م.ج.ج. يوم 1958\09\19 وأصدرت بلاغا يفيد ذلك، م.ح.م.ج.ج.: و.ش.خ: رسالة وزارة الخارجية التونسية الى نظيرتها الجزائرية: 1958\09\22، ع:05، م:11، و:02.

2- في مراسلة لوزارة ش.خ للحكومة.م.ج.ج.الى نظيرتها للجمهورية العربية المتحدة في 1959\10\11، وفي برقية بعثت بها وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية إلى السفارة الهندية بالقاهرة في: 1960\06\29، وردت قائمة الدول المعترفة بالحكومة المؤقتة، فيها هذا الترتيب الذي سقناه، بحيث ورد ذكر الجمهورية العربية المتحدة قبل الجمهورية العراقية: م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: ع:05، م:01، و:44، (عد إلى الملحق رقم: 04)، رغم أن فرحات عباس يشير إلى أن العراق كان أول المعترفين: FERHAT ABBAS op.cit, p:245. ويوافقه في ذلك السيد محمد يزيد، مقابلة شخصية: يوم 1998\12\24، الجزائر.

ثم تلاه اعتراف كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الهاشمية الأردني وفلسطين يوم: 20 سبتمبر 1958، فاليمن يوم: 21 من نفس الشهر، والسود يوم: 27 سبتمبر، فلبنان يوم: 15 جانفي 1959.(1)

تعتبر هذه الاعترافات العربية بالحكومة الجزائرية الناشئة تجسيدا للمساند الواسعة للعرب تجاه الثورة الجزائرية، وتتويجا للنشاط الديبلوماسي الحثيث والذي تمثّل في البعثات رفيعة المستوى التي أوفدتها لجنة التنسيق والتنفيذ إل هذه البلدان.(2)

-ثانيا- الكتلة الشيوعية:

لقد أثبتت بعض دول الكتلة الشيوعية تضامنها الكبير مع الشعب الجزائري، منذ اندلاع الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954، وقد تطوّرت أشكال هذا التضامن لتشمل المساعدات المادية والمعنوية، فلمّا أعلن عن ميلا الحكومة الجزائرية اعترفت بعض دول هذه الكتلة بها، مثل: الصين الشعبي يوم: 22 سبتمبر 1958، ثم كوريا الشمالية يوم: 25 سبتمبر 1958، فالفيتنا الشمالي يوم: 26 سبتمبر 1958.

ولكن باقي الدول تأخرت في الإعلان عن اعترافها بالحكومة.م.ج.ج لحسابات سياسية، وأغراض متعلّقة أساسا بطبيعة العلاقات الدولية آنذاك، وسياسة الاتحاد السوفيتي في عهد الرئيس خروتشيف، الذي كان يرى بأن

1- م.و.للأرشيف: برقية وزارة الشؤون الخارجية إلى السفارة الهندية بالقاهرة. 29\06\1960. علبة 5 ملف. 11، وثيقة. 3.

1- FERHAT ABBAS, op cit, p:244

ليس من اللائق مضايقة فرنسا الديغولية. وهذا في إطار جهوده الرامية إلى تفكيك المعسكر الغربي، من أجل إضعافه، ومعلوم أن دول المعسكر الاشتراكي كانت تعاني في هذه الحقبة من التبعية الأيديولوجية للاتحاد السوفيتي الذي أحكم قبضته على ما يعرف بدول الطوق الشيوعي بأوربا.(1)

-ثالثا- دول العالم الثالث:

تلَقت الحكومة المؤقتة الكثير من رسائل التهنئة وخصوصا من الدول الآسيوية(2)، فبالإضافة إلى الدول الشيوعية السابقة الذكر تلقَت الحكومة.م.ج.ج. تهاني إندونيسيا ثم اعترافها الرسمي يوم: 27 سبتمبر 1958، ثم تلتها اعترافات من بعض الدول الإفريقية، وهي: أنغولا يوم: 28 سبتمبر، ثم غانا فغينيا يوم: 10 جويلية 1959(3)، في حين التزمت بقية الدول الحذر والترقب، ورغم ذلك اعتبرت هذه الحصيلة الأولية جد مشجعة.(4)

-رابعا- الكتلة الغربية (الرأسمالية):

تعتبر هذه الكتلة الحليف الطبيعي لفرنسا، لذلك لم تعر هذا الحدث أدنى اهتمام، خصوصا وأن الاستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة المقرّر ليوم: 26 سبتمبر 1958 في الجزائر غطّى هذا الحدث وجعله باهتا على الأقل بالنسبة للدول الغربية، رغم أن بعض المؤرخين الغربيين يحاولون إظهار مواقف

1- ALISTAIR HORNE: op CIT, p.p. 328-329.

2- FERHAT ABBAS. op.cit,p: 246.

3- م.و.للأرشيف: وزارة الخارجية: برقية إلى السفارة الهندية بالقاهرة: 29\06\1960. الوثيقة السابقة.

4- لمزيد من التفصيل عد إلى الفصلين الثالث والرابع

بعض دول هذه الكتلة بنوع من الحياد، مثلما يذهب إلى ذلك ألستير هورن في كتابه: حرب الجزائر، حيث يقول: "أن الولايات المتحدة وإنجلترا كانتا تلعبان دورا مزدوجا، فلا هي تعترف بالحكومة المؤقتة ولا هي تساند السياس الفرنسية في الجزائر..."[1]

إنّ اعتراف بعض الدول بالحكومة المؤقتة، إضافة إلى أوجه الدعم المختلف التي جاء بها، سيضعف من الموقف الدولي لفرنسا، التي في حال لجوئها إ قطع العلاقات الديبلوماسية مع هذه الدول، أو الضغط عليها ستجعل الحكوم الجزائرية المستفيد الأول في كلتا الحالتين.[2]

كما سينتج عن تأسيس الحكومة المؤقتة وإعلانها عن إرادتها في التفاوض ارتدادات عميقة في هيئة الأمم المتحدة، مما سيفشل محاولات الطرف

الفرنسي الهادفة إلى تجميد القضية بدعوى عدم وجود مفاوض مقبول ول مصداقية في الساحة الجزائرية.[3]

---

[1] ALISTAIR HORNE op.cit, p:330

2- جريدة المجاهد: الاعترافات تتوالى من آسيا وإفريقيا، العدد: 30، الجمعة 10 أكتوبر 1958

[3] KHALFA MAMERI. LES NATIONS UNIES FACE A LA QUESTION ALGERIENNE- 1954/1962 ALGER. SNED. 1969, P:123.

و: مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجز 1983، ص ص: 384-385

الفصل الثاني

الإستراتيجية الديبلوماسية الفرنسية ورد فعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

سبتمبر 1958 \ ديسمبر 1959

I- الإستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة دوليا

-أولا- في العالم العربي.

-1- على الصعيد المغاربي.

-2- في المشرق العربي.

-ثانيا- تجاه دول العالم الثالث.

-1- تجاه بلدان إفريقيا.

-2- تجاه بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية.

-ثالثا- الإستراتيجية الغربية والاشتراكية.

-1- في الدول الغربية (الرأسمالية).

-2- في الدول الاشتراكية.

-II- البعد الدولي للمناورات الفرنسية وموقف الحكوم المؤقتة منها 58\1959.

-أولا- موقف الحكومة المؤقتة من "سلم الشجعان" 23\10\1958.

-1- مضمون مبادرة "سلم الشجعان" وأهدافها.

-2- رد الحكومة المؤقتة على "سلم الشجعان".

-ثانيا- موقف الحكومة المؤقتة من "حق تقرير المصي 16\09\1959.

-1- دوافع "حق تقرير المصير".

-2- مضمون "حق تقرير المصير".

-3- رد الحكومة المؤقتة على "حق تقرير المصير" 28\09\1959.

-ثالثا- موقف الحكومة المؤقتة من دعوة ديغول لقادة الثور للمجيء إلى باريس 10\11\1959.

-1- دوافع ومضمون المبادرة.

-2- رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

-III- موقف وتصور الحكومة لمسألة المفاوضات م الحكومة الفرنسية.

-أولا- شروط الحكومة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية.

-ثانيا- الاتصالات مع الفرنسيين.

I- الاستراتيجية الديبلوماسية الديغولية لعزل الثورة دوليا

اعتمدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على السلطة منذ اندلاع الثورة ليلة الفاتح نوفمبر 1954، على مبدأ القوّة والعنف في تعاملها مع الثورة، واصفة عناصر جيش وجبهة التحرير الوطني بالمتمرّدين والعصاة والخارجين عن القانون، وأنّه يحقّ لها، وفق ذلك، اتخاذ الإجراءات الردعية والقمعية التي تحلو لها بما أنّ الأمر يتعلق بأمورها الداخلية.

ولقد اتخذت الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية الميادين المختلفة، العسكرية السياسية والديبلوماسية، في إطار المواجهة الشاملة للثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ورغم ذلك تمكنت جبهة.ت.و.

وجيش.ت.و. من الصمود رغم محدودية الوسائل والإمكانات، وهو ما أدّى إلى سقوط أربع حكومات فرنسية(1)، وكانت خاتمة هذه الأزمة السياسية التي أحدثتها الثورة سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة، وهو ما مكّن الجنرال شارل ديغول من العودة إلى سدّة الحكم بعد تمرد 13 ماي 1958 (2)

1- ارجع الجنرال ماسو أسباب انقلاب 13 ماي 1958 إلى اربعة عوامل: "هشاشة حكومات الجمهورية الرابعة، واتصالها سريا بالعدو، وانهيار موقفها الدولي"، وتجاهل عن قصد دور الثورة في ذلك، عد إلى:
- JACQUES MASSU, ALGER DU 13 MAI AU BARRICADES, LE TORRENT ET LA DIGUE, PARIS, PLON, 1972, p 15

2- لمزيد من التفصيل عد إلى: دحمان تواتي، منظمة الجيش السري الإرهابية "OAS"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 99/2000، ص ص 31-44

وبدوره سعى الجنرال ديغول إلى رسم معالم إستراتيجية، ليحقق حل جنرالات الجيش الفرنسي وغلاة المستوطنين في الجزائر، والمتمثل في القضاء عل الثورة وتقويض دعائمها إن على الصعيد الداخلي أو الخارجي، لذلك فقد وض خطة شملت الميادين العسكرية الاقتصادية السياسية والديبلوماسية، وهو ما سنتن بتحليله

كان هدف الإستراتيجية الديبلوماسية الديغولية في بادئ الأمر، العمل على محو الخسائر الديبلوماسية، التي ورثها عن سابقيه وسببها اعتمادهم المفر على القوة، وتتمثل أهمها في:

- اختطاف الطائرة المقلة لأبرز قادة جبهة التحرير الوطني يو 1956\10\22.[1]
- العدوان الثلاثي على مصر في 05 نوفمبر 1956.
- العدوان على ساقية سيدي يوسف في 08 فيفير 1958.

وقد عبّر روبير لاكوست عن هذه الهزيمة الديبلوماسية قائلا: "ديان بيان ف ديبلوماسي"[2]، كما قيّم إيف كوريير العدوان على ساقية سيدي يوسف قائلا

---

[1] - قادة الثورة المختطفين هم. أحمد بن بلة. حسين ياف، ومصطفى الأشرف، وكانوا حينها بالمغرب الأقص في زيارة رسمية قبل توجههم إلى تونس للمشاركة في قمة تونس إلى والملك محمد الخامس، قام سلاح ال الفرنسي بإيعاز من المخابرات الفرنسية قام بتحويل اتجاه الطائرة المغربية إلى الجزائر ورة. لمزيد من التفاص أنظر: محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش. دار اليقظة العربية، دمشق 1965 ص244

[2] - Yves COURRIER: l'heure des colonels, op cit, p.179

"ومرّة أخرى أملت الجزائر سياستها على فرنسا. وهذه المرّة كارثة. والجزائر تفتخر بأنّها سيّدة باريس".

لقد ذاع صيت الثورة الجزائرية واكتسبت تعاطفا ودعما كبيرين على الصعيد الدبلوماسي خاصة في المغرب العربي، حيث أدّى هذا العدوان إلى تقارب بين الجزائر وجارتيها تونس والمغرب الأقصى، ودعم إضافي منهما ومساهمة في "رفع القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة هو رفع جانب من القضية الجزائرية إلى المنتظم ألأممي"[1]، ومن ثمار هذا الانتصار الدبلوماسي تقدم الأمريكيين والإنجليز بعرض وساطة "روبار مورفي" "وهارولد بيلي" لحل الخلاف التونسي الفرنسي الذي سبّبه هذا العدوان.[2]

إنّ هذا التحوّل الذي ظهر في هذه الآونة في الموقف الأمريكي، والذي يظهر في مبادرة الوساطة الأمريكية الإنجليزية إنّما هو بسبب أنّ الحرب في الجزائر أصبحت تثير شمال إفريقيا بأكملها ضد الغرب، ومزيد من التعاطي الفرنسي مع هذه القضية بالقوة سيضيّع الشمال الإفريقي كله لفائدة المعسكر الاشتراكي السوفياتي، كل هذا ة الضغط الأمريكي على فرنسا، بانتشار الثورة وتزايد الصراع بين المعسكرين في حوض المتوسط والشرق الأوسط، وإن ما ورد في رسالة الرئيس الأمريكي "ايزنهاور" إلى رئيس الحكومة الفرنسية "فيليكس غايار" بتاريخ 11 أفريل 1958 والتي تضمّنت النقاط التالية:

1- المجاهد، العدد: 15، 18 فيفري 1958.

2- "عرض الوساطة مسؤولية لعالم الحر في خطورة الحالة بشمال إفريقية"، المجاهد، العدد 19، 1958\03\01، الجزء01 و:

- REDHA MALEK, L'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes 1956-1962, Alger, Ed Dahlab, 1995, p.36.

-أ- تأكيد الدعم الأمريكي للدول العربية المناهضة للشيوعية بما فيها تونس والمغرب الأقصى، حتى تقطع الطريق أمام التقدم الخطير الذي تحرزه الدول العربية الموالية للشيوعية بزعامة مصر الناصرية في الوطن العربي.

-ب- ضرورة حل المشكلة الجزائرية حلاً تقبله الدول العربية الموالية للغرب وبخاصة تونس والمغرب الأقصى.

-ت- عدم التدخل الأمريكي في الخلاف بين فرنسا والشمال الإفريقي.

-ث- إنّ التجاء فرنسا إلى مجلس الأمن سينتج عنه فسح المجال واسعا أمام الدعاية السوفيتية، ويظهر من خلالها متحمّسا ومتبنيا للقضايا العربية.[1]

لقد تمخّض عن هذه السياسة الفرنسية تشكيل ما يعرف "بجبهة طنجة" في أفريل 1958، وهي دعم هام للنضال الجزائري، كما أنّه أثمر إصدار توصية سيكون لها دور حاسم في التنظيم الاستراتيجي والمستقبلي لجبهة التحرير الوطني، ألا وهي تشكيل حكومة جزائرية مؤقّتة، بالإضافة إلى توجيه نداء جماعي إلى الدول الغربية لتكف عن دعمها ومساندتها لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري، وتوجيه إنذار إلى فرنسا بالتوقف عن استخدام الأراضي التونسية والمغربية في حربها ضد الثورة الجزائرية.[2]

وكانت الحكومات الفرنسية السابقة –من 54 إلى 1958– قد سعت بشت الوسائل إلى عزل الثورة دوليا ودفع المجموعة الدولية إلى عدم الاعتراف بجبهة

---

[1] "أمريكا ضد فرنسا لمصلحة فرنسا"، المجاهد، العدد22، 15\04\1958

[2] "مؤتمر طنجة" "مرحلة حاسمة"، المجاهد، عدد 23، 01\09\1958

التحرير الوطني، وعدم تقديم المساعدة لها، بحكم أنّ الجزائر فرنسية وأن ما يقع بها هو من قبيل الأحداث الداخلية التي هي من صلاحيات فرنسا. ولقد اعتمد الجنرال ديغول في إستراتيجيته الديبلوماسية على هذا الشطر الهام من سياسة سابقيه، بحيث عمل على محاصرة الثورة ودفع المجموعة الدولية لعدم الاعتراف بالحكومة.م.ج.ج.، وبالتّالي تنفيذ الهدف المسطّر له والمتمثل أساسا في الاحتفاظ بالجزائر في الإطار الفرنسي مهما كلّف ذلك من ثمن وبكل الوسائل.[1]

ولقد واصلت الديبلوماسية الديغولية على خطى سابقيها في إشاعة البهتان بواسطة ديبلوماسييها وصحافتها، وهذا بقصد إظهار الثورة الجزائرية في مظهر ثورة لا قيادة لها ولا تملك رؤية واضحة ووقوف القوى الأجنبية من ورائها. كما عمدت الديبلوماسية الفرنسية في هذه الفترة إلى اعتماد أسلوب الدعاية المضادة لمواجهة أي تأييد لسياسة الحكومة.م.ج.ج. مثلما فعلت تجاه دول أمريكا اللاتينية حيث أوفدت مسؤولين ومثقفين للدفاع عن أطروحاتها الاستعمارية، وصد النشاط الديبلوماسي الجزائري بها، المتمثل بالخصوص في البعثات التي كانت تجوب بلدانها.

كما اعتمدت أسلوب التهديد والوعيد والضغط على دول العالم الثالث، التي تعترف بالحكومة.م.ج.ج. مثلما حدث مع جمهورية أندونيسيا. فبعد اعترافها الرسمي بالحكومة.م.ج.ج. قامت ببرمجة زيارة لوفدها برئاسة عباس فرحات.

---

[1] م.م.و.للأرشيف. ح.م.ج.ج: عباس فرحات: تقرير السياسة العامة. 20\06\1959، G004.

حينها تدخلت الحكومة الفرنسية وطلبت من الحكومة الأندونيسية إلغاء الزيارة وسحب اعترافها بالحكومة الجزائرية.(1)

كما طعّم ديغول إستراتيجيته بأمور جديدة في شكلها قديمة من حيث هدفها، والمتمثلة في المشاريع والمبادرات الخادعة، بقصد زعزعة الصفوف وإضعاف موقف الجبهة وإحراجها أمام الشعب الجزائري ثم أمام الرأي العام العالمي، وهذا انطلاقا من قناعة صرّح بها في مذكراته عندما قال: "ولقد صرّح زعماء" جبهة التحرير الوطنية"أنهم مستعدون مبدئيا، للدخول في المفاوضات، ولكنهم لا يباشرونها لأنهم منغمسوسوده عدم الثقة، والمزايدات، والانقسامات..."(2)، وهو ما دفع وزير الخارجية المستقيل محمد لمين دباغين إلى حثّ رفقائه على إخفاء صراعاتهم وانقساماتهم لكي لا يستغلها الخصم.(3)

وفي هذا السياق سيقدم الجنرال شارل ديغول على عدّة مبادرات أو مشاريع، من أبرزها، "سلم الشجعان" في 23 أكتوبر 1958 و"حقّ تقرير المصير" الواردة في تصريح 16 سبتمبر 1959 وتصري 10 نوفمبر 1959(4)، والهدف المتوخى من هذه المبادرات المفخخة للجنرال ديغول هو زرع الانقسام والقضاء على الثورة، ثم

1- م.م.و للأرشيف، م.ج.ح.م.ج.ج، تدخل وزير الشؤون الثقافية السيد: أحمد توفيق المدني، محضر إجتماع 1959\07\01، G004.

2- الجنرال ديغول: مذكرات الأمجمة الدكتور سموحي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات، 1971، ص: 95.

3- م.م.و للأرشيف، ح.م.ج.ج، رسالة السيد لمين دباغة، م.ج.ج، ونائبه ووزراء الحكومة وكتاب الدولة، 02 أكتوبر 1959، و 7، م 4، ع 2.

4- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص: 282-284.

كسب الرأي العام العالمي خاصة في هيئة الأمم المتحدة، وهو ما سنفصله لاحقا.[1]

ورغم فشل مبادرته التي أسماها"سلم الشجعان" لم ييأس في الضغط على الحكومة والجبهة، حيث أقدم في جانفي 1959 على إطلاق سراح السيد مصالي الحاج، محاولة منه التأثير على الثورة ودفعها لقبول التفاوض بالصيغة التي يرتئيها الجنرال ويخطط لها.[2]

-أولا- في العالم العربي:

يشكل العالم العربي البعد الإستراتيجي للثورة الجزائرية، الذي أمدها بالدعم المادي والديبلوماسي، لذلك فقد أولته الإستراتيجية الديبلوماسية الديغولية أهمية بالغة، لخنق الثورة والإجهاد عليها، وسنتناول الإستراتيجية في الشطرين الغربي والشرقي.

-1- على الصعيد المغاربي:

سعى ديغول إلى محاولة كسر الجبهة المغاربية التي أوجدها مؤتمر طنجة في أفريل (من 27 إلى 29) 1958، والتي جاءت في أعقاب العدوان الفرنسي على

1- م.م.و.للأرشيف. م.ج.ي، أحمد توفيق المدني، العقيد حاج لخضر، العقيد سليمان دهيليس، عمر أوصديق، العقيد لطفي ومحمد يزيد، محضر الاجتماع المشترك بين الحكومة والقادة العسكريين. 1959\09\21. G006

2- م.م.و.للأرشيف: م.م.و.ث.ج 59\1960. تقرير السيد محمد لمين دباغين. جانفي 1960، C012. C013

التراب التونسي في ساقية سيدي يوسف، وما تبعه من تضامن بين الدول المغاربية[1]، وهذا إدراكا من ديغول لخطورة مقررات المؤتمر المذكور[2]، مما سيمكنه من عزل الحكومة المؤقتة على الصعيد المغاربي، واحتواء وتجميد النشاط الديبلوماسي للحكومة م.ج.ج[3]، وهو ما سيترجم في شكل ضغوط مغربية وتونسية، وتجسد ذلك مثلا في إقدام الحكومة التونسية على وقف مرور الأسلحة عبر ترابها في جوان 1958، وصادرت شحنة هامة من الأسلحة تضم: 5070 بندقية، 2937 بندقية رشاشة، و2037 مسدسا رشاشا، و20 بازوكا، و75 رشاشا، و30 مدفع هاون 81 و10 ملايين خرطوشة، وكررت ذلك في ديسمبر 1958، كما يؤكد السيد محمود شريف وزير التسليح في الحكومة م.ج.ج. على أنّ السلطات التونسية ممثلة في الحرس الوطني التونسي وضعت أيديها على مخازن أسلحة جيش.ت.و. منذ أفريل 1959، بحيث لم يعد بمقدور ج.ت.و. مراقبتها ولا استعمالها، وهي تضم: 7000 بندقية، و2000 بندقية رشاشة (FM) و10 ملايين خرطوشة، وحتى تنقلات جيش.ت.و. أصبحت مراقبة بشكل صارم، وأصبحت السلطات التونسية تمنع الرخص وتفرض دفع ثمن الجمركة مثلما يدفعها الخواص، ويفسر كل ذلك برغبة التونسيين في جر الجزائريين إلى تسوية مهما كان شكلها مع الفرنسيين[4]، كما

---

[1] - "هل تتحقق وحدتنا في مؤتمرطنجة"-المجاهد، عدد: 22، 15 أفريل 1958.

[2] - م.م.و.للارشيف: م.ج.ح.م.ج.ج.: تدخل عباس فرحات: اجتماع 03\07\1959، G004.

[3] - أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص: 121.

[4] - م.م.و.للأرشيف: ح م.ج.ج: محضر إجتماع 03\10\1959، تدخل السيد محمود شريف وزير التح العلبة المصورة G007.

يذكر وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم بـأنّ" الضغوط التونسية لم يسبق لها مثيل، فمنذ ستة أشهر الأسلحة لم تعد تدخل التراب التونسي، إنهم يريدون معرفة تعدادنا، وما نأكله...الخ"(1)، كما أقدمت السلطات المغربية على منع عبور وحدات جيش التحرير الوطني عبر منطقة فجيج، وهذا ضغطا منهما على الثورة لتعترف لها بسيادتها على إقليم توات وقورارة وتيدكلت.(2)

والحقيقة أنّ ديغول كان يدرك بأن الهزيمة لن تلحق بالثورة عسكريا ما لم يفقدها تأييد ودعم جارتيها، ولأجل ذلك سعى إلى تفجير التناقضات بين الجبهة وتونس والمغرب.أ.، وما يوضح نجاحه ولو جزئيا في هذا المسعى هو توصله إلى إحداث شرخ في هذا التضامن المغاربي، وذلك بجرّه تونس إلى التوقيع على اتفاقية لتمرير أنبوب الغاز الطبيعي الجزائري عبر التراب التونسي، في "اتفاقية ايجلي"يوم 30 جوان 1958، وهو الأمر الذي دفع لجنة.ت.و.ت إلى الاحتجاج لدى الحكومة التونسية في رسالة إلى الرئيس التونسي، حيث اعتبرته خرقا صارخا لمقررات مؤتمر طنجة، كما وصفت جريدة المجاهد تلك الصفقة المشبوهة ب: "الخبز المسموم".(3)

وفي إطار سعي الحكومة الفرنسية لخنق الثورة بكل الوسائل، فقد استطاعت المناورات الديغولية من تحويل سوء التفاهم بين الحكومة المؤقتة.ج.ج. والحكومة التونسية من مجرد علاقات يشوبها الحذر إلى أزمة حادة، لتخوف نظام بورقيبة

1- نفسه: محضر إجتماع: 1959\10\02، تدخل وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم ع.م: G007.

2- محمد حربي، جبهة التحرير بين الواقع والسراب، نفسه، ص. 187.

3- "بترول المغرب العربي مشاكله اليوم وغدا" -المجاهد- العدد. 27، 22 جويلية 1958.

من توسع الحرب في الشمال الإفريقي، ومن احتمال تحول قوات جيش التحرير الى أداة في يد النظام المصري للإطاحة ببورقيبة، وهو ما أظهره هذا الأخير من تخوفات تجاه التواجد العسكري المكثف لقوات جيش التحرير الوطني على التراب التونسي[1]، لكن الحكومة م.ج.ج. استطاعت أن تقدّم تطمينات للرئيس بورقيبة، مما أدى إلى انفراج الأزمة وتعهد بورقيبة بمنح الأسلحة التي يحتاجها جيش التحرير الوطني طبعا من مخازن الأسلحة الجزائرية.[2]

ولكن هذا لم يمنع من احتدام الصراع في المغرب العربي بين الجارتين تونس والمغرب الأقصى للعب دور الوساطة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة.ج.ج.، وقد عمدت هذه الأخيرة إلى محاولة تحييدهما والتعامل معهما بمرونة وذلك بفتح النقاش معهما واستشارتهما بقصد كسبهما في المعركة الديبلوماسية الحامية الوطيس.[3]

-2- في المشرق العربي:

لقد أظهرت دول المشرق العربي دعمها وتأييدها للثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة أول نوفمبر 1954، رغم تفاوت أهمية هذا الدعم باختلاف توجهات وانتماءات الدول العربية في المشرق.

---

[1] م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج. تدخل وزير القوات المسلحة، وزير الداخلية ووزير شؤون شمال إفريقيا محضر إجتماع 07\10\1959. G007.

[2] م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج. تدخل كريم بلقاسم، 11\11\1959، G008.

[3] م.م.و.للأرشيف. م.ج.ح.م.ج.ج.. تدخل ع ح بوصوف، وم يزيد. 1959/10/03، G007.

وتأتي مصر الناصرية في طليعة الدول المشرقية تأييدا ومساندة للقضية الجزائرية وباعتبارها متبنية للنضال ضد الاستعمار والإمبريالية، وحاملة شعار الوحدة العربية، ثم يضاف إليها النظام الثوري في العراق.

وإدراكا منها لدور هذه القوى العربية في دعمها اللامشروط للقضية الجزائرية، خاصة مصر، فقد سعت فرنسا إلى اتهامها بالضلوع في الثورة وخلق المشاكل في الجزائر، ومما زاد في تأكيدها على ذلك احتجازها للباخرة آتوس القادمة من مينا ، الإسكندرية المصري يوم 1956\10\17[1]، والمحملة بسبعين (70) طنا من الأسلحة المصرية موجهة إلى جبهة التحرير الوطني.[2]

هذه المعطيات أقنعت فرنسا بضرورة تحطيم هذه القوة العربية وذلك بمشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر رفقة بريطانيا وإسرائيل في خريف 1956، لكن فشل هذا العدوان زاد من قوة مصر وعزز من التضامن العربي وهو ما استفادت منه الثورة الجزائرية عربيا، وتعززت سمعتها دوليا.[3]

وقد ساهمت الدول العربية بقوة في عملية تدويل القضية الجزائرية في إطار ما يسمى بالكتلة الآفروآسيوية، لدورها الفاعل ضمن الدول العربية والإسلامية والمحبة للسلم والمناهضة للإمبريالية، خاصة في هيئة الأمم من خلال إعداد مشاريع اللوائح المعدة للمصادقة في الجمعية العامة.[4]

1- فتحي الديب جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية. دار المستقبل،القاهرة، 1984، ص: 237.

2- SLIMANE CHIKH L'ALGERIE EN ARMES, Alger, Ed ENAL, 1997, op.cit, p 76.

3- محمد الميلي: المستقبل، عدد: 330، 1983\06\18.

4- رضا مالك. مقابلة شخصية. الجزائر يوم: 16 أفريل 2001.

وعموما فإن السياسة الفرنسية في المشرق، لم تأت بنتائج إيجابية وفق ما كانت تهدف إليه سياسة ديغول، الساعية إلى محاولة تقليص الدعم العربي للحكومة الجزائرية، بل زاد من تضامن دوله مع القضية العادلة للشعب الجزائري.[1]

-ثانيا- تجاه دول العالم الثالث

تعتبر الجزائر من بلدان العالم الثالث وتربطها به عوامل المعاناة من السيطر الاستعمارية، وبحكم التضامن الذي أبدته دوله تجاه القضية الجزائرية، فقد حاول الساسة الفرنسيون صد ديبلوماسية الحكومة المؤقتة.ج.ج.وقطع الطري أمام كل أشكال الدعم المادي والديبلوماسي.

-1- تجاه بلدان إفريقيا:

لقد أعلنت الثورة منذ اندلاعها عن بعدها الإفريقي، وسعت لنشر قناعاته الثورية لدى شعوب القارة في إطار تثويرها الشامل ضد الاستعمار، وهو ما يؤك المفكر فرانس فانون عندما كتب: والشعب الجزائري...رفع منذ 1954 شعارا "التحرر الوطني للجزائر وتحرير القارة الإفريقية..." .[2]

لذلك فقد عمدت الحكومة الفرنسية على مكافحة هذا المد التحرر الجزائري في القارة الإفريقية، عن طريق تطبيق سياسات مرحلية هدفها إيج

1- نفس المرجع

2- فرانز فانون من أجل إفريقيا. ترجمة محمد الميلي، ش و ن ت، الجزائر 1980، ص 152.

الشرعية القانونية لاحتواء القارة في إطار المجموعة الفرنسية الإفريقية. وتجريد الثورة الجزائرية من قواعدها الخلفية في إفريقيا.

و ضمن هذا السياق يندرج مشروع الاتحاد الفدرالي "الصيغة الجديدة" التي ستربط فرنسا بمستعمراتها، وهو المشروع الذي فشل بسبب تطور حرب الجزائر، مما أقنع ديغول بأنه غير قادر على إنكار الاستقلال للأفارقة.

ولقد نجحت فرنسا في خلق حلفاء لها من بعض دول غرب إفريقيا. صوتوا إلى جانبها في الأمم المتحدة وأيدوا بقاءها في الجزائر وفي مستعمراتها في إفريقيا، مثل دولة مدغشقر والسنغال وساحل العاج، هذا الموضوع كان محل تحذير جريدة المجاهد لهذه الدول التي غرّر بها الفرنسيون.

وفي المقابل لقيت القضية الجزائرية كل الدعم من بعض النظم التقدمية المعادية للاستعمار، والذي تمثل في دعم مؤتمر أكرا 1958[1] ومؤتمر منروفيا 1959.[2]

وقد اضطر ديغول بعد ذلك للاعتراف باستقلال دول المجموعة الفرنسية الإفريقية سنة 1960، نتيجة ضغط بلدانها، وبفضل ضغط البعد الإفريقي للثورة الجزائرية الذي أدى إلى تنامي الوعي الثوري لدى شعوب إفريقيا.

هذا ما ساعد في تشكيل جبهة آفروآسيوية معادية للاستعمار. شكلت مصدر دعم طبيعي لحركات التحرر في العالم الثالث، وفي طليعتها الثورة الجزائرية.[3]

1- "لأول مرة يتلاقى أبناء إفريقيا ليقرروا مصيرهم بأيديهم". المجاهد، عدد 34، 24\12\1958.

2- م.م.و.للأرشيف. م.و ش.ج 59\1960: تقرير وزارة الخارجية -C012.

3- أحمد بن فليس. المرجع السابق، ص: 176.

-2- تجاه بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية:

-أ- آسيا: تعتبر آسيا مهدا لتدويل القضية الجزائرية من خلال مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني بقيادة حسين آيت أحمد ومحمد يزيد في أفريل 1956 في مؤتمر باندونغ بأندونيسيا، كما شهدت تأسيس أول مكتب لجبهة التحرير خارج الدول العربية في جاكارتا في نفس السنة.[1]

أمام هذا التضامن والدعم الآسيوي لم تجد فرنسا من أسلوب لمواجهته غير الاحتجاج والتهديد والضغط، مثلما حدث مع الحكومة الأندونيسية سنة 1958 بمناسبة مشاركتها في اليوم التضامني مع القضية الجزائرية الذي حددته اللجنة الأفرآسيوية في 30 مارس 1958، ثم في سنة 1959 بعد برمجة زيارة الرئيس عباس فرحات إليها على رأس وفد للحكومة المؤقتة.ج.ج.: فأشهرت الحكومة الفرنسية ممثلة في شخص سفيرها في جاكارتا سلاح التهديد، والذي قام بالاحتجاج وهدد بمراجعة موقف بلده الحيادي من الأحداث التي كانت تعيشها جزيرة سومطرة، لكن ذلك لم يجد نفعا وواصلت الحكومة الأندونيسية دعمها بشكل أكثر فعالية، وأكدت دعمها بتقرير منحها هبة مالية ثانية بعد تلك التي منحتها للثورة والمقدرة ب: خمس مائة ألف (500000) دولار في مارس 1958.[2]

ومارست الأجهزة الديبلوماسية والإعلامية الفرنسية حملات تضليل وتعتي إعلامي في ماليزيا بالخصوص، وهو ما ترجم في بداية الأمر بعدم التفه

---

[1] محمد يزيد: مقابلة شخصية 24\12\1998.

[2] م.م.و.للأرشيف: م.ج.ح.م.ج.ج.: تدخل وزير الشؤون الثقافية، السيد: أحمد توفيق المدني، مح اجتماع 01\07\1959، G004.

والتضامن من قبل الأوساط الماليزية سواء الرسمية منها أو الشعبية، وقد تطلب ذلك حملة دعائية مضادة من طرف الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية. مما أثمر تغير الموقف الرسمي والشعبي في ماليزيا، بتعهد الملك بتقديم الدعم المادي ومساندة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.(1)

ب- أمريكا اللاتينية:

كانت دول أمريكا اللاتينية تسبح في السيطرة الغربية وتدين بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فقد كانت ميدانا خصبا للدعاية الفرنسية، وذلك بإرسال الوفود والبعثات لشرح الموقف الفرنسي والترويج له، ولم تقتصر العملية على السياسيين بل أنّ فرنسا في عمليتها هذه وظفت كل "قيمها ومثال ذلك جولة أندري مالرو(2) في أمريكا الجنوبية، التي تؤكد ذلك، فمالرو يمثّل قيمة ثقافية وفكرية على حد تعبير وزير الخارجية في الحكومة.م.ج.ج السيد محمد لمين دباغين(3)، وإضافة إلى أهمية العلاقات الاقتصادية التي تجمع بين فرنسا ودول أمريكا اللاتينية فإن أعين الفرنسيين كانت موجهة كذلك إلى أصوات عشرين (20) دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.(4)

1- م.م.و.للأرشيف: تقرير وزارة ش.الخارجية C012. و: أحمد توفيق المدني: المرجع السابق: ص:376.

2- أندري مالرو ضابط عسكري ورجل فكر، وسياسي فرنسي ولد سنة 1901. شارك كطيار في صفوف الجيش الجمهوري، قاوم الإحتلال الألماني تحت قيادة ديغول وعين سنة 1958 وزيرا منتدبا لدى الرئاسة. م.ع. الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج:2، دار هومة الجزائر، 1998، ص:264.

3- م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: و.ش.خ.: تقرير محمد لمين دباغين إلى رئيس الحكومة ونائبه والوزراء والقادة العسكريين، ع:05، م:04، و:10.

4- م.م.و للأرشيف: م.ح.م.ج.ج.: و.ش خ: م.ل دباغين. تقرير النشاط الديبلوماسي- اقتراحات، المصدر السابق.

وأدّى النشاط الثقافي العلمي الديبلوماسي والتجاري والإعلامي الفرنسي القوي، وكذا استغلال الديبلوماسية الفرنسية للتغلغل والسيطرة الأمريكية على دول القارة، لفرض سيطرتها الديبلوماسية والإعلامية، أدى إلى عدم تمكن الحكومة الجزائرية الفتية آنذاك من الظهور بقوة في الأوساط الرسمية والشعبية لدول أمريكا الجنوبية.(1)

-ثالثا- في الدول الغربية والاشتراكية:

-1- في الدول الغربية (الرأسمالية):

تعتبر الدول الغربية الحليف الطبيعي لفرنسا الاستعمارية، بحكم الروابط الحضارية والاقتصادية والسياسية المتعددة الأوجه التي تربطها بها، وخاصة عن طريق منظمة حلف الشمال الأطلسي(2) أو من خلال منظمة السوق الأوربية المشتركة.(3)

1- F.ABBAS: op.cit, p:210.

2- أنشئ حلف الشمال الأطلسي سنة 1949، وهو حلف دفاعي ينص على الدفاع المشترك ضد أي خطر شيوعي ويعتبر أحد أحلاف المعسكر الرأسمالي الغربي، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتعد فرنسا عضوا فاعلا فـ (NORTH, ATLANTIC TREATY ORGANZATION) NATO: وضم هذا الحلف إضافة إلى الولايات المتحدة وفرنسا الدول التالية: بلجيكا، النرويج، البرتغال، الولايات المتحدة الأمريكية، أيسلندا، إيطاليا، بريطانيا، فرنسا، كنا الدانمارك، لوكسمبروغ، هولندا، ولقد انضمت تركيا واليونان إلى الحلف عام 1952. أما ألمانيا الغربية فقد انضمت بـ اتفاق باريس عام 1955، لمزيد من التفصيل عد إلى: الموسوعة العسكرية، بيروت الطبعة الأولى، المؤسسة العرب للدراسات والنشر، من (أ-ح)، الجزء1، 1981 ص ص 834-835.

3- أنشئت بموجب معاهدة روما مارس 1957، وهي منظمة اقتصادية جمعت في البدء بين ستة دول: فر ألمانيا إيطاليا ودول البينيلوكس (هولندا بلجيكا والوكسمبورغ)، ثم توسعت لتشمل دولا أخرى.

نظرا للعوامل السابقة وللماضي الاستعماري المشترك الذي يربطها بفرنسا، فقد ساندت الدول الغربية الحليفة فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري منذ اندلاع الثورة التحريرية، وأمدت الفرنسيين بالأسلحة (المروحيات الأمريكية) وساندتها ديبلوماسيا في هيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى أنها كانت ميدانا خصبا لنشاطها الدعائي[1]، وهو ما دفع وزير الخارجية السيد محمد لمين دباغين إلى التأكيد في تقريره على أنّ: "حلفاؤنا الطبيعيون يوجدون خارج العالم الغربي، وعلينا أن نجند أكثر الدول الأقرب منا..."[2].

وبعد أن طال النشاط الديبلوماسي لجبهة التحرير ثم الحكومة المؤقّتة بعد ذلك، هذا المجال الحيوي الفرنسي، وذلك بتأسيس المكاتب وإرسال البعثات الديبلوماسية، قام الفرنسيون باستعمال كل الطرق والوسائل لصد المد الديبلوماسي للحكومة المؤقّتة، والإبقاء على الدعم الإستراتيجي الذي تحظى به من طرف هذه الدول، ومن ضمن الأساليب التي لجأت إليها:

– التدخل لدى الحكومات الغربية خاصة الأوربية منها، لمنع مشاركة ممثلي الحكومة المؤقّتة.ج.ج.في المؤتمرات والندوات التي تنظم على أراضيها من طرف المنظمات غير الحكومية، مثلما فعلت بمناسبة انعقاد مؤتمر الأممية الاشتراكية العالمية، الذي انعقد بهامبورغ الألمانية من 14 إلى 18 جويلية 1959[3]، شارك فيه مكتب بون للحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية، وحاول

1– محمد يعلى: مقابلة شخصية، الجزائر، 2001\04\03.

2– م.و.للأرشيف: م.ج.م.ج.ج.: و.ش.خ: تقرير م.ل دباغين: تقرير إلى رئيس الحكومة نائبه وأعضاء الحكومة وقادة الولايات، ع:05، م:04، و.10، المصدر السابق.

3– م.و.للأرشيف: م.ج.م.و.ث.ج.: م.ل دباغين، تقرير وزارة الخارجية: C012.

الفرنسيون منع مشاركة الوفد الجزائري بالتدخل لدى الحكومة الفيدرالية لكن مسعاهم خاب، وبمناسبة عقد ملتقى للطلبة في أوت 1959 بالنرويج (بغول GOL)، خصص لمناقشة موضوع "انهيار الاستعمار". والذي ضم حوالي خمسين (50) طالبا منهم خمسة عشر أفروآسيويا، وهذا تحت إشراف وزارة الخارجية النرويجية، ودعي إليها ممثل الجزائر، والذي كلف بإلقاء محاضرة اختار لها موضوع "بعض مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية"، مما أدى بالسفارة الفرنسية للاحتجاج مرتين أمام وزارة الخارجية النرويجية، لكن مساعيها فشلت لإلغاء المحاضرة.(1)

– انتهاج أسلوب الدعاية المضادة في حال نجاح ديبلوماسيي الثورة في ولوج الساحة الدعائية لهذه الدول، مثلما فعلت في سكنديناڤيا حينما أقلقها نشاط ممثل الحكومة بالمنطقة، فقامت بإرسال فرقة من عناصر الاستخبارات، كما قامت بإرسال حوالي ثلاثين (30) أستاذا محاضرا في المعهد الفرنسي لستوكهولم للسنة الجامعية 1960\59، للدفاع عن الأطروحات الفرنسية واستعادة المبادرة.

– اللجوء إلى أسلوب الاغتيالات والتهديد، وهذا لتحقيق هدفين في آ واحد: –الأول: التخلص من العناصر النشيطة في ديبلوماسية الثورة مثلما حدث في المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين ضد ممثل مكتب بون السيد آيت حسن ف نوفمبر 1958 وضد ممثل مكتب روما طيب بولحروف(2) في جويلية 1959،

1– م.و.للأرشيف: م.ج.م.و.ث.ج.. نفسه.

2– طيب بولحروف: من منطقة عنابة عضو حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، بـ اللجنة المركزية في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1949\47، وعضو فدرالية جبهة التحرير

ثانيا: التأكيد لسلطات البلدان المستضيفة لنشاط المكاتب الخارجية للحكومة.م.ج.ج. بأن ذلك يعتبر مصدر مشاكل وحوادث خطيرة تهدد أمن وسلامة مواطنيها.[1]

غير أنه من الموضوعية بمكان الإشارة إلى أنّ مواقف الدول الغربية كانت تتفاوت من حيث حدّة عداوتها للقضية الجزائرية. حتّى أنّ البعض منها كانت تسمح بالنشاط الإعلامي والدعائي في حدود ما تسمح به قوانينها وأحوال علاقاتها مع فرنسا، وهو ما انطبق على دولة السويد مثلا، التي قدمت دعما ماليا للجزائر بطريقة غير مباشرة.[2]

- نشر الأكاذيب والإشاعات بخصوص نشاط ممثلي مكاتب الحكومة المؤقّتة.ج.ج. والقضية الجزائرية عموما. مثل تسريب مصالح المخابرات الفرنسية لأخبار إلى صحف دانماركية وسويدية في شهر سبتمبر 1959 مفادها أنّ: "اجتماعات سرية عقدت في ستوكهولم بين زعماء سياسيين وعسكريين لجبهة التحرير الوطني، أعربوا فيها عن نيتهم لنقل مكتب ستوكهولم إلى كوبنهاغ، وهي (أي ج ت و) بصدد التحضير لفتح مكتب للتجنيد بمساعدة الحزب الاشتراكي الشعبي الدانماركي"، هذه الإشاعات كانت مصدر تكذيب

بفرنسا 56\1957، وممثلا للجبهة في سويسرا 1958 ثم بإيطاليا 1962/59، وبعد الاستقلال شغل منصب سفير الجزائر بروما ويوغسلافيا ثم الأرجنتين والبيرو.

- MOHAMED HARBI LE FLN op.cit, p.396

[1] م و للأرشيف: م ج م و ش ج : م ل دباغين: تقرير وزارة الخارجية. نفسه: C013

[2] وهو ما سنفصله في الفصل الرابع، مكاتب القسم الأوربي نشاط مكتب ستوكهولم

الحكومة الدانماركية بخصوص مشروع إنشاء مكتب التجنيد، وكانت موضوع زيارة ممثل الجزائر بستوكهولم إلى الدانمارك بقصد تكذيب تلك الإشاعات.[1]

-كما عمد الديبلوماسيون الفرنسيون إلى نشر أطروحة البعد الشيوعي لجبهة التحرير الوطني تارة، وبوصفها بالحركة القومية العنصرية المتعصبة تارة أخرى، حتى تنفر منها الأوساط الليبرالية الغربية، وتتفادى التعامل والاتصال بها، لما كانت تشهده العلاقات الدولية من صراع شديد بين الرأسمالية والاشتراكية في إطار الحرب الباردة.

لكن مع مرور الوقت ستفقد فرنسا دعم هذه الدول شيئا فشيئا، وهذا جراء تأثير الحرب الباردة والعلاقات الدولية المطبوعة بالصراع الأيديولوجي آنذاك، وما يشكله استمرار حرب الجزائر من خسائر على العالم الرأسمالي، وما يتيح من فرص كبيرة للاتحاد السوفياتي والمعسكر الشيوعي للظهور بمظهر المدافع عن الشعوب المستعمرة.[2]

لقد كانت الحكومة م.ج.ج. على دراية بتطورات السياسة الدولية، وهو ما يتضح من خلال ما ورد من نقاشات في اجتماعات الحكومة أو من خلال تقارير أعضائها، والتي من ضمنها تقرير وزير الخارجية السيد محمد لمين دباغين، والذي ورد فيه "يعتبر العالم اليهودي المسيحي وبخاصة إسرائيل التي نصبت نفسها المحامي الأكثر عنفا لفرنسا في الأمم المتحدة، والولايات المتحد

---

[1] م.و.للأرشيف: م.ج.م.و.ث.ج: تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق: C013.

[2] "أمريكا ضد فرنسا لصالحة فرنسا"؟، المجاهد، العدد22، 1958\04\15.

الأمريكية، فلقد تجندوا في صف فرنسا في بداية الأمر بدعمها عسكريا(بإمدادها بالمروحيات لحرب الجزائر)، ويصوتون لصالحها في هيئة الأمم المتحدة رفقة بريطانيا،...ولقد بدأ يطرأ تغير في مواقفهم، منذ تدعيم الجزائر لصفها بالصين الشعبية، فاستمرار حرب الجزائر يهدد مصالح العالم الغربي...، وشرع الغربيون في العمل على الضغط على فرنسا من أجل السلم في الجزائر"، ثم يشخص الحل الذي على الحكومة المؤقتة أن تتبناه مستقبلا حيث يقول: "حلفاؤنا الطبيعيون يوجدون خارج العالم الغربي، علينا أن نجند أكثر الدول الأقرب منا، وخاصة الدول الأفرآسيوية، التي أصبحت مجندة لصالح القضية الجزائرية، خاصة الصين، وهو ما سيدفع العالم الغربي لوضع حد لحرب الجزائر، وإلا فإنها الحرب العالمية..."[1].

-2- في الدول الاشتراكية:

تعدّ مناهضة الدول الاشتراكية للاستعمار الأوربي-الرأسمالي- مبدأ أساسيا في سياساتها، وهذا منذ قيام النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي عقب الثورة البلشفية في أكتوبر 1917 بروسيا، وظهور الاتحاد السوفياتي الذي دعم شعوب العالم الثالث للانتفاض ضد الاستعمار الرأسمالي الأوربي، فدعم الثورة الصينية والهند الصينية، وقد زاد توجه هذه الدول في هذا الاتجاه بعد تجدد صراعها الأيديولوجي عقب الحرب العالمية الثانية، مع النظم الرأسمالية الغربية، الولايات المتحدة ودول غرب أوربا، وقد اتخذ هذا الصراع أشكالا متعددة مثل

---

[1] م.و.للأرشيف: م.ج.م.ج.ج.: و.ش.خ: تقرير م.ل دباغين: تقرير إلى رئيس الحكومة نائبه وأعضاء الحكومة وقادة الولايات، 02\10\1959، ع.05، م:04، و:10.

السباق نحو التسلح (القنبلة الذرية)، والمشاريع الاقتصادية (مشروع مارشال 1947) وإنشاء الأحلاف العسكرية (حلف الشمال الأطلسي وجنوب شرق آسيا وحلف بغداد بالنسبة للغرب، وحلف وارسو بالنسبة للمعسكر الشيوعي).

لكن ومنذ وفاة الرئيس السوفياتي ستالين في 05 مارس 1953، تغيرت معطيات الصراع وخفت حدته لتظهر ما يعرف بمحاولات التعايش السلمي، وهو ما ميز العلاقات الدولية عند اندلاع الثورة الجزائرية في 01 نوفمبر 1954[1].

لقد اتسم الموقف السياسي للاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي في السنوات الأولى من عمر الثورة بالغموض والتردد، في إطار مواكبة التحولات في الصراع مع الغرب الرأسمالي وهو ما سعى الفرنسيون إلى استغلاله، حيث أوهموا الولايات المتحدة بأنها ستنتهج سياسة مستقلة عن المعسكر الغربي والولايات.م.الأمريكية، وكذا للتقارب الذي حدث في فرنسا ما بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي[2]، نتج عنه منح الحزب الشيوعي الفرنسي موافقته على السلطات الاستثنائية الممنوحة للاكوست في الجزائر، كذلك لتخوف الاتحاد السوفياتي من أن تحل الولايات المتحدة الأمريكية محل فرنسا في الجزائر في حال انسحاب فرنسا منها.[3]

1- رضا مالك: مقابلة، المصدر السابق.

2- أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص. 240

3- "السياسة الروسية وحرب الجزائر"، المجاهد، عدد. 19، 1958\03\01.

ومع مرور الوقت اتضحت الرؤية أكثر، فبعد تطور الثورة داخليا وخارجيا، وتطور نشاطها الديبلوماسي بواسطة ح.م.ج.ج تغير الموقف الدولي والسوفياتي، خاصة منذ نهاية 1957 وبداية 1958، وتجسد في بادئ الأمر في تعبير سفير الاتحاد.س في باريس عن انشغال حكومته عقب قصف ساقية سيدي يوسف التونسية في 1958\02\08، واهتمام الاتحاد السوفياتي بعملية إحلال السلم في الجزائر[1]، ثم بتقديم المساعدات المادية للاجئين الجزائريين، رغم عدم اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة.م.ج.ج في هذه الفترة إلا أنه أعلن عن قبوله بمدها بالمساعدات المادية وبالأسلحة كذلك، وهو ما سيتجسد لاحقا، فيما بين جانفي 1960 وأوت 1961 ساهم الاتحاد السوفياتي رفقة الصين الشعبية بإمداد قوات جيش التحرير الوطني في تونس بأربع شحنات أسلحة قدر وزنها ب: 2500 طنا. كما قدم شحنتين أخريين إلى جيش.ت.و بالمغرب وزنها الإجمالي: 1500 طنا.[2]

وتجدر الملاحظة هنا أنّ الدعاية الفرنسية بالدول الاشتراكية كانت محدودة إن لم نقل بانعدامها بفعل طبيعة نظم هذه الدول التي لا تسمح بالنشاط الدعائي الغربي بها، وهذا ينطبق على الاتحاد السوفياتي كما ينطبق على الدول الاشتراكية التي تسير في فلكه[3]

1- HENRI ALLEG LA GUERRE D'ALGERIE ,T2 ,le temps actuel; 1981, paris: p. 582-585.

2- م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج 1961. تقرير عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة علبة مصورة. رقم: C025.

3- مقابلة شخصية مع السيد محمد يعلى، المرجع السابق.

-II- البعد الدولي للمناورات الفرنسية وموقف الحكوم المؤقتة منها 58\1959:

-أولا- موقف الحكومة المؤقتة من "سلم الشجعان" 23\10\1958:

-1- مضمون مبادرة "سلم الشجعان" وأهدافها:

في 23 أكتوبر 1958 أعلن ديغول في ندوته الصحفية عن أول مبادرة سياسي منه منذ توليه للسلطة، من أجل "حل المشكل الجزائري" وفق ما يرتئيه، والمتمثلة في "سلم الشجعان".[1]

يتمثل مضمونها في دعوة عناصر جيش التحرير الوطني إلى إلقاء السلا وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش الدرك أو الشرطة، ودعوة القيا السياسية بالخارج أو ما أسماه ب: "المنظمة الخارجية" للتوجه إلى باريس "لتصفية إنهاء الحوادث"، وبصورة موجزة فإن مبادرة ديغول هذه مضمونها مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام[2]، وهو استسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية، والآخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسي باريس، ويكون هدفه تحويل الاستسلام الأول استسلاما رسميا، ثم يلج الجنرال ديغول فيما بعد إلى تسوية القضية الجزائرية بواسطة الانتخابات التي

---

[1] L'ECHO D'ALGER: 24/10/1958.

[2] "حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال" المجاهد، عدد: 32، 19\11\1958.

كان يعتزم إجراءها يوم 28 نوفمبر 1958، عن طريق التفاوض مع "مفاوضين أكفاء يتم معهم ما تبقى من المشكلة الجزائرية حسب تعبيره الخاص.

وهو بهذا يؤكد تمسكه بسياسة طالما دعا وتمسك بها الكولون، بل وتمردوا من أجل تنفيذها في 13 ماي 1958، فمن الواضح أنّ مشروع ديغول الجديد هو قديم في محتواه، إذ لا يختلف كثيرا عن مثلث رئيس الحكومة الأسبق غي مولي، المتمثل في: وقف القتال ثم الانتخابات فالمفاوضات.

ومن خلال ما سبق تتضح الأهداف الماكرة للمشروع والمتمثلة في القضاء على الثورة وزرع الخلافات والانقسامات بين قياداتها من خلال امتداح "بطولة العسكريين" ودعوة "المنظمة الخارجية" للاستسلام الرسمي.

-2- رد الحكومة المؤقّتة على "سلم الشجعان":

اعتبرت الحكومة.م.ج.ج هذه المبادرة الديغولية من "قبيل زعزعة الصفوف ومشروعا خادعا[1] "فالجنرال ديغول تراجع عن مقترحات سابقيه" خاصة مشروع غي مولي[2]، لأن هذا الأخير لم يجرؤ على أن يطلب من جيش التحرير الوطني الاستسلام، في حين فعلها الجنرال ديغول.[3]

فبعد مناقشة أعضاء الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية لمشروع ديغول، أصدرت بيانا أعلنت فيه عن رفضها الصريح لمقترح ديغول، الذي اعتبرته غير

---

[1] 1- M'HAMED YOUSFI: LES OTAGES DE LA LIBERTE, ALGER, ENAL, 1993, p:39.

[2] 2- MOHAMED HARBI: LE FLN ;op.cit, p:252.

[3] 3- المجاهد: المرجع السابق.

قادر على حل القضية الجزائرية، وجددت عرضها بالتفاوض معها باعتبار ممثل الشعب الجزائري؛ في إطار مفاوضات جدية يحتضنها بلد محايد.

وأكدت الحكومة الجزائرية في بيانها أنّ ديغول يؤكد على رفضه للتفاوض مع الممثل الحقيقي للشعب الجزائري، إذ أظهر نواياه من خلال تصريحه في 23\10\1958 على تسوية القضية الجزائرية عن طريق غير طريق جبهة التحرير الوطني وهو ما يستنتج من أسلوبه وتصرفاته.

فالجنرال ديغول يريد أن يجزئ قادة الثورة إلى "عسكريين" و"سياسيين". وينظر للثورة كما لو كانت منقسمة إلى قسمين متنازعين متصارعين، ويعمل من جهته على إذكاء هذا الانقسام وتكريسه، وذلك من خلال تنويهه ببطولة "العسكريين" وشجاعتهم، بينما يتهكم بالقسم الثاني، وهو أسلوب سبقه إليه لاكوست، كما يحاول ديغول تقسيم السياسيين إلى "معتدلين"و"متطرفين". والخلاصة أنّ ديغول يريد التفاوض فيما بعد مع "عملاء"منتخبين، يموه بهم على الرأي العام العالمي.

وقد أشارت جريدة "المجاهد" اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني إلى قضية النوايا الحقيقية للجنرال ديغول من خلال مبادرته، و تساءلت: هل أن الجنرال ديغول مخلص وصادق في "رغبته في السلم"؟.

لتشير إلى استعماله للغة مبهمة في تصريحاته، بهدف تغليط الرأي العام العالمي والرأي الفرنسي حول نواياه الحقيقية.

وقد ربطت "المجاهد" تصريح ديغول بزيارة مدير البنك العالمي مصحوبا بمدير البنك الفرنسي إلى كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل. وتصريح ديغول

في ذلك الظرف هو ربما من أجل إيهام الأوساط المالية العالمية بأن المشكلة الجزائرية سائرة في طريق الحل، وبالتالي تقبل هذه الأوساط على اعتماد رؤوس أموالها في استثمار ثروات الصحراء الجزائرية.[1]

وقد أعلنت الحكومة.م.ج.ج عن يقينها بأنّ السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التفاوض، لهذا جددت ترحيبها بأية دعوة من الحكومة الفرنسية للتفاوض بصورة جدية وفي بلد محايد، وهو ما أكدت عليه جريدة المجاهد"حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال"، وهي إشارة إلى أنّ الحكومة المؤقتة.ج.ج تتمسك للمفاوضات والتي كانت دعت إليها في بيانها في 1958\09\26.[2]

-ثانيا- موقف الحكومة.م.ج.ج من "حق تقرير المصير" 1959\09\16:

يعتبر الخطاب الشهير لرئيس الجمهورية الفرنسية ليوم 1959\09\16، من أكثر خطاباته شهرة وتأثيرا على مسار الاتصالات الجزائرية الفرنسية التي ستؤول إلى المفاوضات الرسمية، وذلك لما تضمنه من اعتراف لأول مرة لمسؤول فرنسي من هذا المستوى "بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره".

-1- دوافع "حق تقرير المصير":

"فما هي يا ترى هذه الدوافع والأهداف؟.

1- "المجاهد"، عدد خاص، 1958\11\01.

2- "حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال"، المجاهد، عدد:32، 1958\11\19.

لقد جاء خطاب ديغول خلال انعقاد الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، المقبلة على مناقشة القضية الجزائرية المدرجة ضمن جدول أعمالها، لهذا فإن أول هدف هو كسب الرأي العام العالمي وخاصة في هيئة الأمم المتحدة، التي حققت بها ديبلوماسية الثورة الجزائرية نجاحات باهرة، بعد تمكنها من تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة منذ سنة 1957، بدعم من الدول الشقيقة والصديقة ضمن الكتلة الآفروآسيوية.[1]

فلقد بادر ديغول إلى "مبدأ تقرير المصير "تحت ضغط التطورات الدولية، إ لم تعد القضية الجزائرية قضية فرنسية بل خرجت إلى الصعيد الدولي، وهو ما ذهب إليه وزير الخارجية م.ل.دباغين، الذي اعتبر تصريح ديغول في 16\09\1959 بمثابة الفشل بالنسبة لفرنسا...فالغرب أصبح يسعى لاستتباب الأمن في الجزائر، وأصبح يضغط على فرنسا...إذ جاء تصريحه بعد زيارة رئيس الولايات.م.الأمريكية روزفلت إلى باريس[2]،و هو نفس ما استنتجه وزير شؤون شمال إفريقيا عبد الحميد مهري الذي قال: "إنَّ الولايات المتحدة هي التي تقف وراء المبادرة".[3]

في حين ذهب بعض أعضاء الحكومة.م.ج.ج وعند مناقشتهم لدوافع مشروع ديغول،و من ضمنهم أحمد توفيق المدني،عبد الحميد مهري،محمد يزيد،بن خان،عمر أوصديق، والقادة العسكريون: العقيد ناصر،حاج لخضر عبيدي،

1- L'ECHO D'Alger, 17/09/1959.

2- م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج.و.ش.خ: تقرير م.ل. لمين دباغين إلى الحكومة والقادة العسـ 1959\10\02. المصدر السابق، عد إلى الملحق رقم: 06.

3- م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: و.ش، تدخل عبد الحميد مهري، 21\09\1959، ع م G008

سليمان دهيليس، والعقيد لطفي، إلى القول بأنّ مبادرة ديغول هدفها زرع الانقسام بين قادة الثورة التحريرية، محاولة من للقضاء على جبهة وجيش التحرير الوطني.(1)

كما أجمع أعضاء الحكومة المؤقتة على أنّ ديغول يمسك بزمام المبادرة على الصعيد الدبلوماسي ،كما يمسك بزمام المبادرة العسكرية بالداخل من خلال العمليات الكبرى وخطي موريس وشال، في حين أنّ الحكومة المؤقتة.ج.ج مكبلة بفعل أزمتها التي جمدت نشاطها وجعلتها هيكلا بلا روح منذ 01\07\1959.

وإذا كان هناك اختلاف في تحاليل أعضاء الحكومة حول دوافع ونوايا الجنرال من خلال هذه المبادرة، فإن هذا التناقض ظاهري فقط، ذلك أنّ ديغول يريد أن يحقق النصر بالسلاح، وهو ما يذهب إليه كريم بلقاسم، لخضربن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، وبن يوسف بن خدة.(2)

-2- مضمون "حق تقرير المصير":

تضمّن خطاب ديغول الذي ألقاه يوم: 16\09\1959 حلولا ثلاثة للقضية الجزائرية، وتتمثّل في:

-أ- الإدماج:

ويعني به المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر أوربيين ومسلمين، ويتيح هذا للجزائريين ممارسة كل الوظائف السياسية الإدارية

1- Mohamed Harbi, Le FLN, op cit, p p .252-253.

2- م. م.و.للأرشيف: 25، 26، 27 و28 سبتمبر 1959، ع.م: G008 G007.

القضائية وحتى الوظائف الحكومية. وعلى العموم يتيح هذا الاخت للجزائريين التمتع بجميع المزايا والحقوق التي للفرنسيين أنفسهم في فرنسا

ب- الاتحاد الفيدرالي:

عن طريق تشكيل حكومة جزائرية تتشكل من وزراء جزائريين. وهو قصده ديغول بقوله "أن يحكم الجزائريون من طرف الجزائريين. بمساعد فرنسا في إطار اتحاد وثيق معها، في مجال الاقتصاد، الدفاع، التعليم والعلاقا الخارجية"(2)، ويطبق النظام الفيدرالي داخليا، بحيث "أنّ الجاليات الفرنسي والعربية والقبائلية والإباضية وغيرها من الجاليات التي تسكن وطنا واحدا، تجد الظروف المواتية لتعيش عيشة هادئة"(3)

ت- الانفصال عن فرنسا:

ومعناه الاستقلال(4)، وهو اختيار حذر الجزائريين منه حينما قال: "إني أعتقد بأن هذه الطريقة في التفكير غير معقولة. بل ستجر حتما إلى كارثة كبرى؛ وبما أنّ الجزائر وصلت إلى هذه الحال من الرقي بفضل فرنسا. والعالم كله يشهد بذلك، وأقولها صراحة، فإن هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما إلى الفوضى ويتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشنق. وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها. وأنا أقترح أن يبتعد

1- BEN YOUCEF BEN KHEDDA: LES ACCORDS D'EVIAN, ALGER, E OPU, 1998, pp 17-19

2- م. م.و.للأرشيف: "ح.م.غول عن مشكلة الجزائر" 16\09\1959، ع: 09، م. 06، و 04.

3- نفسه.

4- BERNARD TRICOT: les sentiers de la paix, Algérie 1958/1962, Ed Plon, Paris 1972, p 246

الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية... وعلى كل إذا قرر الجزائريون اللجوء إلى تطبيق هذه الفكرة الخاطئة فإن الجزائريين الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا، وستعمل ما في وسعها أن تجمعهم في مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم، ويجب أن أقول بأن استغلال البترول وشحنه باق من اختصاص فرنسا، وأن للغرب مصالح فيه، وسنحافظ عليه حتى ولو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة..."[1].

لقد اعترف ديغول بثقل المشكل الجزائري على الجمهورية الفرنسية، وأكد على ضرورة حله حلا يتوافق ومقاس فرنسا "الدولة الكبيرة"[2]، وهو ما ورد في هذه الفقرة من خطابه حيث قال: "مازالت مشكلة الجزائر تواجه فرنسا ويجب علينا أن نجد حلا لها من دون أن نتأثر بأقوال الذين يريدون أن يرغموا على الانحياز لهذا أو لذاك، وأننا لن ننخدع ولن ننصاع للذين يريدون –قبل كل شيء– أن يراعوا مصالحهم قبل مصالحنا، إننا دولة كبيرة ويجب علينا أن نعالج المشكلة على هذا المقياس بروح عالية حتى نمكن الجزائريين أن يقرّروا مصيرهم أو يختاروا الوضع الذي يناسبهم".

-3- رد الحكومة.م.ج.ج على "حق تقرير المصير" 28\09\1959:

لقد أدت المبادرة الديغولية إلى حدوث حالة استنفار في صفوف الحكومة المؤقتة.ج.ج التي عقدت سبع اجتماعات، ثلاث منها كانت مشتركة بين

1- م. م.و.للأرشيف. ح.م.ج.ج: و.ش.خ. المصدر السابق و: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص285

2- م. م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: و.ش.خ: "النص الرسمي لبيان ديغول"، نفس المصدر السابق

أعضاء الحكومة والعقداء[1]، وذلك أيام: 20، 21، 22، 24، 25، 26، 27، سبتمبر 1959، وذلك بقصد دراسة كل جوانب مقترح ديغول "حق تقري المصير"، ثم صياغة الرد المناسب على المشروع الجديد للجنرال ديغول.

- مناقشة "حق تقرير المصير" وتحضير الرد:

إضافة إلى الاجتماعات المتواصلة التي عقدتها الحكومة من أجل صياغة ر مناسب على "حق تقرير لمصير"، قامت ح.م.ج.ج. بعدة استشارات داخلي وخارجية.

أ- تحضير الرد:

- على الصعيد الداخلي:

.إنّ وضعية الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية لم تسمح لها باتخا القرارات الحاسمة في القضايا الجوهرية، مما أدّى إلى اتخاذ قرار إشراك القاد العسكريين -قادة الولايات- في ثلاث اجتماعات أيام: 20، 21، و27 سبتمبر 1959، وهذا لإعطاء المصداقية للقرارات التي ستتخذ.[2]

تشكيل لجنة خاصة لتحرير وصياغة بيان ح.م.ج.ج يوم 1959\09\22، والتي تشكلت من الأعضاء: محمد يزيد، أحمد فرنسيس، عبد الحميد مهري، عمر أوصديق، أحمد بومنجل، شوقي مصطفاي.

---

[1] العقداء العشرة هم عن الولاية الأولى: عبيدي حاج لخضر.عن الولاية الثانية: علي كافي. عن الولاية الثالثة محمد يزوران، وعن الولاية الرابعة: سليمان (اية الخامسة بودغن بن علي (لطفي) وقائد لجنة العمليات العسكرية بالغرب: هواري بومدين وقائد لجنة العمليات العسكرية بالشرق: محمدي السعيد، بالإضافة إلى الباءات الثلاثة عن الحكومة المؤقتة.

[2] عد إلى قرار الحكومة الصادر بهذا الشأن يوم 1959\09\20، الملحق رقم 07

مناقشة نص البيان المقترح من طرف لجنة الصياغة -الذي صيغ يوم 1959\09\23- في اجتماعي 24 و1959\09\25. بحضور وزير الخارجية المستقيل[1]. حيث تم توضيح النقاط والمصطلحات غامضة المدلول.[2]

وفي اجتماع 26 سبتمبر 1959 تمت قراءة البيان الذي ضبطت صيغته النهائية. وأجمعت نقاشات الحاضرين على أنّ مقترح ديغول يعد خطوة إلى الأمام في حل القضية الجزائرية، إذا ما حسن استغلاله.

أمّا في اجتماع 27 سبتمبر فقد ناقش أعضاء الحكومة رفقة قادة الولايات، مسألة حضور العسكريين في الندوة الصحفية التي ستنظم لإذاعة البيان يوم 1959\09\28. حيث ارتأى بعض الوزراء ضرورة تفادي حضور قادة الولايات للندوة الصحفية حتى يؤدي البيان الرسالة التي صيغ لأجلها. وهو ما ذهب إليه السادة: محمد يزيد، لخضر بن طوبال، وكريم بلقاسم، هذا الأخير اقترح "حضور وزيرين فقط إلى جانب الرئيس، فلا الحكومة بأكملها ولا العسكريين"، وتمّ الاتفاق في ختام النقاش على أنّ الحكومة هي التي ستفصل في الأمر.

لقد تمّت استشارة المسجونين الخمسة في جزيرة إكس والصحة بفرنسا، كما استشير القادة العسكريون وجيش الحدود في تونس والمغرب الأقصى[3]، ومن ضمن الاجتماعات الاعلامية التي عقدت في هذا الاطار الاجتماع الإعلامي لقاعدة

---

[1] - استقال السيد 59، على إثر حادث مقتل عميرة علاوة. وأصبح يشرف على تسيير القضايا العادية اليومية للوزارة في انتظار انعقاد المجلس الوطني للثورة للفصل في مسألةبف. ح.م.ج.ج: و.ش.خ. "تقرير السيد م.ل دباغين إلى الحكومة، المصدر السابق.

[2] - م.و.للأرشيفقتماعات. 25، 26، 27 و28 سبتمبر 1959. ع.م. G008 G007

[3] - م.م.و.للأرشيف. ح.م.ج.ج. و.ش.خ. تقرير م.ل دباغين إلى الحكومة. نفس المصدر السابق.

تونس يوم 19\09\1959[1]، والذي ترأسه وزير الداخلية لخضر بن طوبال، حيث أكّد فيه الحاضرون على: -عدم تضييع فرصة تقرير المصير-ضرورة تحديد الشروط من جانب ح.م.ج.ج، والمتمثلة في وحدة الشعب والتراب الوطنيين والاعتراف بالحكومة.م.ج.ج - التأكيد على ضرورة الالتفاف حول ح.م.ج.ج - ثم استشارة الدولتين الجارتين، تونس والمغرب، وباقي الدول الشقيقة والصديقة - وأبرز وزير الداخلية تأكيده على أنّ ديغول أفرغ مبدأ حق تقرير المصير من محتواه. وعلى أنّ نواياه غير حسنة وبأنّ رد الحكومة لن يصاغ إلا بعد تلقي ردود الداخل وبعد الإطلاع على كل المعطيات، كما عقدت اجتماعات مماثلة مع جيش الحدود[2]. كما شهدت الفترة التي أعقبت تصريح ديغول تضاعف عمليات وكمائن جيش.ت.و بالداخل وهو ما تؤكده المصادر الفرنسية ذاتها، وتؤكد ذات المصادر بأن عدد القتلى الفرنسيين في تلك الفترة كان أكثر من قتلى الأسابيع الثلاثة السابقة[3].

- على الصعيد الخارجي:

قامت الحكومة المؤقتة.ج.ج بإجراء استشارات دولية واسعة مع الدول الصديقة والشقيقة، وخاصة مع دولتي الجوار اللتين لهما علاقة مباشرة بالصرا الجزائري الفرنسي، تونس والمغرب الأقصى، ومع الدول الشقيقة والصديقة الأخرى، وهذا بقصد التعرف على المعطيات الدولية والدوافع الكامنة ور

---

[1] - أنظر محضر الاجتماع المذكور، الملحق رقم: 08

[2] - لمزيد من التفصيل عد إلى الملاحق: أرقام: 09، 10، 11.

[3] - BERNARD TRICOT: op.cit, pp. 115-116.

مبادرة ديغول. وكذا للاستفادة من دعم الدول الجارة الشقيقة والصديقة وصياغة رد إيجابي وفعال يوقف المناورات الفرنسية ويكسب دعم الرأي العام العالمي، خصوصا وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة تستعد لافتتاح دورتها الرابعة عشر.

شملت هذه الاستشارات كما أسلفنا الذكر الدولتين الجارتين أولا، لما لهما من علاقة مباشرة بالثورة الجزائرية بحكم علاقة الجوار، وإقامة الحكومة م.ح.ج بتونس بصفة رسمية. ففي اتصال لرئيس ح.م.ج.ج بالرئيس التونسي لحبيب بورقيبة نصح هذا الأخير قادة الثورة بإتباع سياسته المعروفة بالمراحل أو خذ وطالب، وذلك بقبول "حق تقرير المصير "ثم وضع الشروط التي تراها الحكومة ضرورية.

كما اتصل السيد كريم بلقاسم برئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر[1]، وشرح له خلفيات مشروع ديغول، وكيف أنّ الولايات المتحدة الأمريكية دخلت اللعبة، وحدثه عن الضغوط التونسية والمغربية على الثورة، ورغبة ديغول كسب الرأي العام العالمي، فاقترح عبد الناصر ضرورة التأكيد على التمسك بهدف الثورة والاستقلال، ورفض الحلول الوسطى، وأكد للوزير الجزائري دعم حكومته للثورة في حال رفضها لمبادرة ديغول[2].

كما أجريت اتصالات مع دول عربية أخرى مثل: ليبيا، المملكة العربية السعودية، ولبنان[3]، وبدول صديقة مثل: الصين الشعبية عن طريق سفيرها في

1- م. و للأرشيف: ح.م.ج.ج: تدخل كريم بلقاسم، 20. 09. 1959، ع م G005

2- م. و للأرشيف: ح.م.ج.ج: تدخل كريم بلقاسم، نفسه

3- نفس المصدر: تدخل عبد الحميد مهري

تونس، والذي أكد على ضرورة وضع شروط سياسية مثل الاعتراف بالحكو
المؤقتة ج.ج وشروط عسكرية مثل جلاء القوات الفرنسية، وأجري لقاء مع سف
الجمهورية اليوغسلافية في تونس.[1]

وبعد الاتفاق على الصيغة النهائية للبيان الحكومي، أرسلت نسخة منه إ
رئيس الجمهورية التونسية يوم 1959\09\27. سلمه إياها وفد من ح م ج ج
المتشكل من: لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، ومحمد لمين دباغين، وسلم
نسخة مماثلة للحزب الدستوري الجديد. وأكد بورقيبة للوفد الجزائري على
ضرورة تغيير بعض العبارات الواردة في البيان بهدف التسريع في بدء
المفاوضات، وقال له: "ينبغي تغيير بعض مصطلحاته لمصلحتكم.."، واقترح
بورقيبة تعويض فقرة: "بأن تقرير المصير انتزع بكفاح خمس سنوات من
الحرب"ب: "في نهاية السنة الخامسة"، على أن توضع الجملة المحذوفة في
بيان خاص يوجه إلى الشعب الجزائري.[2]

لقد رفضت المقترحات البورقيبية من طرف أعضاء الحكومة المؤقتة وقادة
الولايات، حيث تمّ التصويت يوم 1959\09\28 بالإجماع لصالح الاحتفاظ
بالنصّ الأصلي دون تعديله، كما تمّ التصويت خلال ذات الاجتماع حول من
يحضر الندوة الصحفية. فكانت الأغلبية الساحقة مع حضور الحكومة لوحدها
ب: ثلاثة عشر صوتا (13)، مقابل خمس أصوات للخيار الثاني وهو حضور
أعضاء من الحكومة المؤقتة والقادة العسكريين.[3]

1- نفسه، تدخل لخضر بن طوبال

2- BERNARD TRICOT, op.cit, p 116

3- م. و. للأرشيف، ح م ج ج، محضر اجتماع 1959/09/28، G007

-ب- مضمون بيان الحكومة.م.ج.ج - 28\09\1959:

بعد استشارات داخلية وخارجية ونقاشات دامت حوالي أسبوعين. صاغت الحكومة المؤقتة بيانها ردا على مبادرة ديغول المسماة "تقرير المصير" في ثلاث صفحات، أذيع في ندوة صحفية بالعاصمة تونس يوم 28\09\1959[1]. وقد تضمن هذا البيان نقاطا عديدة نوجزها في الآتي:

- الإشارة إلى دخول الثورة عامها السادس، واستعداد الجمعية العامة للأمم المتحدة لطرح القضية الجزائرية مجددا. وأمل شعوب العالم في أن تستعيد الجزائر سلمها وتنتهي حرب خلفت مليون شهيد.

- كفاح الشعب الجزائري وإصراره على استرجاع حريته الوطنية، واستعداد الحكومة م.ج.ج لاستغلال كل فرصة تعطي الأمل في السلم.

- اعتراف رئيس الجمهورية الفرنسية علنيا باسم فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، وذلك في تصريحه في 16\09\1959.

- بفضل كفاح الشعب الجزائري منذ خمس سنوات. ومن خلال حرب الأكثر دموية في تاريخ الغزو الاستعماري، وبفضل مواصلة جبهة وجيش.ت.و وبفضل دعم الشعوب الشقيقة والصديقة وبدعم الرأي العام العالمي استطاع أن يحقق تقرير مصيره.

---

[1] م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: بيان الحكومة.م.ج.ج. 28/09/1959. G007، G008. أنظر نص البيان في الملحق رقم:12

– نصّ بيان أول نوفمبر 1954 على حق الشعوب في تقرير مصائرها، وهو الهدف الأساسي للثورة الجزائرية، وهو أداة ديمقراطية وسلمية تمكن الشعب الجزائري من تحقيق استقلاله الوطني.

– حق تقرير المصير الوارد الذي نصّ عليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة، يمكن الشعب الجزائري من ممارسة سيادته الوطنية حرمه منه غزو استعماري غير شرعي لفترة طويلة من الزمن.

– الهوية الجزائرية تحددها أطر لا يمكن إهمالها في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير، والمتمثلة في وحدة الشعب والتراب الجزائريين، وتلفت نظر الرأي العام العالمي إلى الأخطار التي قد تنتج عن المساس بهذه الوحدة، مما قد يعق من المشكل الجزائري ويهدد الأمن والسلم العالميين.

– أما بخصوص الصحراء فإن اكتشاف واستغلال ثرواتها هي مصدر لترقية الإنسان في الجزائر والشمال الإفريقي، هذه الثروات ومن باب المصلحة العامة، ستسمح بتوسيع مجال التعاون المثمر.

– إنّ ربط حرية اختيار الشعب الجزائري باستشارة الشعب الفرنسي، يتعارض مع "مبدأ حق تقرير المصير" ويتعارض أيضا مع "الديمقراطية".

– الاستقلال الذي سينتج عن حرية استشارة الشعب الجزائري، لن يكون مصدر فوضى ومعاناة، بل أنّ الاستقلال شرط لتحقيق الرقي الحقيقي، الذي سيضمن حرية الأفراد وأمنهم، ويسهل توحيد المغرب العربي. وحرية التعاون مع كل الدول.(1)

1- م م و للأرشيف. ح.م.ج.ج. بيان الحكومة م.ج.ج، نفس المصدر

- اللجوء إلى الاستفتاء لن يكون إلا بعد عودة السلم، وبأن سياسة التهدئة – أي الحرب المتواصلة – لن تجلب السلم للجزائر، ولا يمكن للشعب الجزائري أن يقرّر مصيره تحت ضغط جيش الاحتلال الفرنسي (500000) جنديا وعدد مماثل من الدرك الشرطة والميليشيات..) وضغط الآلة الإدارية المعروفة بتزويرها الانتخابي، ولا يمكنه أن يمارس حقه أيضا وربع (1\4) عدد السكان مسجونين ومعتقلين أو منفيين.

- إنّ الحكومة المؤقتة.ج.ج المعترف بها من قبل العديد من الدول هي الوصي الضامن لصالح الشعب الجزائري إلى أن يحقّق حريته، إنها تقود مقاومة الشعب الجزائري والكفاح التحرري لجيش التحرير، ولن يستتب الأمن بدون موافقتها.[1]

- استعداد ح.م.ج.ج للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية من أجل مناقشة الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار. وعن شروط وضمانات تطبيق "مبدأ حق تقرير المصير".

لقد واجهت الحكومة المؤقتة الجزائرية مبادرة ديغول التجزيئية بمفهوم الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد انصهر في بوتقة واحدة عبر عصور عديدة، وإلى جانبه الأغلبية الأوربية المسيطرة، مؤكدة على أنّ الحل يكمن في إعادة بعث دولة جزائرية موحدة[2].

---

[1] م. م.و.للأرشيف. ح.م.ج.ج: بيان الحكومة م.ج.ج. نفســه.

[2] بن يوسف بن خدّة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات ايفيان، الجزائر، تعريب لحسن زغدار – محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987. ص.ص: 17–18.

ج- ردود الفعل على موقف الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية

- الداخلية:

كانت ردود فعل الداخل مؤيدة لرد الحكومة المؤقّتة، بالنظر إلى مشاركة قا الولايات والإطارات الموجودة على الحدود، فقد أظهر الجزائريون التفافهم حو حكومتهم، وهو ما يتضح من خلال ما أدلى به وزير الاتصالات العامة عبد الحفيظ بوصوف حيث قال: "انكب الجزائريون في المغرب على دراسة تصريـ الجنرال ديغول، وأجمعوا على قبول تصريح الحكومة.م.ج.ج. ردا على مشر ديغول".[1]

و نفس الشيء بالنسبة للجزائريين المقيمين في تونس، بتأكيد من وزير الداخلية لخضر بن طوبال: "زكى الجزائريون المقيمون في تونس رد الحكومة م.ج.ج فقد وجده المثقفون جافا نوعا ما، ولكنه مقبول على وجه العموم".[2]

- الخارجية:

لقد عبّر بيان الحكومة المؤقّتة.ج.ج في 28\09\1959 عن حنكة ديبلوماسية ودراية كبيرة بالمعطيات الدولية، وهو ما استخلصه أعضاء الحكومة عند تقييمهم لارتدادات الموقف الجزائري على الصعيد الدولي.[3]

---

[1] م. م.و.للأرشيف ح.م.ج.ج: م.ل.دباغين، تقرير إلى الحكومة.م.ج.ج، المصدر السابق، وتدخل عبد الحفيظ بوصوف: 1959/10/02، G007.

[2] م. م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج، تدخل لخضر بن طوبال، 1959/10/02، نفسه

[3] م.و.للأرشيف. ح.م.ج.ج: تدخل لخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف، نفس المصدر

فإضافة إلى إعجاب الدول الصديقة والشقيقة عموما بالرد الجزائري على ديغول ومن ضمنها جمهورية الصين الشعبية وجمهورية يوغسلافيا[1]، أعلنت الولايات المتحدة عن رضاها على المبادرة الديغولية "حق تقرير المصير" وعلى نحو الحل السلمي. بفضل قبول الطرفين المعرير المصير وبالعودة إلى مبدإ التشاور"، وهو ما يثبت بأن رد ح.م.ج.ج خلص الثورة الجزائرية من الحرج الذي كان سيلحق بها دوليا-خاصة في هيئة الأمم المتحدة-في حال رفضها للمبادرة الفرنسية جملة واحدة، لذلك فقد ظهرت متمسكة بالحل السلمي ومطالبة بالمفاوضات. وهو ما سيدفع ديغول لاحقا لأن يقبل على مبادرة أخرى -ظنا أنه بهذا سيحرج الثورة وبأن وضعها لا يسمح لها بالفصل في مسألة حساسة مثل المفاوضات- مقترحا عليها المجيء إلى باريس من اجل الشروع في المحادثات. هذا في ندوته الصحفية ليوم 1959\11\10.[2]

لقد اعتبر الرئيس التونسي بأن ح.م.ج.ج قد أهانته بما أنها لم تعدل العبارات التي نصحها بتغييرها، كما أنها استشارته ولم تأخذ برأيه -وهو الذي يريد أن يبسط هيمنته على قادتها -لذا فقد أبدى تراجعه-عباس فرحات، عبد الحميد مهري، ومحمد يزيد-بأنه ينبغي التفكير في وسيلة للاتصال بالفرنسيين حتى ولو كان ذلك خارج ح.م.ج.ج أي خارج الاعتراف الرسمي بها.[3]

1- نفســه.

2- BERNARD TRICOT op.cit, p 121

3- م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج. تقرير عبد الحميد مهري عن لقاء الوفد ببورقيبة، 1959/10/07، ع.م: G007.

أما الملك محمد الخامس فقد أبدى غضبه من المبادرات التونسية، ويعت بأن الحكومة المؤقتة.ج.ج أهملت بلده فيما يخص استشارته حول القضية. وما استخلصه السيد بوصوف الذي أجرى لقاء مع الملك المغربي هو التناف التونسي المغربي للعب ورقة المفاوضات أو دور الوساطة، من أجل المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وح.م.ج.ج، كما تثبت هذه الضغط التونسي عليها، لكن هذا لم يفقدها استقلاليتها وسيادتها الكاملة في اتخاذ القرارات الحاسمة، مثلما حدث في بيانها يوم 28\09\1959، حيث رفضت التعديلات المقترحة من الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة.[1]

أما الجمهورية العربية المتحدة فقد أعلنت مساندتها لموقف ح.م.ج.ج، لكنها تلومها في المقابل على عدم استشارتها فبي الوقت المناسب، حيث قدم البيان للرئيس عبد الناصر قبل ساعة فقط من إذاعته، في حين قدمت نسخة منه لبورقيبة ومحمد الخامس قبل 24 ساعة.[2]

-ثالثا- موقف الحكومة المؤقتة من دعوة ديغول لقادة الثورة للمجيء إلى باريس 10\11\1959:

-1- دوافع ومضمون المبادرة:

بعد الخطاب الشهير لرئيس الفرنسي الجنرال ديغول بشأن تقرير المصير يوم: 16\09\1959، ثم رد ح.م.ج.ج عليه يوم 28\09\1959، كان من المتوقع

---

[1] م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: تقرير عبد الحفيظ بوصوف، 1959/10/02، نفسه

[2] م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: تدخل لخضر بن طوبال، 1959/10/02، نفسه

أن يصرّح ديغول يوم 1959\11\10 بأمور جديدة في إطار ندوته الصحفية المبرمجة لذات اليوم، لهذا الغرض تقدم وزير شؤون شمال إفريقيا باقتراح لزملائه الوزراء، يتمثل في أن تبادر الحكومة بإصدار تصريح حتى تخلط الأوراق على الجنرال، وتخرج بذلك من ردود الأفعال إلى المبادرة، ولا تكتفي بانتظار التصريحات والمقترحات الفرنسية لترد عليها، لكن أعضاء الحكومة لم يولوا هذا المقترح الأهمية اللازمة، ليأتي بعدها تصريح ديغول في 1959\11\10.

تضمّن تصريح ديغول في الندوة الصحفية سالفة الذكر، تذكيره باعترافه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، أما الجديد فهو إعلان استعداده لاستقبال قادة الثورة بالعاصمة باريس من أجل الشروع في المفاوضات.[1]

وحول الدوافع الحقيقية لهذه الدعوة قال السيد عبد الحميد مهري: "تصريح ديغول المتضمن دعوة قادة الثورة للمجيء إلى باريس للتفاوض، إنما هو من أجل كسب الرأي العام العالمي، وكان لزاما علينا أن نسبقه..".[2]

وهو تقريبا نفس ما ذهب إليه وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم: الذي قال بهذا الخصوص: "الهدف من تصريح ديغول هو إحراج ح.م.ج.ج على الصعيد الدولي. فالحكومة الجزائرية تركت المبادرة، وديغول قال بأنه مستعد لاستقبالنا في باريس، و هذا سيؤثر على الأمم المتحدة، مثلما فعلنا نحن لما قلنا بأننا مستعدون للتفاوض. فالرأي العام سيقول بأننا لسنا مستعدين.. فالإجابة بلا هي

1- م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: تدخل كريم بلقاسم وعبد الحميد مهري، 1959/11/11، G008، و:
- BERNARD TRICOT op cit p 246

2- تدخل ع.ح.مهري. المصدر السابق.

مناقضة لتصريحنا في 28\09\1959، والإجابة بنعم للذهاب إلى باريس م بمثابة تجريد ثورتنا من السلاح، والسكوت هو كذلك خطير"[1].

المستخلص من مناقشات أعضاء الحكومة م.ج.ج في اجتماعيها يومي 11 و نوفمبر 1959 -من أجل دراسة أبعاد وأهداف دعوة ديغول، وكذا الرد أو عدم الر على تصريح الجنرال- أنّ الجنرال ديغول كان يعلم بالخلافات الموجودة داخ الحكومة م.ج.ج، وأنها كانت لا تملك سلطة القرار. فحاول إحراجها ووضعها أمام الأمر الواقع وإظهارها غير متحمسة للحل السلمي التفاوضي، ويكسب بذلك دعم أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة. التي كانت تحضر لمناقشة القضية الجزائرية في دورتها الرابعة عشر.

-2- رد الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية:

-أ- اقتراح عبد الحميد مهري:

في اجتماعها يومي 11 و12 نوفمبر 1959 ناقش أعضاء الحكومة م.ج.ج ما جاء في الندوة الصحفية للجنرال ديغول يوم 10\11\1959، وقد تضاربت آراؤهم حول طبيعة نوايا ديغول، وبالخصوص حول الرد ومضمونه، أو عدم الرد وانعكاساته السلبية على تدويل القضية الجزائرية، وتوزعت آراء الوزراء في الاتجاهين التاليين:

- الاتجاه الأول: يرى أصحابه ضرورة الرد على مبادرة ديغول لربح الرأي العام العالمي، خاصّة في الأمم المتحدة أين تنعقد الدورة الرابعة عشر لجمعيتها

---

[1] تدخل كريم بلقاسم، نفسه

العامة، تبنّى هذا الرأي كل من: عباس فرحات، عبد الحميد مهري، كريم بلقاسم، أحمد فرنسيس، ولخضر بن طوبال.

- الاتجاه الثاني: يتصدّره وزير الشؤون الإجتماعية السيد بن يوسف بن خدة، ويقول بضرورة انتظار انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية للفصل في مسألة المفاوضات، باعتباره الهيئة العليا للثورة وصاحب الفصل في قضية المفاوضات ووقف إطلاق النار، باعتبار أنّ الحكومة تمر بأزمة جعلتها شبه مستقيلة تنتظر تجديدها بعد انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وأصبحت خلال هذه الفترة تشرف على تسيير القضايا العادية.

في هذه الأجواء سيطرح عبد الحميد مهري مقترحه إلى حلبة النقاش ليوفق بين الاتجاهين السابقين، ويتضمن هذا المقترح ما يلي:

- كتابة بيان باسم ح.م.ج. يتضمّن تكليف الإخوة الخمس المسجونين في فرنسا في جزيرة أكس والصحة، لمباشرة محادثات مع ممثلي الحكومة الفرنسية، وإذا تحصّلنا على ضمانات سترسل الحكومة تقنيين لمناقشة وقف إطلاق النار، وهذا بغرض إحراج ديغول أمام الرأي العام لأنه ليس في نيته فعلها.[1]

- الذهاب إلى الأمم المتحدة بمخطط مدروس، ومضمونه "بأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية سيجتمع لمواجهة سياسة التهدئة التي تنتهجها السلطات الفرنسية في الجزائر".

1- م. م.و.للأرشيف، ح.م.ج.ج. تدخل كريم بلقاسم وعبد الحميد مهري، 1959/11/11، G008.

وبعد مناقشات مطولة تم الفصل بالتصويت بالأغلبية لصالح اقتراح مهري يوم 1959\11\12، حيث نال سبعة (07) أصوات[1]، في حين صوت ثلاثة أعضاء ضد المقترح[2]؛ كما أصدرت الحكومة قرارا يقضي ب: "لن تكون هناك مفاوضات مع الفرنسيين قبل اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية".[3]

ـب- بيان الحكومة.م.ج.ج.1959\11\12:

بعد المصادقة بالإجماع على مقترح السيد عبد الحميد مهري. صيغ البيان الحكومي يوم 1959\11\12[4]، وقد تضمن هذا البيان النقاط التالية[5]:

- اجتماع الحكومة يوم 1959\11\12 من أجل دراسة مستجدات القضية الجزائرية منذ تصريحها يوم 1959\09\28.

- أنّ تصريحات المسؤولين الفرنسيين :رئيس الحكومة، وزير القوات المسلحة، والحاكم العام للجزائر، جردت "مبدأ حق تقرير المصير" من محتواه، وأكدت على ضرورة الحصول على ضمانات حول طرق ممارسة حرية الاستشارة.

---

[1] للسادة: لخ، ع.الحميد مهري، عبد الحفيظ بوصوف، كريم بلقاسم، عباس فرحات، محمود شريف م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: اجتماع: 1959/11/12، G009.

[2] وهم السادة: بن يوسف بن خدة، لمين خان، عمر أوصديق، نفســـــه.

[3] م. م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: اجتماع 1959/11/12، قرار الحكومة المؤقتة ج.ج، G009.

[4] رغم صياغة البيان في 1959/ 11/12 إلا أن الحكومة لم تذعه بسبب اتصالها بالمسجونين الخمسة بفرنـ إذ أرسل لهم السيد عباس فرحات رسالة مؤرخة يوم 1959/11/12. وهذا لتنسيق المواقف أمام المنح الديغولي الجديد.

[5] م. م.و.للأرشيف ح.م.ج.ج:اجتماع 1959/11/12، قرار الحكومة المؤقتة ج.ج، G009، انظر البيان في الملحق رقم 13.

- وبخصوص الندوة الصحفية لرئيس الجمهورية الفرنسية ليوم: 1959\11\10 فإن الحكومة م.ج.ج تؤكد على أنه لن يكون هناك وقف لإطلاق النار بدون اتفاق على الضمانات بخصوص حرية تطبيق مبدأ حق تقرير المصير.

- وفق هذه الشروط وحرصا منها على حل المشكل الجزائري، اتخذت ح.م.ج.ج قرارا بتكليف السادة: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، لمباشرة محادثات مع الحكومة الفرنسية، قصد مناقشة شروط وضمانات تطبيق مبدأ "حق تقرير المصير".

- وفي حال قبول الحكومة الفرنسية بشروط هذا اللقاء، فإن ح.م.ج.ج سترسل بصورة استعجالية تعليماتها وتوصياتها اللازمة لممثليها لإتمام مهمتهم.

- إنّ الحكومة.م.ج.ج متأكدة من أنّ موقفها هذا سيلقى الموافقة والدعم اللازمين من كل الشعوب المحبّة للحرية والتواقة لاستتباب السلم في العالم.

وبالموازاة مع إصدار هذا البيان، قامت الحكومة بإرسال تعليماتها إلى الزعماء الخمسة المسجونين بفرنسا تضمنتها رسالة من رئيسها عباس فرحات، وتتمثل أهم النقاط الواردة فيها[1]:

- أنّ اللعبة السياسية قادت الحكومة.م.ج.ج. لإذاعة بيان (1959\11\12) المرفق بنص الرسالة، ولهذا فإن ح.م.ج.تطلب منكم بإلحاح:

-أ- ألا تقبلوا بأي اتصال مطول مع الفرنسيين ما دمتم في حالة اعتقال، اشترطوا حريتكم قبل أية محادثات.

---

[1] م. وللأرشيف: ح.م.ج.ج: رسالة رئيس الحكومة.م.ج.ج إلى السجناء الخمسة، 1959/11/12، G009.
أنظر نص الرسالة في الملحق رقم. 14

ب- وبعد أن تصبحوا أحرارا، اشترطوا الاتصال بالحكومة م.ج.ج

حرية قبل أي تفاوض.

ت- ومن جهتها فإن ح.م.ج.ج لن تقبل بأي تفاوض مع الفرنسيين

بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية.(1)

والحقيقة أنّ وضع الحكومة م.ج.ج المتأزم الذي انعدمت فيه الثقة وزرائها والتضامن ومحدودية صلاحياتها، أدى إلى اتخاذ مثل هذا الديبلوماسي، الذي يمكننا تقييمه بالذكي والناجح ظرفيا. حيث نجح في الحكومة الفرنسية في مأزق حقيقي، فهي إمّا أن تقبل التفاوض مع الخمسة المسجونين ب. وهذا أعطى مجالا كبيرا للنشاط والمناورة لديبلوماسية ح.م.ج.ج في هيئة الأمم المتحدة. كما أعطى هذا الرد فسحة من الوقت لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الجديد، ليتخذ الموقف المناسب من مسألة "تقرير المصير" و"المفاوضات" و"شروطهما" و"الضمانات" المتعلقة بتقرير المصير باعتباره الهيئة العليا للثورة.(2)

1- م. وللأرشيف: ح.م.ج.ج: نفسه.

2- م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: تدخلات مهري، 11 و1959/11/12، نفسه.

-III- موقف وتصور الحكومة لمسألة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية:

-أولا- شروط الحكومة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية:

لقد أعلنت جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر 1954 عن استعدادها للمساهمة في حل سلمي تفاوضي للقضية الجزائرية مع الحكومة الفرنسية، يمكّن الشعب الجزائري من ممارسة حقّه في تقرير مصيره، وبمرور الوقت اتضحت شروط الجبهة فيما يتعلق برؤيتها وشروطها حول مسألة المفاوضات(1):

- أن تعترف الحكومة الفرنسية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال قبل أية مفاوضات.(2)

- ثم تعترف بجبهة التحرير الوطني ممثّلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري.

- الاعتراف بوحدة الشعب والتراب الجزائريين.

- أن تجرى المفاوضات في بلد محايد.

1- م. م.و. للأرشيف، ح.م.ج.ج: عباس فرحات، تقرير السياسة العامة، 1959/06/20، G004، وبيان أول نوفمبر 1954، جبهة وجيش التحرير الوطني.

2- ALFRED GROSSER: LA IV REPUBLIQUE et sa politique extérieure, Paris, Librairie Armand colin, 1961, P 381

ومنذ نوفمبر 1954 لم تنفك جبهة التحرير الوطني تؤكد أنّ الحل الوحيد لإنهاء النزاع هو التفاوض، الطريق السليم الذي يحقّق 1958 تسوية سلمية جد وثابتة.

انطلاقا من هذه الأسس أعلنت الحكومة المؤقّتة.ج.ج في أول بيان أصدرته يوم 1958\09\18 عن رغبتها الصادقة في أن تصل إلى حل للمشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض مع الحكومة الفرنسية. كما أعلنت عن استعدادها لمقابلة مندوبين عن الحكومة الفرنسية لهذا الغرض(1).

ومنذ صدور بيان تأسيس الحكومة.المؤقّتة.ج.ج توالت تصريحات أعضائها لتأكيد هذه الرغبة، كما أكدوا فيها عروضهم السلمية التفاوضية، خاصة تلك التي وردت على لسان رئيسها السيد عباس فرحات، الذي صرح لجريدة "المجاهد" يوم 1958\10\10 حيث قال حيث قال: "إنّ موقف الجنرال ديغول من المشكل الجزائري ليس في استطاعتي إلا أن أكرّر ما سبق لي أن قلته بهذا الصدد، وهو أنّ الحكومة.م.ج.ج مستعدة لأن تضع حدا لهذه الحرب المشتعلة منذ أربع سنوات بالجزائر، وأن الحكومة الجزائرية مستعدة لأن يلتقي ممثلوها مع ممثلي الحكومة الفرنسية والبحث عن الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال...".(2)

هذا وقد عبرت ح.م.ج.ج في بيانها الصادر في 1958\09\26 عن "رغبتها الحقيقية في إنهاء الحرب بواسطة التفاوض"، وهو ما ذهب إليه كذلك وزير القوات

1- م.و.للأرشيف. ح م.ج.ج "بيان تأسيس الحكومة المؤقتة. المصدر السابق
2- "تصريح عباس فرحات للمجاهد" -المجاهد، عدد: 30. 1958/10/10

المسلحة السيد كريم بلقاسم حينما قال : "إنّ الفرصة الوحيدة لفرنسا أن تعرف اليوم بأنها لن تربح المعركة في الجزائر... إنّ الحل الوحيد هو أن تفتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة.ج.ج. من أجل تحقيق السيادة الجزائرية. ذلك هو الحل الوحيد نظرا للتضامن الفعال الذي تؤازرنا به الشعوب الصديقة..."(1).

ووفقا للشروط التي وضعتها جبهة التحرير الوطني، والتي تبنتها الحكومة المؤقتة.ج.ج. فقد رفضت هذه الأخيرة مشروع ديغول "سلم الشجعان" في 1958\10\23، الذي يهدف إلى "إحلال السلم" على طريقة الجنرال العجوز، بمطالبته مجاهدي جيش التحرير الوطني برفع الراية البيضاء وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش، الدرك أو الشرطة. كما طلب من أعضاء "المنظمة الخارجية "الاتصال بسفارتي فرنسا بتونس والرباط التي ستضمن لهم الأمن، ونقلهم إلى باريس لدراسة طرق الاستسلام.(2)

كما رفضت ح.م.ج.ج العروض الفرنسية التي تضمنها الخطاب التاريخي لديغول يوم 1959\09\16؛ وهذا رغم ترحيبها باعتراف ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، إلا أنها وضعت شروطها لفتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، والمتمثلة في :

- الاعتراف بالحكومة م.ج.ج كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.
- الاعتراف بوحدة الشعب والتراب الجزائريين.
- أن يمارس الشعب الجزائري حقه في تقرير المصير بعيدا عن ضغط الجيش الاستعماري، والآلة الإدارية المعروفة بماضيها التزويري.

1- "نداء وزير القوات المسلحة إلى جيش ت.و" -المجاهد، عدد 31- 1958/11/01

2- نفسه

- إجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية من أجل مناقشة الشروط السياس والعسكرية لوقف إطلاق النار، وعن شروط وضمانات تطبيق مبدأ حق تقرير المصير

ونظرا للأزمة التي كانت تعصف بالحكومة والتي انفجرت رسميا في جويلي 1959، فأدت إلى عرقلة نشاطها، لم يكن بوسع الحكومة أن تقبل بعد ذل على الفصل في مسألة الاتصالات والمفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وكذلك لتأخر انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى غاية 1959\12\16، مما أدى بها إلى إصدار قرار يوم 1959\11\12 يقضي بعدم الخوض في أية مفاوضات مع الحكومة الفرنسية إلا بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية⁽²⁾.

كما أنّ الحكومة المؤقتة كانت ترى بأن فرض شروطها في المفاوضات لا يتأتى إلا بالتنسيق بين النشاط العسكري والسياسي، وهو ما يؤكده وزير الإعلام في تقريره إلى الحكومة عن إستراتيجية التفاوض من موقع ضعف يعد يعد مخاطرة غير مضمونة العواقب، "لا ينبغي أن نقبل التفاوض من أجل التفاوض، بل ينبغي أن نتفاوض في ظروف تمكننا من تحقيق أهدافنا، فالأمر يتعلّق بتطبيق إستراتيجية ثورية، هدفها جني ثمار العمل العسكري بوسائل سياسية...إنّ تكتيك التفاوض يتطلّب شرطين هامين:

-أولا- تبني مبادئ والدفاع عنها.

1- م م و للأرشيف ح م ج ج بيان الحكومة م ج ج 1959/09/28، G007.
2- م م و للأرشيف ح م ج ج قرار اجتماع 1959/11/12، G009.

-ثانيا- وجود سلطة تنفيذية تتمتع بثقة الثورة والشعب، وبالخصوص تتمتع بصلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات التكتيكية..."[1]

وفي اعتقادي أنّ الذي منع الحكومة من الخوض في الاتصالات والمفاوضات مع مبعوثي ووسطاء الحكومة الفرنسية، هو عدم توفر الشرط الثاني الذي أشار إليه السيد محمد يزيد في تقريره.

-ثانيا- الاتصالات مع الفرنسيين:

عملت السلطات الفرنسية بعد اندلاع الثورة التحريرية على محاولة تقزيم العمل المسلّح الذي تقوده جبهة وجيش التحري الوطني، وذلك من خلال سعيها لإلصاق النعوت والأوصاف المشينة بالثوار، مثل: الخارجون عن القانون، المتمرّدون، الفلاّقة، قطّاع الطرق، المجرمون القتلة. وأخرى: مرتزقة تدعمهم الشيوعية العالمية، أو عنصريون قوميون يسيرهم ويتحكّم فيهم النظام الناصري في مصر، غير أنّها فشلت في هذا المسعى.

ومن جهة أخرى حاولت السلطات الفرنسية التعرّف على هوية مفجّري الثورة وجس نبض قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني. وانطلاقا من هذا أقدمت السلطات الفرنسية على إجراء عدة اتصالات ولقاءات سرية مع وفد لجبهة التحرير الوطني؛ كان أولها بالجزائر بفضل وساطة الأستاذ الجامعي أندري ماندوز؛ حيث عقد لقاء سري بين عبّان رمضان وبن يوسف بن خدّة مع

---

[1] م. م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج. و.ش.خ. تقرير السيد محمد يزيد حول إستراتيجية التفاوض، تونس 1959/09/09، ع.09، م.03، و.02

مبعوث منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية في ربيع 1956، وهو اللقاء الذي لم يصل إلى نتيجة تذكر. بفعل النوايا الفرنسية وإرادتها غير الجادة. فقد كانت تسعى للتعرف على هوية الثوار ومطالبهم ليس إلا.

ولنفس الغاية سيطلب وزير الخارجية الفرنسي السيد: بينو PINEAU -على إثر مروره بالقاهرة إثر عودته من زيارة قادته إلى الهند- سيطلب من الحكومة المصرية التدخل لتسهيل عقد اتصال بين البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة وممثل عن الحكومة الفرنسية للبحث عن حل سلمي للمشكل الجزائري، يكون بمثابة اتصال تمهيدي للمفاوضات الحقيقية.

وتم عقد اللقاء في العاصمة المصرية القاهرة يوم 10 أفريل 1956، حيث طرح فيه ممثل الحكومة الفرنسية بيغارا BEGGARA استعداد حكومته للدخول في محادثات مع الجزائريين على أساس منحهم استقلالية واسعة في التسيير مرفوقة بإطلاق سراح المساجين السياسيين، وتقديم ضمانات لهم لضمان أمنهم وحريتهم وممتلكات عناصر جيش التحرير الوطني، إضافة إلى إجراء انتخابات حرة، حيث ترى الحكومة الفرنسية أن تسبق عملية المفاوضات بعملية انتخاب ممثلي الشعب الجزائري.

لكن مسؤول البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني السيد محمد خيضر رفض المقترحات الفرنسية، حينها قال بيغارا "بأن الحكومة الفرنسية ستذهب أبعد من ذلك بإمكانية منحها استقلالا داخليا..."

ونظرا لتباعد رؤى الطرفين فقد فشل هذا اللقاء الذي دام حوالي شهر، حيث استمر في روما العاصمة الإيطالية، وجمع بين محمد خيضر عن الجبهة

وجورج بومبيدو[1] عن الطرف الفرنسي[2]. ثم في بلغراد عاصمة يوغسلافيا. بين السيدين محمد يزيد. أحمد فرنسيس عن ج.ت.و وبيير كومين المبعوث الفرنسي. -الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي- في 21 جويلية 1956، ويضاف إليها اللقاء السري الآخر الذي أجراه السيدان عبد الرحمن كيوان ومحمد يزيد عن الجبهة وبيير غازال ما بين 2 و3 سبتمبر 1956 بروما الإيطالية. غير أنّ فرنسا لم تقدم من خلال هذه الاتصالات أي اقتراح ذا شأن. فمقترحاتها تدور حول فكرة الإصلاحات والتي لا تلبي في الواقع مطالب الشعب الجزائري ورغبته في الحرية والسيادة الكاملة على أرضه[3].

لقد انتهت هذه الاتصالات الأولية بالفشل الذريع. وهي إن عبرت عن نية غير صادقة للحكومة الفرنسية لمباشرة مفاوضات جدية مع الجبهة. بينت كذلك سعي الحكومة الفرنسية للمناورة ومحاولة زرع الخلافات بين صفوف قيادات جبهة وجيش التحرير الوطني، هذه النوايا غير الصادقة من الجانب الفرنسي ستتسبب في قطع كل أشكال الاتصالات بعد حادثة اختطاف طائرة القادة الجزائريين: أحمد بن

1- موظف سامي في الحكومة الفرنسية. سيصبح رئيسا للوزراء في 13 أفريل 1962 إلى غاية 1 جويلية 1968، ثم انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية في 15 جوان 1969 بعد انسحاب شارل ديغول من الحكم. توفي سنة 1974:

- OLIVIER LONG LE DOSSIER SECRET DES ACCORDS D'EVIAN, UNE MISSION SUISSEI GER, 1989, p.19

2- م.م.و.للأرشيف. ح.م.ج.ج.و.ش.ج. مذكرة حول الاتصالات الفرنسية الجزائرية، لقاء محمد خيضر بيغارا، ع 161. م.02. و.09.

3- جمال قنان. تشكيل الحكومة المؤقتة. نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني. مجلة الذاكرة. المتحف الوطني للمجاهد. 1996. ص 21.

بلة. حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، رفقة مصطفى الأشرف يوم 22 أكتوبر 1956[1].

هذه الاتصالات السرية ستبعث من جديد سنة 1957. حيث يحتفظ أرشيف وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في هذا الإطار، بوثائق هامة ومن ضمنها تقرير عن اللقاء السري الذي أجراه السيد آيت حسن مع المبعوث الفرنسي غوبو سونيير يوم 08 جويلية 1957[2]، و هو تقرير وجه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E). هذه الأخيرة وبعد إطلاعها على حيثيات اللقاء الأول سترخص للسيد آيت حسن لعقد لقاء ثاني مع ذات الشخصية الفرنسية، وهذا في قرار صادر عن لجنة التنسيق والتنفيذ في 1957\07\14[3]، وضمنت هذا القرار شروطا تمثلت في:

- عدم قبول أي اتصال مع ممثل الحكومة الفرنسية إلا إذا أصدر رئيسها تصريحا قبل 1957\08\10 يعلن فيه بصورة أو بأخرى بأن المشكل الجزائري يجب أن يسوّى في إطار الاستقلال.

1- رضا مالك: مقابلة، المرجع السابق.

2- م.م.و للأرشيف: ح.م.ج.ج: و.ش.خ: تقرير حول اللقاء السري بين السيد آيت حسن ورشيد مع غوبوسونيير، 1957/07/08، ع: 161، م: 02، و. 08.

3- م. م و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: و.ش.خ. قرار لجنة التنسيق والتنفيذ بالسماح للسيد آيت حسن ورشيد لعقد لقاء ثاني مع غوبوسونيير، 1957/07/14، ع: 161، م: 02، و: 10.

- في حال قبول الحكومة الفرنسية بهذه الشروط فإن جبهة التحرير لن تتفاوض إلا مع مفوّضين من طرف الحكومة الفرنسية.[1]

ومع وصول ديغول إلى السلطة على إثر أحداث 13 ماي 1958 نشطت الاتصالات من جديد بإجراء اتصالات سرية بين قادة جبهة التحرير الوطني ومبعوثي الجنرال ديغول جان عمروش وعبد الرحمن فارس[2]، ونظرا لتباعد مواقف الطرفين فقد فشلت تلك الاتصالات بدورها.[3]

وبعد خطاب ديغول الشهير في 16 سبتمبر 1959 حدثت عدة اتصالات مع وسطاء فرنسيين وأعضاء في الحكومة المؤقتة. منها الاتصال بالسيدة جرمان تيون التي قدمت إلى تونس في أكتوبر 1959 وطلبت لقاءا مع وزراء في الحكومة

1- يذكر المؤرخ الألماني هارتموت إلسنهانس بأن السياسة الفرنسية ما بين 1958/56 سارت ببطء نحو المفاوضات، عد إلى:

- HARTMUT ELSENHANS ECHEC D'UNE STRATEGIE NEOCOLONIALE, LE RETENTISSEMENT DE LA REVOLUTION ALGERIENNE, CENTRE NATINOAL D'ETUDES HISTORIQUES, ENAL, Alger NOVEMBRE 1984, p p. 292-312.

2- عبد الرحمان فارس: ولد عام 1910 بآقبو ببجاية، تخرج بشهادة الحقوق وكان أول من مارس مهنة كاتب عدل (موثق) بالجزائر، أشتهر بمطالبه الاندماجية، تولى رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية سنة 1953، بدأت اتصالاته الأولى مع الثورة في منتصف سنة 1955، وكان ضمن مجموعة الواحد والستين نائبا جزائري السنة، عرضت عليه الحكومات الفرنسية عدة مناصب لكنه رفضها، أعتقل في الخامس نوفمبر 1960، أصبح من مناصري فكرة الاستقلال، تولى رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرفت على إدارة شؤون الجزائر خلال المرحلة الانتقالية بعد توقيع اتفاقيات إيفيان، وبعد حل اللجنة في أكتوبر 1962، بدأ ينسحب من السياسة، عد إلى.

- BENJAMIN STORA LE DICTIONNAIRE, op.cit, p.343-344

3- م. م.و.للأرشيف. م.م.و.ث.ج 1960/59: تقرير السيد عبد الحميد مهري حول نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ، ع.م: C02.

الجزائرية، فاستقبلها وزير الداخلية وكاتبا الدولة لمين خان وشوقي مصطفى وهو اللقاء الذي أبلغت فيه السيدة تيون ممثلي الحكومة عن رغبة ديغول في وفد من الحكومة المؤقتة. لكن هذه الأخيرة قررت في اجتماعها يوم 26 أكتوبر 1959 عدم جدوى الاتصال بجرمان تيون التي كانت بتونس تنتظر الرد، وأبلغت بأن الاتصال بغورس لا يهم الحكومة الجزائرية في الوقت الراهن[1]

كما حاول غورس اللجوء إلى الوساطة التونسية لدفع الحكومة المؤقتة للقبول بعقد اتصالات تمهيدية للمفاوضات الحقيقية. في وقت كانت فيه الحكومة تتطلع وتنتظر انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ليعلن عن الطاقم الحكومي الجديد وعن موقفه من المفاوضات، حيث اقترح غورس على المسئولين التونسيين باهي لدغم وطيب مهيري لعب دور الوساطة لعقد لقاء مع ممثلين عن الحكومة الجزائرية. وهذا قبل ردها على "حق تقرير المصير" للجنرال ديغول. كما حاول من جهته السفير اللبناني في تونس التوسط بين الحكومة المؤقتة وغورس لعقد لقاء، حيث نقل إلى وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم استعداد ديغول لإرسال مساعده شوفالي لتحضير محادثات مع الحكومة المؤقتة، لكن السيد كريم بلقاسم أخبر السفير اللبناني بأن الحكومة الجزائرية تنتظر المبادرة من الفرنسيين.و بأنها لا تقبل تقرير المصير بالشكل الذي عرضه ديغول[2]

ومن جهته عقد السيد أحمد بومنجل يوم 1959\10\20 لقاء مع القس مارتين. الذي أبلغ المسؤول الجزائري بالنقاط التالية:

1- م و للأرشيف، ح م ج ج، محضر اجتماع 1959/10/26، ع م G008

2- م و للأرشيف، ح م ج ج، تدخل كريم بلقاسم، تدخل كريم بلقاسم 1959/10/26، G008

1- استعداد الجنرال ديغول لاستقبال شخصيات جزائرية مثل الوزراء المعينين من طرف الحكومة المؤقتة، ويأمل في أن يكون بإمكانهم اتخاذ القرارات في عين المكان، بغية مناقشة تصريح 1959\09\16 وتصريح الحكومة المؤقتة ليوم 1959\09\28.

2- بإمكان الحكومة المؤقتة أن تطلب كل التوضيحات اللازمة حول:

-أ- المسائل السياسية والعسكرية التي ستناقش لاحقا.

-ب- الشروط اللازمة لعقد لقاء (المكان، التاريخ، طرق التنقل...).

3- في نفس الوقت يمكن للحكومة المؤقتة أن تبدي رأيها ورغبتها حول النقطتين السابقتين.

4- رغبة السيد مارتين في عقد لقاء مع الرئيس عباس فرحات ونائبه كريم بلقاسم بصورة مستعجلة.[1]

وعلى ما يبدو فإن وضع لكن اعتراف ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره سيبعث آمال المفاوضات من جديد سنة 1960. حيث ستتوج الاتصالات العديدة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (جانفي 1960\أوت 1961) بممثلي ومبعوثي الحكومة الفرنسية بإجراء محادثات رفيعة المستوى بين مسؤولين -أحمد بومنجل محمد بن يحي- في الحكومة الجزائرية والحكومة

---

[1] م.و للأرشيف، ح.م.ج.ج، تقرير أحمد بومنجل عن لقائه مع القس مارتين، تونس 1959\10\24، ع 2، G008.

الفرنسية –روجي موريس والجنرال غاستين– في مولان من 25 إلى 29 جو

1960.(1)

1– م. م.و. للأرشيف: م.م.و.ث ج آوت 1961، علبة مصورة C018.

الفصل الثالث
السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 58\1959

-I- تطور العمل الدبلوماسي للثورة التحريرية 54\1958.

-II- أسس وأهداف النشاط الدبلوماسي للحكومة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 58\1959.

-III- السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 58\1959.

-أولا- سياسة الحكومة.م.ج.ج. تجاه البلدان العربية.

-1- تجاه بلدان المغرب العربي.

-2- تجاه دول المشرق العربي.

-3- مع جامعة الدول العربية.

-ثانيا- سياسة الحكومة.م.ج.ج تجاه دول الكتلة الأفروأسيوية.

-1- تجاه دول إفريقيا.

-2- تجاه دول آسيا.

-ثالثا- سياسة الحكومة المؤقتة.ج.ج. تجاه دول أمريكا.

-1- تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

-2- تجاه دول أمريكا اللاتينية.

-رابعا- سياسة الحكومة المؤقتة.ج.ج تجاه الدول الاشتراكية.

-1- تجاه الاتحاد السوفياتي.

-2- تجاه جمهورية الصين الشعبية.

-3- تجاه جمهورية يوغسلافيا.

-خامسا- سياسة الحكومة المؤقتة تجاه دول غرب أوربا.

-IV- أليات تدويل القضية الجزائرية.

-أولا- القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

-ثانيا- الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية.

-1- المؤتمرات.

-2- الزيارات الرسمية.

I- تطور العمل الديبلوماسي للثورة التحريرية 54\1958:

أنشأت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة 1945 بعثة خارجية بالعاصمة المصرية القاهرة، تكفلت بربط الاتصالات بجامعة الدول العربية –حديثة النشأة آنذاك (مارس 1945)– والتنسيق مع مكتب تحرير المغرب العربي[1]. ومنذ 1951 أصبحت تشكيلة هذه البعثة تتكون من السادة:

– محمد خيضر: عضو سابق في المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية.

– حسين آيت أحمد: مسؤول سابق للمنظمة الخاصة (O.S) من 1948 إلى 1949.

– أحمد بن بلة: مسؤول المنظمة الخاصة من نهاية 1949 إلى غاية اعتقاله في ماي 1950.

لقد أدرك مفجرو الثورة بأن نجاح الكفاح المسلح في الداخل مرهون بحركة ديبلوماسية واسعة في الخارج، توفر الدعم المادي والمعنوي لاستمرار ونجاح الثورة التحريرية بالداخل، وهو ما يمكن استنباطه من خلال أول وثيقة تصدرها قيادة الثورة –جبهة وجيش التحرير الوطني– التي حللت الأوضاع الدولية ورسمت الخطوط العريضة للحركة الديبلوماسية لثورة فتية وطموحة[2].

1- M'HAMED YOUSFI, L'ALGERIE EN MARCHE, T II, ALGER, ENAL., 1985, pp: 58-59

2- بيان أول نوفمبر 1954

لذا فقد بادرت قيادة الثورة في جويلية 1954 بالتنقل إلى سويسرا للتحادث مع مسؤولي البعثة الخارجية محمد خيضر وأحمد بن بلة، المتواجدين بسويسرا لغرض التحادث مع ممثلي التيارين المتصارعين داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية المصاليين والمركزيين، في هذا السياق التقى محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، محمد العربي بن مهيدي بأحمد بن بلة ومحمد خيضر، وتم إبلاغهما بقرارات أعضاء لجنة الاثنين والعشرين، فوافق أحمد بن بلة على القرارات المتخذة وأعلن انضمامه إلى المشروع الثوري الذي ناضل لأجله طويلا، ووعد بإقناع رفيقيه في البعثة الخارجية السيدين :محمد خيضر –الذي عاد إلى القاهرة– وحسين آيت أحمد، كما وعد بالاتصال بالسلطات المصرية لضمان تأييدها ودعمها(1).

إن تعيين السادة: محمد خيضر، أحمد بن بلة، وحسين آيت أحمد على رأس الوفد الخارجي –أو البعثة الخارجية– لجبهة التحرير الوطني، يعد ترجمة لقناعة الثورة بضرورة العمل على تدويل الصراع الجزائري الفرنسي، وحشد الدول العربية الشقيقة لدعم الثورة في مواجهة الجيش الاستعماري والخصوم –خاصة الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج–، وكان أول عمل قامت به البعثة الخارجية للجبهة هو الاتصال بالسلطات المصرية قصد تعريفها بالمولود الجديد الذي فجر الثورة في الجزائر ليلة أول نوفمبر 1954، وهو ما مكنها من إذاعة بيان أول نوفمبر 1954 على أمواج الإذاعة المصرية "صوت العرب".

1- MABROUK BELHOCINE , LE COURRIER ALGER-LE CAIRE. 1954/1956, Alger, ED casbah, 2000, p 35-36

وبعد ذلك سعى أعضاء البعثة الخارجية إلى إنشاء مكتب لهم في العاصمة المصرية القاهرة يكون بمثابة المنطلق لنشاطهم وتحركاتهم داخل مصر وخارجها، خاصة تلك المتعلقة بالاتصالات التي كانت تجريها البعثة بالسيد محمد بوضياف، الذي يعتبر المنسق بين قيادة الداخل والمتمثلة في لجنة الستة[1] وأعضاء البعثة الخارجية. وكانت تلك الاتصالات تتم في أوربا خاصة بسويسرا.[2]

ولقد استفادت البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني في نشاطها من تجارب حزب الشعب الجزائري P.P.A وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية M.T.L.D، التي كان لها ممثلون بالقاهرة، والذين كانوا يشاركون الجزائرية في المحافل الدولية، وذلك من خلال مؤتمر باندونغ في أفريل 1955، مما أكسب مما أكسب الثورة دعم دول الكتلة الآفروآسيوية التي ستعمل على طرح القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة نهاية سنة 1955.

كما أكد مؤتمر الصومام بدوره على أهمية العمل الديبلوماسي الهادف إلى دحض الشبهات التي قامت الحكومة الفرنسية وديبلوماسيتها وصحافتها الكبرى على نشرها، و سعى إلى وضع أسس الحركة الديبلوماسية للثورة حيث أكد على "من واجبنا أن نحرص بانتظام على المحافظة على استقلال الثورة الجزائرية استقلالا تاما، كما ينبغي القضاء على البهتان الذي أشاعته الحكومة الفرنسية وديبلوماسيتها وصحافتها الكبرى لإظهار الثورة بمظهر ثورة مصطنعة زائفة مدبرة من الخارج

1- أعضاء لجنة الستة هم السادة: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، محمد العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط، وكريم بلقاسم

2- محمد يزيد ورضا مالك: مقابلتين شخصيتين، المرجعين السابقين

وفي الوقت الذي سعت فيه فرنسا للقضاء على "القيادة الخارجية للثورة" من خلال تحويل طائرة أبرز القادة التاريخيين[1] لثورة أول نوفمبر 1954، يوم 22 أكتوبر 1956 واعتقالهم بفرنسا. في الوقت ذاته كانت صفوف الثورة تتعزز بانضمام سياسيين أكفاء من التيارات المختلفة للحركة الوطنية سواء من المركزيين –أعضاء اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية– وقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الذين شكلوا دعما ذا نوعية للجهاز الدبلوماسي لثورة التحرير[2]. لذا فإن المحاولات الفرنسية في هذا الإطار باءت بالفشل.[3]

واستطاعت الحركة الدبلوماسية للثورة بفضل حيويتها وحضورها القوي في المؤتمرات الدولية الإقليمية والجهوية أن تدحض الدعاية الفرنسية، وأن تجني أولى ثمارها على الصعيد الدولي في هيئة الأمم المتحدة بعد إصدار هذه الأخيرة في دورتها لسنة –1957– للائحة تضمنت دعوتها إلى ضرورة إيجاد تسوية سلمية للقضية الجزائرية، وهو ما اعتبر بمثابة اعتراف ضمني بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[4]

وفي ربيع 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إنشاء ما يعرف بالمصالح الوزارية[5]، والتي من ضمنها مصلحة الشؤون الخارجية التي أوكلت مهمة

---

[1] المقصود بهم السادة: محمد بوضياف، محمد خيضر، أحمد بن بلة، وحسين آيت أحمد.

[2] م و للأرشيف: م ج م ج ج . عباس فرحات اجتماعات الحكومة 1، 2 جويلية 1959، G004.

[3] REDHA MALEK: op cit, p 73

[4] م و للأرشيف: م م و ث ج، 59/1960، تقرير السيد محمد يزيد وزير الإعلام ح م، C003.

[5] يعتبر السيد كريم بلقاسم بأن النشاط الخارجي للثورة الجزائرية ظل متحدا في إطار البعثة الخارجية ولكن بعد تأسيس الحكومة المؤقتة ج ج جزئت هذه الحركة بين عدة وزارات، م و للأرشيف: م ج م ج ج: و ش خ.

إدارتها إلى السيد محمد لمين دباغين، لتشكل بهذا نواة وزارة الشؤون الخارجية التي سيقودها نفس الشخص بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر1958.(1)

ويعتبر إنشاء الحكومة المؤقتة بمثابة قفزة نوعية في ديبلوماسية جبهة التحرير الوطني، فقد تمت ترقيتها من الطور الأول إلى الطور الثاني الذي منحها وزنا على الصعيد الدولي، ومنحها مجالا أوسع للتحرك والمبادرة، خاصة بعد اعتراف العديد من الدول الشقيقة والصديقة بها، كما تم ترسيم العديد من مكاتبها الخارجية التي أصبحت بمثابة سفارات وقنصليات تسعى للحصول على الدعم المادي والمعنوي والتصدي للدعاية الفرنسية في البلدان التي تتواجد بها.(2)

تقرير إلى السيد رئيس الحكومة وإلى الوزراء، حول تنظيم النشاط الخارجي 1960/02/05، ع 05، م 08،
و:09، عد إلى نص التقرير في الملحق رقم 16.
1- محمد يزيد، رضا مالك، بن يوسف بن خدة: مقابلات شخصية. المصادر السابقة
2- م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج: عباس فرحات، تقرير السياسة العامة، G004.
* SLIMANE CHIKH: La revolution Algérienne, op.cit. p.628

II- أسس وأهداف النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة.ج.ج 58\1959

ورثت الحكومة المؤقتة معالم وأسس نشاطها على الصعيد الديبلوماسي عن جبهة التحرير الوطني، والتي بدورها ورثت أهمها عن الحركة الوطنية الاستقلالية والمتمثلة في نجم الشمال الإفريقي ثم حزب الشعب الجزائري وأخيرا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وسعت لتكييفها مع المعطيات الدولية وتطويرها وفقا لذلك.

ويمكننا حصر أهم أسس وركائز النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة.ج.ج في المحاور التالية:

• أكد ميثاق مؤتمر الصومام على أنه من واجب قيادة الثورة أن تحرص بانتظام على المحافظة على استقلال الثورة الجزائرية استقلالا تاما، ووفق هذا سعت ح.م.ج.لأن تحافظ على استقلالية قراراتها، والابتعاد عما يجعلها عرضة لأي ضغط أو تأثير يفقدها حريتها في اتخاذ المواقف التي تخدم مصلحة الثورة والشعب الجزائري قبل أي اعتبار آخر، حتى من أقرب الدول الشقيقة والصديقة، فرغم حرصها على الاستشارة الدائمة لها إلا أنها كانت تفضل اتخاذ مواقفها المصيرية بسلطة تامة، وهو ما تناولناه في موقفها من مبادرة ديغول في إطار "حق تقرير المصير".(1)(2)

1- محمد يزيد: مصدر سابق.

2- م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج. اجتماعات: 27، 1959/09/28، G007.

- السعي إلى إبطال وتكذيب الادعاءات والإشاعات الفرنسية بخصوص طبيعة الثورة الجزائرية، سواء من حيث انتمائها (شيوعية عالمية، أو قومية متعصبة...)، أو طبيعة قادتها (معتدلون، متطرفون، سياسيون أو عسكريون...) وأهدافها، وهو هدف سطره مؤتمر الصومام في ميثاقه، الذي أكد على ضرورة القضاء على البهتان الذي أشاعته الحكومة الفرنسية ودبلوماسيتها وصحافتها الكبرى لإظهار الثورة في مظهر ثورة مصطنعة زائفة مدبّرة من الخارج.

- إعطاء طابع الشمولية للنشاط الديبلوماسي للثورة الجزائرية، بحيث يستهدف الحصول على أكبر قدر من دعم دول العالم، للاستفادة من تضامنهم مع القضية العادلة للشعب الجزائري، والحصول على دعمها المادي (بالأدوية، الألبسة، الأغذية، الأسلحة...) أو المعنوي وذلك من خلال كسب أصواتها لفائدة الجزائر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما سيمكنها من الحصول على الأغلبية عند التصويت على اللوائح المقترحة من الدول الشقيقة والصديقة ضمن الكتلة الأفروآسيوية.

- الاعتماد على دعم الدول العربية خاصة الجمهورية العربية المتحدة العراق تونس والمغرب، لكسب مواقع جديدة على الساحة الدولية، سواء على مستوى الكتل والمنظمات، في إطار جامعة الدول العربية أو الكتلة الآفروآسيوية وهيئة الأمم والمنظمات الملحقة بها، أو على مستوى الدول(1)، وهو ما سنحلله أكثر من خلال نشاط المكاتب الخارجية في آسيا وأوربا على سبيل المثال.(2)

1- محمد يزيد: المرجع السابق

2- م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج: تدخل أحمد فرنسيس، 1959/07/03، ع.م. G004، وتقرير السياسة العامة، عباس فرحات، 1959/06/20، G004.

- الاعتماد على الثقل الذي يمثله دعم الدول الآفروآسيوية في المحا الدولية. والتي ساهمت في الانتقال بالمشكل الجزائري من الحيز الفرنسي إ مستوى التدويل. وهذا للروابط المتعددة التي تجمعها بدولها، منها القومي الدينية والعاطفية الثقافية والجغرافية (الدول العربية والإسلامية) والكفاح ض الاستعمار والإمبريالية الغربية (د. العالم الثالث كلها). وقد استفادت الجبه من قبل ثم دبلوماسية الحكومة المؤقتة.ج.ج من تقارب قوى دول العالم الثالث المعادي للغرب الاستعماري منذ مؤتمر باندونغ إلى غاية مؤتمر بلغراد 1961. الذي أنشئت على إثره حركة عدم الانحياز.(1)

- المطالبة المستمرة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بضرورة الحل السلمي التفاوضي: من أجل إنهاء حرب الجزائر، حتى تبرهن بأنها لا تمارس الحرب من أجل الحرب مثلما كانت تدعيه الحكومة الفرنسية والإعلام الفرنسي. ويتجلى هذا من خلال البيان التأسيسي للحكومة المؤقتة في 1958\09\18، سواء من خلال بيانات الحكومة الأخرى، مثل بيان 1959\09\28 وبيان 1959\11\12، أومن خلال الحوارات الصحفية التي يجريها رئيس الحكومة(2) ووزراؤها أو من خلال مقالاتهم بجريدة "المجاهد"(3)،

1- م.و.للأرشيف. ح.م.ج.ج، و.ش.خ: تقرير محمد لمين دباغين إلى رئيس الحكومة وأعضائها والقادة العسكريين، 1959/10/02. ع:05، م.04، و:10، و. رضا مالك: مقابلة شخصية، المرجع السابق.

2- مثل الحوار الذي أدلى به لجريدة المجاهد يوم 1958/10/10، المجاهد، مصدر سابق.

3- "وزيرا الدفاع والداخلية يقولان عن الثورة" المجاهد، عدد 31، 1958/11/01.

وبالموازاة مع ذلك مواصلة الحرب داخليا كوسيلة لدفع العدو للجلوس إلى طاولة المفاوضات، وبالتالي التفاوض من موقع قوة لا من موقع ضعف.[1]

•السعي لعزل فرنسا دوليا ثم التفاوض معها من موقع قوة، وذلك بالضغط عليها عن طريق الدول المؤيدة من دول الكتلة الأفروآسيوية، وتجريدها من دعم وتأييد الدول الموالية لها –الدول الغربية بالخصوص–[2].

•تبنّي مبدأ الحياد الذي يعتبر موروثا من إستراتيجية الحركة الوطنية، وهذا عقب التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، بظهور قوتين مسيطرتين مختلفتين من حيث التوجهات الأيديولوجية، وتجدد الصراع بين الغرب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة والشرق الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي، وأي ميل لهذا المعسكر أو ذاك يعتبر مخاطرة ينجر عنها فقدان الدعم الديبلوماسي والمادي على الصعيد الدولي، على أن هذا الحياد يتسم بالطابع الإيجابي من خلال المساهمة في الدفاع عن القضايا العادلة للشعوب المستعمرة، والتكتل من أجل الدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث[3].

•عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها الترابية، وهو ما يتضح بالخصوص في علاقاتها بالدولتين الجارتين، فرغم التواجد العسكري الكبير لجيش التحرير الوطني بتونس والمغرب الأقصى، والتي كانت تفوق تعداد

---

[1] م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج. تقرير السياسة العامة، عباس فرحات. 1959/06/20. G004.

[2] م.و.للأرشيف. م.ح.م.ج.ج. تدخل كريم بلقاسم. 1959/07/01. G004. وتقرير محمد لمين دباغين: المصدر السابق.

[3] بن يوسف بن خدة، محمد يزيد، رضا مالك، مقابلات، مقابلات شخصية، المصادر السابقة.

الجيش التونسي مثلا(من 15 إلى 20 ألف مقابل 6 آلاف) إلا أن وحدا حرصت على احترام سيادة الدولتين، رغم إقدام النظام التونسي مثلا على مرا مخازن الأسلحة -منذ أفريل 1959- ورغم بعض التمردات التي وقعت في صفو جيش التحرير الوطني في تونس والمغرب. وبعض الحوادث المتفرقة التي وقعت بين عناصر من جيش التحرير والقوات التونسية ،إلا أن الأمور كانت تسوى بسهولة في إطار احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.(1)

•تعزيز تواجدها في الساحة الدولية وذلك بتكثيف حضورها في المؤتمرات والندوات الدولية، وتوثيق صلاتها بالمنظمات غير الحكومية في الدول الغربية، وإنشاء المكاتب الخارجية عبر مختلف دول العالم، كل هذا بهدف كسب الدعم المادي والمعنوي لفائدة القضية الجزائرية.(2)

والحقيقة أن هذا المسار الديبلوماسي لثورة التحرير هو الذي سيرسم الطريق السليم الذي انتهجته حكومة الجمهورية الجزائرية، منذ استرجاع السيادة الوطنية في الخامس جويلية 1962، مما أكسبها مصداقية وفعالية كبيرة على الصعيد الدولي.(3)

1- نفس المصدر: تدخل كريم بلقاسم، 1959/11/11، G008.

2- م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج، تقرير م.ل.دباغين إلى الحكومة. المصدر السابق.

3- صالح بن القبي: الدبلوماسية بين الأمس واليوم، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص ص: 37-54.

-III- السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1959\58:

-أولا- سياسة الحكومة.م.ج.ج. تجاه البلدان العربية:

-1- تجاه بلدان المغرب العربي:

أكّدت جبهة التحرير في بيان أول نوفمبر 1954 على البعد المغاربي لثورتها[1]، التي تسعى إلى تحقيق اتحاد المغرب العربي الذي يعد أحد الأهداف الأساسية لحزب نجم شمال إفريقيا الذي جمع نضال الحركة العمالية المغاربية في المهجر بفرنسا.[2]

لقد أظهرت شعوب المغرب العربي تضامنها وتأييدها للثورة الجزائرية منذ اندلاعها، وإذا كان هذا الدعم معنويا من 1954 إلى غاية استقلال القطرين الشقيقين –تونس والمغرب الأقصى– في مارس 1956، بفعل السيطرة الاستعمارية الفرنسية، فإنه أضحى معنويا وماديا بعد ذلك، وهو ما يندرج في إطار ترجمة قناعة الحركات الوطنية في المغرب العربي بضرورة الوحدة والتضامن، انطلاقا من وحدة التاريخ الدين واللغة والمصير المشترك.[3]

وستتجسّد أواصر التضامن بين الشعوب المغاربية والشعب الجزائري في أول الأمر في إيواء اللاجئين الجزائريين الفارين من بطش الجيش الاستعماري وقسوة

1- أنظر. بيان أول نوفمبر 1954.

2- MOHAMED TEGUIA L'ALGERIE EN GUERRE, Alger, ed OPU, 1988, pp. 28-32.

3- محمد الميلي: خريطة المغرب العربي السياسية –المستقبل، عدد 328. 04 جوان 1983

الحياة في المناطق الحدودية، وهو ما أدى إلى ظهور مراكز للاجئين في التراب التونسي والمغربي تزايدت أعدادها مع التزايد المستمر لعدد الوافدين عبر الحدود خاصة قبل إنجاز خط موريس سنة 1957، ثم خط شال أواخر سنة 1958 وبداية 1959.

كما أن الحاجة المتزايدة لجيش التحرير الوطني للأسلحة جعلت إنشاء مراكز عبور لتمرير الأسلحة عبر الحدود وتدريب جنود جيش التحرير ضرورة ملحة، وهذا على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية، ثم بدءا من سنة 1957 على الحدود الجزائرية الليبية بعد فتح جبهة الصحراء.

وقد تجسّد تلاحم شعوب المغرب العربي في حادثة قنبلة قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية في 8 فيفري 1958، وهو ما أثمر خيرا على الثورة الجزائرية التي عقدت تحالفا مع حكومتي تونس والمغرب الأقصى بمناسبة انعقاد مؤتمر طنجة بالمغرب في أفريل 1958، التي أكدت على دعمها اللامشروط للثورة الجزائرية، ورأت ضرورة تدعيم الثورة بجهاز حكومي يعطيها طابع الشرعية الدولية ويقوي من مصداقية مطالبها التحريرية، وسيأتي مؤتمر المهدية في ذات السياق[1]، بعد تزايد الخروقات الفرنسية للسيادة الترابية لتونس والمغرب الأقصى من خلال اعتداءات متكررة: -اختطاف طائرة الزعماء الجزائريين يوم

---

[1]- عد إلى مقررات مؤتمري طنجة وتونس في:

- MOHAMED HARBI. Les archives. op cit. pp 227-228.

22\10\1956 والتي كانت متجهة من المغرب إلى تونس[1]، ثم قنبلة إذاعة الثورة في الناظور ومركز جيش التحرير الوطني العربي بن مهيدي بوجدة في المغرب الأقصى، فقنبلة قرية ساقية سيدي يوسف التونسية في فيفري 1958.[2]

ويتمثل الهدف الذي رسمته الجبهة ثم الحكومة.م.ج.ج من خلال نشاطها الديبلوماسي على الصعيد المغاربي: في عزل تونس والمغرب عن فرنسا،و تعزيز القواعد الخلفية لجيش التحرير في البلدين.و تسهيل عمليو إدخال الأسلحة والذخيرة عبر حدودهما.

ورغم مظاهر التضامن المغاربي التي بدت في مؤتمري طنجة والمهدية إلا أن الضغوط الفرنسية – العسكرية – وإغراءاتها الاقتصادية: اتفاقية إيجلي في جوان 1958– وتخوف نظامي تونس والمغرب من النفوذ الناصري على ثورة التحرير الجزائرية،لأجل ذلك سعيا لاحتواء الثورة والضغط على قيادتها لتسوية سريعة مهما كان شكلها ثم من أجل حل القضايا الحدودية وفق ما يخدم مصالحهما.

كما أسهمت الدولتان في جهود الوساطة بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، مساهمة منهما لدفع مسار المفاوضات، وفي هذا المجال تندرج عروض الوساطة التونسية المغربية بقيادة بورقيبة ومحمد الخامس سنة 1957 والتي رفضتها

1– على إثر هذا الاعتداء الصارخ على السيادة المغربية، تعهد الملك محمد الخامس بمتابعة القضية أمام الهيئات الدولية، وهو ما لم يحدث وسيؤدي إلى تسمم العلاقات بين جبهة التحرير والنظام الملكي المغربي، عد إلى: م م.و.للأرشيف، م.م.و.ث.ج. 1961، رسالة محمد خيضر إلى فتحي الديب، نوفمبر 1958، ع.م: C042

2– محمد قنطاري: "العلاقات الجزائرية المغربية إبان حرب التحرير الوطني"، جريدة الجمهورية، عدد 9154، 1992، ص 7.

الحكومة الفرنسية كما ستلعب تونس لاحقا دورا في الوساطة بين الحكومة المؤقت والحكومة الفرنسية قبيل مفاوضات إيفيان الأولى في ماي 1961[1].

وبتزايد الضغوط الفرنسية في إطار إستراتيجيتها الهادفة إلى كسر جبهة طنجة خضع البلدان ومارسا ضغوطا على الحكومة المؤقتة وقوات جيش التحرير المتواجدة على أراضيهما،وهو ما تعرضت له بالتفصيل قيادة جبهة وجيش التحرير لقاعدة تونس في تقرير سري وجهته إلى وزير شؤون شمال إفريقيا[2]، حيث ورد فيه: "فقد اعتبرت الحكومة التونسية التواجد العسكري لجيش التحرير الوطني المنظم والمنسجم والمجهز خطرا على أمنها، خصوصا إذا علمنا أن عدد القوات التونسية لا تتجاوز الستة آلاف رجل في حين أن تعداد جيش التحرير تراوح ما بين خمسة عشر وعشرين ألف رجل، وهذا التخوف يزداد في حال نشوب خلافات بين تونس والجمهورية العربية المتحدة، وحتى عند حدوث خلاف جزائري تونسي مثلما حدث حول اتفاق إيجلي... خصوصا وأن الإخوان التونسيين يعلمون أن توجهاتنا السياسية تختلف عن توجهاتهم رغم النقطة المشتركة بيننا والتي تشكل الأولوية: "الاتحاد المغاربي".

ونظرا لإدراك قيادة الثورة لأسباب التخوفات التونسية، فقد تعاملت معها بحكمة وهدوء بتقديم التوضيحات اللازمة حول الأسباب الواقعية لتواجد قوات

---

[1] أحمد بن فليس: المرجع السابق،ص: 109.

[2] م.و.للأرشيف م.ح.م.ج.ج. و.ش.خ: تقرير سري من جيش وجبهة التحرير الوطني -قاعدة تونس إلى وزير شؤون شمال إفريقيا، "مشاكل الجالية الجزائرية"، ع: 05، م. 08، و. 02. عد إلى التقرير في الملحق رقم: 15

جيش التحرير على التراب التونسي. وفي هذا الإطار يندرج لقاء رئيس الحكومة المؤقتة ووزير شؤون شمال إفريقيا بالمسؤولين التونسيين تليلي وطيب مهيري، وهو ما طمأن التونسيين.(1)

لقد مارس النظام التونسي منذ أفريل 1959 ضغوطا عسكرية مشددة على قوات جيش التحرير الوطني وهو ما يوضحه تصريح وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة حيث قال: "إنَّ وضعيتنا العسكرية جد متردية، فالضغوط التونسية لم يسبق لها مثيل، فمنذ ستة أشهر لم يعد بمقدورنا إدخال الأسلحة إلى التراب التونسي؛ إنهم يريدون معرفة تعدادنا، وحتى ما نأكله... التونسيون يريدون لعب دور الوسيط بالضغط علينا بمساعدة الأمريكيين، أمَّا المغاربة فإنهم يلوموننا على استقرارنا في تونس(الحكومة بأكملها)... يجب أن نقول لهؤلاء وأولئك: إذا أردتم لعب دور الوساطة أعطونا الأسلحة..."(2)

وقد توصل أعضاء الحكومة المؤقتة في تحاليلهم للمعطيات الدولية والجهوية، إلى أن عملية كبرى يقودها الغرب هدفها "دفعنا إلى القبول بحل سياسي. أو تمنع عنا الأسلحة لدفعنا إلى هذا الحل السياسي وهذا بالضغط على تونس والمغرب لتنفيذ هذا الشطر من العملية"، لذلك قررت الحكومة الجزائرية مصارحة بورقيبة ومحمد الخامس بأن نجاح سياسة الحكومة المؤقتة مرهون بدعم على

1- م و للأرشيف. م٠ح م٠ج٠ج: و٠ش٠خ: نفس المصدر

2- م٠و٠للأرشيف: م٠ح٠م٠ج٠ج: تدخل كريم بلقاسم. اجتماع 1959/10/03. ع٠م: G007

الصعيد العسكري، وهو ما يعني رفع المصادرة التونسية لمخازن الأسلحة التابع لجيش التحرير منذ أفريل 1959.[1]

وعلى ما يبدو كان النظام التونسي على علم بوضعية الحكومة المؤقتة التي كانت تعيش الأزمة بصفة رسمية منذ 1 جويلية 1959، وسعت إلى استغلاله بالضغط عليها، فكان رد الحكومة الجزائرية التظاهر بالقوة والانسجام من خلال حضور محمد لمين دباغين الوزير المستقيل إلى تونس لحضور اجتماعاتها في سبتمبر وأكتوبر 1959، وكذا من خلال التصريحات التي كان يدلي بها قادة جيش التحرير الوطني.[2]

كما اعتمدت سياسة الحكومة المؤقتة على العمل على تحييد حكومتي تونس والمغرب الأقصى الساعيتين للإسراع في المفاوضات ولعب دور الوساطة على حساب الثورة الجزائرية، وذلك بالحفاظ على التوازن في التعامل مع الدولتين وعدم ترك المجال لبورقيبة ليتصرف بالثورة كما لو كان وصيا عليها، لذا عملت الحكومة المؤقتة للحفاظ على التوازن في تعاملها وعلاقاتها مع البلدين الجارين، وهو ما يوضحه تدخل وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة السيد لخضر بن طوبال في اجتماع يوم 3 أكتوبر 1959، حيث قال في هذا الشأن: "يجب أن نكون حذرين، لأننا بصدد مواجهة توجه دولي غربي، وبورقيبة يعد فيه مجرد حلقة، بهدف أن يكون الحل غربيا... لذلك علينا أن نتقرب من المغرب

---

[1] م.و للأرشيف: م.ح.م.ج.ج، تدخل وزير التموين العام السيد محمود شريف، 1959/10/03. ع.م G007.

[2] م.و للأرشيف: م.ح.م.ج.ج، تدخل عبد الحميد مهري وعمر أوصديق، نفسه

الأقصى لما يعيشه من ظروف داخلية مساعدة لنا وتشجيعه للذهاب إلى باريس..."[1]

وعلى إثر السيطرة التونسية على مخازن أسلحة جيش التحرير الوطني بالتراب التونسي، والحاجة الماسة لها في الداخل، ذهب بعض أعضاء الحكومة المؤقتة إلى التفكير في حل آخر يتمثل في استرجاع الأسلحة بالقوة في عمليات منظمة لجيش التحرير الوطني، وهو ما ذهب إليه السيدان كريم بلقاسم وعباس فرحات، وكذا طرح وزير الداخلية لفكرة الاستغناء عن تونس في ميدان الدعم والتوجه بقوة نحو المعسكر الاشتراكي ممثلا في الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي، وذلك لخلق ظروف دولية ملائمة لقلب الموازين لصالح الثورة، وهو ما يوضح ويؤكد مدى الضغوط التونسية والمغربية[2]

كما عمدت الحكومة المؤقتة إلى سياسة تشاورية تجاه الدولتين تونس والمغرب، لما تمثلانه من علاقة متميزة ولتأثيرهما على الثورة بفعل الجوار وتمركز الحكومة وعدد هائل من جيش التحرير الوطني واللاجئين المدنيين وكذا من أجل الاستفادة من رأي القيادتين وضمان تأييدهما. خاصة فيما يتعلق بالأحداث والتطورات الهامة التي تشهدها الثورة، مثل المبادرات الفرنسية مثل مبادرة ديغول "حق تقرير المصير" في 1959\09\16 أو "دعوته لقادة الثورة للمجيء إلى باريس للتفاوض" في 1959\11\10، وهذا دون أن تتخلى عن سيادتها الكاملة في اتخاذ القرار المناسب بسيادة وحرية تامة، وهو ما تؤكده

---

[1] م و للأرشيف: م ح م ج ج، تدخل لخضر بن طوبال، نفسه.

[2] م و للأرشيف، م ح م ج ج، تدخل وزير الداخلية، 1959/10/03، ع م: G007

الاستشارة التي أجرتها الحكومة المؤقتة مع الحكومتين التونسية والمغربية، لمّا حاول الرئيس التونسي بورقيبة فرض رأيه على الحكومة الجزائرية بتأكيد على ضرورة إجراء تعديلات على بيانه الذي أطلع عليه قبل إذاعته 1959\09\28، حينها تمسكت الحكومة المؤقتة بموقفها الذي اتخذته رفقة قا الولايات في اجتماعاتها من 20 إلى 28 سبتمبر 1959.(1)

وهو ما اعتبره بورقيبة إهانة له فكيف تستشيره الحكومة المؤقتة ولا تأخذ بالتعديلات التي تصحها بها، بل وتمادى في تدخلاته في شؤون الثورة إلى درجة أنه طلب من الحكومة المؤقتة "أن تعارض ممارسات جيش التحرير الوطني".(2)

وعلى النقيض من ذلك فقد ساندت المملكة الليبية بقيادة ملكها إدريس السنوسي الثورة التحريرية، حيث اتسمت علاقاتها بالثورة بالتميز والحيوية، إذ شكلت معبرا آمنا للأسلحة القادمة من ميناء مطروح المصري والتي يتم نقلها فيما بعد برا عبر التراب الليبي، كما احتضنت مخازن لأسلحة جيش التحرير الوطني، إضافة إلى ذلك فقد دعم الملك إدريس السنوسي الثورة ماديا ومعنويا، ولم يحاول التأثير على قيادة الثورة ممثلة في حكومتها. وهو ما يفسر احتضان العاصمة طرابلس لثلاث مؤتمرات للمجلس الوطني للثورة الجزائرية دورة 1960\59، دورة آوت 1961 ودورة 1962.(3)

1- م.و.للأرشيف. م.ح.م.ج.ج: اجتماعات. 20 إلى 1959/09/28 و11 و1959/11/12، G008/G007.

2- م.و.للأرشيف. م.ح.م.ج.ج: تدخل عباس فرحات. إجتماع 1959/10/07. G007.

3- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص. 165

وبعد تزايد الأهمية الإستراتيجية للصحراء على إثر الاكتشافات البترولية الفرنسية[1]، ستسوء العلاقات مجددا بين الجزائر وحكومتي تونس والمغرب الأقصى، اللتان أصبحتا تطالبان بإعادة رسم حدودهما مع الجزائر، طمعا منهما في نصيب من بترول وثروات الصحراء، وهو ما سيشكل عقبة أخرى في طريق الكفاح المشترك لبلدان المغرب العربي ضد الاستعمار وارثه.

هذا ما سيؤدي إلى ما يعرف بمشكلة الحدود[2]، خاصة مع المغرب الأقصى الذي سيستغل انشغال الجبهة بأعباء الكفاح المسلح بالداخل والدبلوماسي في الخارج، ليعلن في آوت 1958 عن قرار إنشاء "لجنة رسم الحدود" وإجراء مفاوضات حول ذات الموضوع مع الحكومة الفرنسية. وهو ما ينسجم مع الحلم المغربي في إعادة إحياء الإمبراطورية المغربية التي تشمل كلا من: موريطانيا، أجزاء من السنغال، مالي، والجزائر، وقد اعتبرت الحكومة المؤقتة هذا السلوك منافيا لقيم الكفاح المشترك والنضال المغاربي من أجل مغرب عربي موحد، وقامت بشجبه علَنًا.[3]

ونفس المنحى سيسلكه الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة، الذي سيعلن عن ضرورة إعادة رسم الحدود الجزائرية التونسية، بفعل اكتشاف البترول في

---

[1] THOMAS MARC ROBERT Sahara et communauté, paris 1960, p.259

[2] لازالت مشكلة الحدود تلقي بظلالها على العلاقات الجزائرية المغربية إلى يومنا هذا. لرفض المغرب ترسيم الحدود الموروثة عن الاستعمار، ويربط ذلك "بتنازل" فيما يتعلق بموقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية، مقابلة مع السيد: رضا مالك، مقابلة، المصدر السابق

[3] م. م. و. للأرشيف: ح م.ج ج و.ش.خ: عباس فرحات، المشكل الحدودي الجزائري المغربي، 1961/07/11، ع: 03، م: 03، و 03

الصحراء الجزائرية ، وهو ما سيؤكده بصفة رسمية أمام المجلس الوطني التونسي في فيفري 1959 ، معتبرا الصحراء بحرا داخليا مشترك بين الدول شمال إفريقيا ، وهو ما اعتبرته الحكومة المؤقتة تراجعا عن مقررات مؤتمر طنجة الذي أكد التضامن المغاربي.

لقد تعاملت الحكومة المؤقتة مع هذه المشاكل التي واجهتها مع تونس والمغرب بواقعية وتعقل ومرونة ، وذلك بالتقليل من حجم تلك الخلافات وتأجيل الحسم فيها إلى ما بعد الاستقلال ، وهذا مراعاة لأولوية الكفاح ضد الاستعمار وما يتطلبه من تعبئة للشعوب المغاربية ، فالمواجهة ستزيد من تعقيد أوضاع الثورة وتعميق الخلافات بينها وبين الدول المغاربية وتفقدها الدعم المادي والمعنوي.[1]

-2- تجاه دول المشرق العربي :

لقد أكدت الثورة التحريرية منذ اندلاعها ليلة أول نوفمبر 1954 على بعدها العربي بفعل الروابط الدينية اللغوية والتاريخية ، وباعتبارها جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي الطامح إلى استعادة وحدته من المحيط إلى الخليج ، لذلك فقد سعى قادة الثورة إلى الارتكاز على الدول العربية سواء في المغرب أو في المشرق في حركتها الديبلوماسية باتجاه الدول الآفروآسيوية وبقية دول العالم.

وهو ما ذهب إلى تأكيده مؤتمر الصومام الذي اعتبر أن مصر خاصة والدول العربية عامة تشكل القاعدة الأساسية للنشاط الديبلوماسي لجبهة التحرير

---

[1] - مقابلات شخصية مع السادة. بن يوسف بن خدة، محمد يزيد، ورضا مالك. المصادر السابقة

الوطني، وهو ما يتضح في كون أن جل المكاتب الخارجية لجبهة التحرير الوطني هي متواجدة في البلدان العربية.[1]

لقد كان رهان السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة مبنيا على ثقل ووزن المجموعة العربية ودورها الفعال في إطار الكتلة الآفروآسيوية، ومنها إلى المنبر الأعلى بهيئة الأمم المتحدة، فبفضل العمل المنسق الذي قامت به الدول العربية رفقة الدول الآفروآسيوية، اقترحت القضية الجزائرية للتسجيل في جدول أشغال الجمعية العامة سنة 1955، ورغم فشلها في تلك الدورة فقد نجحت في الدورة الموالية سنة 1956، وكان النجاح اكبر في دورة سنة 1957، حيث أصدرت الجمعية العامة توصية خاصة بالجزائر تحث فيها طرفي الصراع على ضرورة اللجوء للحل السلمي.

لذا فقد عمدت الحكومة المؤقتة في علاقاتها مع الدول العربية انتهاج سياسة قامت على أساس:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.
- عدم الخوض في الخلافات العربية عربية، أي الحياد فيما يتعلّق بالصراعات العربية.
- الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية في إطار انتشار مد القومية العربية.

---

[1] أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص: 155، و:

- REDHA MALEK L'Algerie à evian, op.cit, pp 73-74

- التركيز على ضمان استمرارية الدعم المادي والمعنوي العربي للق الجزائرية، وترقيته باستمرار.

- الارتكاز على الحضور الدبلوماسي العربي في أوربا الغربية والولايا المتحدة الأمريكية، لكسب تأييد ومساندة المنظمات والشخصيات الفاعل والتأثير على الرأي العام للضغط على الحكومات الغربية، وبالتالي الحصو منها على مواقف أقل عدائية للثورة، وعزل فرنسا عن حلفائها.[1]

- **مع الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا):**

لقد أسهمت مصر منذ سنة 1947 في تعزيز نضال شعوب المغرب العربي بإنشائها لمكتب تحرير المغرب العربي[2]، الذي أعتبر تجمعا للحركات الوطنية الاستقلالية في الجزائر – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية – تونس - الحزب الدستوري الجديد – والمغرب الأقصى – حزب الاستقلال –وهو ما مكن بعثة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ثم جبهة التحرير من بعدها من النشاط الخارجي باتجاه الدول العربية المجاورة والكتلة الآفروآسيوية أو باتجاه أوربا.[3]

لقد بادرت جمهورية مصر العربية إلى تأييد الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، وذلك بالسماح للبعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة من إذاعة بيان

---

[1] م. م. و. للأرشيف. م.م.و.ت.ج 1960/59- تقرير وزارة الشؤون الخارجية، المرجع السابق

[2] MABROUK BELHOCINE op cit, p.35.

[3] SLIMANE CHIKH op cit, p 76

أول نوفمبر عبر إذاعة صوت العرب، والنشاط الدعائي لصالح القضية الجزائرية، ثم تمكين السيدين حسين آيت أحمد ومحمد يزيد من السفر إلى أندونيسيا لتمثيل الجبهة بجوازات سفر مصرية[1]، كما سيبذل الرئيس جمال عبد الناصر كل ما في وسعه لمساعدة جبهة التحرير الوطني على تدويل القضية الجزائرية، بطرحه القوي لها في اجتماع بريوني في جويلية 1956 الذي جمعه بالرئيس اليوغسلافي جوزيف بروس تيتو والرئيس الهندي جواهر لال نهرو.

يضاف إلى ذلك الدعم المادي والمتمثل خصوصا في إمداد وحدات جيش التحرير الوطني بالأسلحة والذخيرة، والذي ظل نشيطا إلى غاية احتجاز البحرية الفرنسية للباخرة آتوس في أكتوبر 1956، ثم سيتحول بعد ذلك طريق الإمداد بالأسلحة برا عبر الحدود المصرية الليبية، انطلاقا من ميناء مطروح المصري[2]، هذا الدعم المصري الفعال للثورة الجزائرية سيكلفها مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي عليها في نوفمبر 1956.[3]

سيتدعم هذا التأييد المصري بعد الإعلان عن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 18 سبتمبر 1958، حيث كانت أول المعترفين بها وجهزت لها مقرا في القاهرة، وسعت لجلب اعتراف الدول الآفروآسيوية بها.[4]

1- محمد يزيد: مقابلة شخصية، المصدر السابق.

2- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص: 165

3- فتحي الديب: جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، القاهرة، دار المستقبل، 1984، ص. 237

4- م.م.و للأرشيف: م.م.و.ث.ج 1960/59، تقرير وزارة الخارجية C013

ونفس الدعم ستتلقاه الثورة من جمهورية سوريا، فأول مكتب خار أنشأته الجبهة بمنطقة الشرق الأوسط بعد مصر كان بدمشق العاصمة السور سنة 1956، والذي تمثلت مهامه في عبور الأسلحة إلى مصر ومنها إلى تونس إلى ليبيا، كما خصصت السلطات السورية مساهمات مالية سنوية لصالح القض الجزائرية، إضافة إلى حصص إذاعية في القناة السورية[1]، وهذا قبل وحدتها مع الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958.

ولم يمنع هذا الدعم المتواصل للقضية الجزائرية، من ظهور بعض المشاكل والأزمات التي عكرت صفو العلاقات بين الحكومة المؤقتة وحكومة الجمهورية العربية المتحدة، كان أولها قرار الحكومة المؤقتة بنقل المقر الرسمي لها من القاهرة إلى تونس، والاكتفاء بالمكتب المركزي لوزارة الشؤون الخارجية الذي ظل مقره بالقاهرة، وهذا على إثر الانعكاسات السلبية التي خلفها حادث مقتل موظف وزارة الخارجية في بيروت عميرة علاوة، مما حذا بصديقه محمد لمين دباغين إلى اتهام عباس فرحات وعبد الحفيظ بوصوف بالوقوف وراء الاغتيال، في هذه الأجواء ورغبة في متابعة تطورات المعارك المسلحة الواقعة بالداخل، قررت الحكومة المؤقتة نقل مقرها إلى تونس حتى تكون قريبة من ساحة العمليات، لكن السلطات المصرية اعتبرت ذلك ميلا واضحا إلى بورقيبة ذو التوجهات الغربية.[2]

هذا الفتور في العلاقات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة كان يزول تارة ويخيم تارة أخرى على جو العلاقات

1- م.م.و. للأرشيف. و.م.و.ت ج 1960/59 تقرير وزارة الخارجية، نفسـ

2- محمد يزيد المرجع السابق.

بين الحكومتين، فقد عاود هذا الفتور الظهور مرة أخرى بمناسبة استشارة الحكومة الجزائرية للرئيس المصري بشأن مبادرة ديغول "حق تقرير المصير"، حيث لام جمال عبد الناصر الحكومة المؤقتة على استشارته المتأخرة –ساعة فقط قبل إذاعة بيان الحكومة–، عكس بورقيبة الذي أرسل له البيان قبل 24 ساعة من ذلك، ورغم ذلك فقد أكد رئيس الجمهورية العربية المتحدة تأييده لأي موقف تتخذه الحكومة الجزائرية، وأكد على دعمه المتواصل للقضية الجزائرية.(1)(2)

– مع العراق:

شمل الدعم العراقي للثورة الجزائرية كل المجالات الممكنة، فبالإضافة إلى المساعدات المالية التي قدرت في عهد النظام الملكي لنوري سعيد(3) بـ: 581000 دينار عراقي، و ارتفع هذا الدعم المالي إلى 2000000 دينار عراقي سنة 1959 في ميزانية حكومة الجمهورية العراقية، كما قدم العراق شحنات من الأسلحة لجيش التحرير، وخصص مناصب للطلبة الجزائريين في الجامعات والكليات العسكرية وخصص لهم منحا(4).

1- م. م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: تدخل كريم بلقاسم، 1959/09/20، ع.م: G005.

2- في تقرير لوزير خارجية ثاني حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية (1961/60) السيد كريم بلقاسم قيم السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة الأولى 1959/558 تجاه الدول العربية عامة والجمهورية العربية المتحدة خاصة بالسلبي نوعا ما، وأرجع ذلك إلى افتقاد ديبلوماسية الحكومة المؤقتة للديناميكية، م. م.و للأرشيف: ح.م.ج.ج: و.ش.خ: تقرير كريم بلقاسم، 1960/03/20، ع: 05، م: 10، و: 01.

3- قام السيد عبد الكريم قاسم بالانقلاب على النظام الملكي العميل لبريطانيا في 14 جويلية 1958، وتوج بإعلان الجمهورية وأصبح رئيسا للجمهورية العراقية.

4- لمزيد من المعطيات حول المساعدات العراقية عد إلى. الفصل الخاص ب: نشاط المكاتب الخارجية، مكاتب القسم العربي: مكتب بغداد.

يضاف إلى هذا الدعم المادي سعي العراق للمساهمة في تدويل القضية الجزائرية بفضل تصويته لصالحها في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة،و المساهمة في إعداد اللوائح المقترحة للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والمساهمة في إعداد اللوائح المقترحة للتصويت، والسعي لدى دول المعسكر الاشتراكي للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.(1)

وانطلاقا من هذا حرصت الحكومة المؤقتة على رعاية علاقاتها بالجمهورية العراقية والعمل على ترقيتها بفضل الزيارات المتكررة لرئيس وزرائها إلى دولة العراق وأهمها زيارة وفد عن الحكومة المؤقتة في نهاية شهر أفريل 1959، والتي اعتبرتها جريدة المجاهد زيارة ناجحة إذ كللت بنتائج رائعة، فقد استقبل الوفد الحكومي الجزائري من طرف رئيس الجمهورية العراقية عبد الكريم قاسم، وجاء في البيان المشترك الذي أذاعته إذاعة بغداد أن"العراق حكومة وشعبا يؤازر القضية الجزائرية بالأسلحة والأموال وفي الميدان العالمي..وعلى جميع الدول العربية وشعوبها أن تمد القضية الجزائرية بالمساعدة السياسية والمادية وأن تكون هذه المساعدة سريعة وفعّالة.(2)

إن الملاحظ أنّ الدعم العراقي للثورة التحريرية ظلّ يرتقي باستمرار في إطار تنافسه مع الجمهورية العربية المتحدة سعيا لتزعم حركة القومية العربية.(3)

1- م. م.و.للأرشيف. م.م و.ش.ج 1960/59: تقرير وزارة الشؤون الخارجية. المرجع السابق.

2- "مهمة وفد الحكومة الجزائرية في العراق تكلل بنجاح رائع" المجاهد، عدد41، 1959/05/01، و 09.

3- م. م.و.للأرشيف. ح.م.ج.ج: و.ش.خ: ندوة إعلامية لممثلي جبهة التحرير في أوربا. ع.06، م 01.

وسيستمر الدعم العراقي للثورة الجزائرية بمختلف أوجهه إلى غاية استرجاع الجزائر لسيادتها في 05 جويلية 1962.

- مع المملكة الهاشمية الأردنية:

تميّزت علاقات الحكومة المؤقتة بالمملكة الهاشمية الأردنية بطابع ودي، حيث كان لها مكتب يمثلها بعمان والذي أنشئ في جانفي 1958، والذي تلقى الدعم اللازم من السلطات الأردنية، إضافة إلى اعتراف المملكة الأردنية بالحكومة الجزائرية بعد يوم واحد فقط من إعلان تأسيسها أي يوم 19\09\1958. ورغم محدودية مداخيل المملكة الأردنية إلا أن دعمها كان معتبرا للثورة الجزائرية، سواء على صعيد الإعانات المادية للاجئين أو من خلال المنح المخصصة للطلبة الجزائريين في المدارس العسكرية الأردنية أو الجامعات والمعاهد، وتسهيل عمليات جمع الإعانات لفائدة اللاجئين الجزائريين التي يقوم بها المشرفون على مكتب عمان وكذا النشاط الإعلامي وتخصيص برنامج إذاعي خاص بالثورة الجزائرية يذاع من إذاعة عمان، كما صوّت ممثلها الدائم في الجمعية العامّة للهيئة الأممية لصالح تسجيل ومناقشة القضية الجزائرية[1].

- مع لبنان:

رغم توفر جو من الحرية والديمقراطية في لبنان وهو ما جعلها بوابة مفتوحة على العالم الخارجي، إلا أن بعض ظروفها عرقلت الحكومة المؤقتة من بناء علاقات متينة بالحكومة اللبنانية والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

---

[1] لمزيد من التفصيل عد إلى الفصل الرابع -نشاط المكاتب الخارجية، و م.م.و.للأرشيف. م.م و.ش.ج 1960/59: تقرير وزارة الشؤون الخارجية، المرجع السابق.

•النفوذ الكبير لفرنسا لدى بعض الأوساط السياسية في لبنان، ووجود سفارتها بها

•انقسام المجتمع اللبناني إلى طوائف دينية، وإلى تكتلات أيديولوجية يعادي بعضها بعضا.

•عدم الاستقرار السياسي بها، والذي تجسد في شكل حوادث دامية، دامت عدة أشهر.

ونظرا للظروف السابقة فقد تركزت نشاطات هذا المكتب على الاتصال بأعضاء الحكومة والشخصيات والمنظمات من مختلف الديانات والاتجاهات السياسية، وهو ما سينتج عنه نتائج حسنة، كان أول مؤشر لها اعتراف الحكومة اللبنانية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جانفي 1959، ولكن التحسن الفعلي سيتجلى منذ مارس 1959 بحيث ستقدم الحكومة اللبنانية على إصدار تعليماتها لسفاراتها وقنصلياتها لمد يد العون للمكاتب الخارجية لجبهة التحرير الوطني، ودعم طرح القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن موقف السفراء اللبنانيين في أوربا بقي يراوح مكانه في إطار التردد، وهو ما يتضح في عدم تجاوبهم مع نشاط ممثلي المكاتب الخارجية.[1]

- مع دول الخليج العربي:

نظرا للنفوذ الغربي الكبير على منطقة الخليج العربي، فإن تغلغل جبهة التحرير في المنطقة اقتصر على المملكة العربية السعودية التي أقامت بها جبهة

---

[1] م. م. و. للأرشيف: م.م.و.ث.ج 1960/59. نفسه.

التحرير الوطني مكتبا خارجيا في أفريل ١٩٥٨ وترأسه عباس بن الشيخ الحسين، والذي وضعت في طريقه عقبات إدارية كبّلت نشاطه. وقد ظل هذا المكتب غير رسمي إلى غاية 1960.

غير أنه يمكننا التمييز بين الإجراءات الإدارية المعرقلة وبين المساعدات المالية المعتبرة التي منحتها الحكومة السعودية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبخاصة بمناسبة الزيارة التي أداها وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى المملكة العربية السعودية[1] حيث قدمت الحكومة السعودية هبة مالية قدرها: واحد (1) مليون جنيه إسترليني، وتكفل بدفع مصاريف مكتب جبهة التحرير بجدة، وهذا بتقديم هبة قدرها: عشرة آلاف (10000) ريال في أكتوبر 1959.[2]

أمّا على الصعيد الجماهيري فقد عبّر الشعب السعودي عن تضامنه العميق مع شقيقه الجزائري من خلال حملات جمع الإعانات التي كان يشرف على تنظيمها مكتب جبهة التحرير بجدة في موسم الحج. هذا رغم صعوبة الحصول على الرخص الخاصة بجمع الإعانات من السلطات السعودية: فمكتب الجبهة بجدة لم يعتمد بصفة رسمية من طرف الحكومة السعودية وهو ما شكّل عائقا في تطوير نشاطه[3].

---

[1] أعضاء الوفد الحكومي هم: عباس فرحات، كريم بلقاسم، أحمد توفيق المدني، أحمد فرنسيس، إبراهيم مزهودي، عبد الرحمن اليعلاوي، "المملكة العربية السعودية تكرم وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، المجاهد، عدد: 39، 1959/04/02.

[2] م.م.و.للأرشيف: م.م.و.ث.ج 1960/59: تقرير وزارة الشؤون الخارجية، المرجع السابق.

[3] م.م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج: و.ش.خ: تقرير محمد لمين دباغين -النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة. 1960/01/05. ع.م: G007.

-3- مع جامعة الدول العربية:

إذا كان فضل الدول العربية كبيرا ولا يقدر بثمن على الثورة الجزائرية، فإن لهذه الأخيرة فضلها على العرب كذلك، والذي تمثل في توحيدها للحكومات العربية حول قضيتهم المصيرية آنذاك والمتمثلة في "القضية الجزائرية"، وتعتبر جامعة الدول العربية الإطار الذي جمع العرب حول القضية الجزائرية"[1].

والواقع أنّ جامعة الدول العربية اهتمت منذ نشأتها سنة 1945 بالتطورات التي تشهدها الساحة الجزائرية، فقد صادف ظهورها حدوث مجازر الثامن ماي 1945، فتدخلت لدى سفيري الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالقاهرة، ولفتت نظرهما لخطورة الوضع في الجزائر، ومن جهتها اهتمت الحركة الوطنية الجزائرية ممثلة في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بربط علاقات متينة بجامعة الدول العربية من خلال إنشاء بعثة بالقاهرة، تضمن الاتصالات مع الجامعة العربية ولجنة تحرير المغرب العربي.[2]

كما أصبحت القضية الجزائرية منذ سنة 1955 قضية أساسية في جدول أشغال دوراتها، وللأهمية التي تكتسيها الجامعة بالنسبة للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني من أجل الولوج إلى باقي الدول العربية طلبا لمزيد من الدعم والمساندة، فقد ثابر على الاتصال بها، وهو ما سيمكن الحكومة المؤقتة فيما بعد من نيل منصب عضو مراقب فيها.[3]

---

[1] - محمد برغام: الإجماع العربي حول الثورة الجزائرية للعلاقات، المجلة الجزائرية الدولية، عدد: 07، الفصل الثالث، 1987، ص.34.

[2] - MABROUK BELHOCINE: LE COURRIER ALGER-LE CAIRE, op cit, p:35.

[3] - أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص: 156-158

وبفضل التنسيق المحكم بين ممثل الجزائر بنيويورك السيد محمد يزيد والمجموعة العربية، تمكنت القضية الجزائرية من الإحراز على أول انتصار في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1957 عدت بادرة طيبة، إذ أوصت بضرورة الحل السلمي للقضية الجزائرية وهو ما عد من طرف جبهة التحرير الوطني اعترافا ضمنيا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره(1)

وقد عبرت جامعة الدول العربية في مؤتمرها بالدار البيضاء المغربية -سبتمبر 1959- عن قلقها من الوضع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري، وأكدت على حقه في تقرير مصيره والاستقلال، والذي يتأتى بعد مفاوضات رسمية بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثلة لإرادة الشعب الجزائري والحكومة الفرنسية(2)

والتزمت من جهتها الجامعة العربية، ببذل المساعي الدبلوماسية الحثيثة لدى الدول الإفريقية والآسيوية للاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، والقيام بالاتصالات مع كافة أعضاء الأمم المتحدة لمؤازرة طرح القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر -ديسمبر 1959- للجمعية العامة للأمم المتحدة(3)

وقد ساهم انسجام المجموعة الآفروآسيوية داخل هيئة الأمم المتحدة من طرح القضية الجزائرية في الدورة الخامسة عشر -1960- والذي اتجه نحو الحل المرجو في السنة الموالية -1961- هذا الانسجام ساهمت في صنعه والحفاظ عليه

1- "سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها"، المجاهد، عدد 14، 1957/12/15.

2- المجاهد عدد 51، 21 سبتمبر 1959.

3- المجاهد، نفسه

البلدان العربية بفضل ضغطها ومساندتها اللامشروطة لمواقف الحكومة المؤقتة رغم تراجع بعض الحكومات الإفريقية العضوة في مجموعة الدول الفرنكفونية

لقد تمكّنت الحكومة المؤقتة من الحصول على دعم متعدد الأشكال من الدول العربية، سواء على المستوى الثنائي أو الجماعي-في إطار جامعة الدول العربية[2]، خاصة من الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) العراق وليبيا تونس والمغرب الأقصى، وهو ما سيمكنها من توسيع مجال تعاملها الديبلوماسي ليشمل تكتلات أخرى مثل دول المعسكر الاشتراكي والدول حديثة الاستقلال. ومن ثمة الحصول على تضامن دولي واسع، ستعمل الحكومة المؤقتة الثانية -1961\60- بالخصوص على توسيعه بإنشاء مكاتب خارجية جديدة ليشمل القارات الأربع: إفريقيا، آسيا، أوربا وأمريكا.[3]

-ثانيا- سياسة الحكومة.م.ج.ج. تجاه دول الكتلة الأفروآسيوية:

تعتبر مجموعة الدول الإفريقية والآسيوية أول بوابة فتحت في طريق تدويل القضية الجزائرية بعد الوطن العربي، من خلال السماح لممثلين عن جبهة التحرير -حسين آيت أحمد ومحمد يزيد- المشاركة في مؤتمرها التأسيسي

1- KHALFA MAMERI. op cit, p 131.

2- أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص: 163.

3- م. م.و.للأرشيف: م.م.و.ث.ج 1960/59. تقرير وزارة الشؤون الخارجية، المصدر السابق.

للكتلة في باندونغ في أفريل 1955، وهو ما سيفتح آفاقا رحبة أمام تسوية القضية الجزائرية من خلال إخراجها من ثنائية الصراع الفرنسي الجزائري.(1)

هذا التضامن مرده معاناة معظم دولها من السيطرة الاستعمارية الغربية، إضافة إلى دور مصر في جلب دعم هذه المجموعة لكفاح جبهة التحرير الوطني بعد تعريفها بها، ويضاف إلى هاذين العاملين عامل ثالث والمتمثل في الرابطة الدينية التي تجمع الشعب الجزائري المسلم بشعوب آسيوية وإفريقية عديدة تعد قوى لا يستهان بها في مناطقها، مثل أندونسيا في آسيا وغانا في إفريقيا.

لقد ورد في تقرير السياسة العامة الذي قدمه السيد عباس فرحات يوم 20\06\1959 ما يؤكد الدور الفعال لدول هذه المجموعة في دعم نضال الشعب الجزائري: "يجب بأن نظهر بأن هناك شعوبا أخرى تساندنا وتقف إلى جانبنا كالشعب التونسي والمغربي، العرب والآفروآسيويين...".(2)

-1- تجاه دول إفريقيا:

لقد أدركت ديبلوماسية جبهة التحرير أهمية العمق الإفريقي في نجاح كفاحها التحرري ضد قوة استعمارية متجذرة بالقارة السمراء، لذا فقد أظهرت بعدها الإفريقي ورغبتها في تثوير القارة الإفريقية بأكملها ضد الاستعمار.

وأمام المناورات الفرنسية في القارة والهادفة إلى عزل الثورة عن قواعدها الخلفية بها(3)، عمدت جبهة التحرير ومن بعدها الحكومة المؤقتة إلى تعزيز

1- محمد يزيد: المصدر السابق.

2- م.م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج: عباس فرحات، تقرير السياسة العامة 1959/06/20، ع.م: G004.

3- لمزيد من التفصيل بشأن السياسة الفرنسية في إفريقيا، عد إلى السياسة الفرنسية في إفريقيا. في الفصل الثاني.

تواجدها الديبلوماسي في بعض دول إفريقيا السوداء، وحضور المؤتمرات والندوات الإفريقية لفرض وجهة نظرها وصد الدعاية الفرنسية وربح أصوات الدول الإفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتتمثل أهم هذه المواعيد في:

- مؤتمر الشعوب الإفريقية أكرا ديسمبر 1958:

احتضنته العاصمة الغانية آكرا في شهر ديسمبر 1958[1]، شاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد رسمي قاده السيد أحمد بومنجل بدعوة من رئيس جمهوريتها نكروما. وشاركت فيه ثمانية بلدان إفريقية مستقلة هي: غانا - مصر - إثيوبيا - ليبيريا - المغرب - السودان - تونس - وليبيا.[2]

وتمثلت أهداف المشاركة الجزائرية في كشف الأطماع الفرنسية بالمنطقة وممارساتها اللاإنسانية في الجزائر، والتصدي لمشروعها الرامي إلى تكوين اتحاد الدول الفرنكفونية، وقد تلقت فيه القضية الجزائرية دعم الدول الإفريقية. حيث خلص المؤتمرون في اللائحة الختامية للمؤتمر إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال، كما استنكرت اللائحة السياسة الفرنسية الهادفة إلى دمج الجزائر، ومطالبة فرنسا"، بإجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة

---

[1] يشير الأستاذ احمد بن قليس إلى أن مؤتمر أكرا انعقد في شهر أفريل (من15 إلى 22) 1958 ومثل الجزائر فيه وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة السيد محمد يزيد؟ علما أن الحكومة م.ج.ج لم تكن قد أسست بعد. ويكمن الالتباس يرجع إلى الخلط بين المؤتمر الأول لأكرا في: 15 إلى 22 أفريل 1958. والمؤتمر الثاني- من 8 إلى 12 ديسمبر 1958 وهو ما ذكرناه، وزارة الخارجية المرجع السابق.
و: جريدة المجاهد- مغزى ندوة عكرة: العدد: 23 – 1958/05/07
جريدة المجاهد-لائحة أكرا حول الجزائر: العدد: 34 – 1958/12/24.

[2] م.م.و للأرشيف: م.م.و.ت.ج: 59/1960: تقرير وزارة الشؤون الخارجية: C013.

المؤقتة الممثل الشرعي لإرادة الشعب الجزائري من أجل تحقيق الاستقلال ووقف إطلاق النار."

كما شاركت الحكومة المؤقتة في الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة المسيرة المنبثقة عن المؤتمر، الأول في ماي 1959 بتونس، والثاني بأكرا في أكتوبر 1959.[1]

- مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة (منروفيا) أوت 1959:

انعقد هذا المؤتمر بالعاصمة الليبيرية منروفيا، من 4 إلى 8 أوت 1959، بطلب من الحكومة المؤقتة للجمهورية بطلب من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من لدن الدول الإفريقية المستقلة[2]، ويعد ثاني مؤتمر تعقده الدول الإفريقية المستقلة ،وقد حققت فيه الحكومة الجزائرية الفتية انتصارا ديبلوماسيا باهرا، فبالإضافة إلى رفع العلم الوطني فيه لأول مرة بصفة رسمية؛ صادق المؤتمر على عدة توصيات كان هدفها التحضير للمناقشات التي ستجري بالأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، والاتفاق على دعم الثورة الجزائرية ماديا، وإعلان يوم أول نوفمبر "يوما للجزائر".[3]

لقد تنبأ تقرير السياسة العامة للحكومة المؤقتة في 20 جوان 1959 بنجاح المؤتمر وبالتأييد المنتظر من لدن الدول الإفريقية التي أدركت بأن استقلالها

1- م. م.و.للأرشيف: م.م.و.ث.ج: تقرير وزارة الخارجية -C013. و:جريدة المجاهد: لائحة أكرا - العدد السابق.

و. أحمد بن فليس. المرجع السابق - ص: 186.

2- م م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: تدخل محمد يزيد، 1959/07/11، G005.

3- جريدة المجاهد: المرجع السابق.

و. محمد يزيد: مقابلة بتاريخ: 1998/12/24 بالجزائر.

مرتبط بحرب الجزائر: "كانت مبادرة عقد ندوة للدول الإفريقية المستقلة في مترونفيا مبادرة واعدة، فهذه الدول خاصة في إفريقيا السوداء يرتبط استقلالها بصورة مباشرة بحرب الجزائر، وسيتضامنون معنا في مقابل نيلهم لحرية أكبر، وهو ما يعد سببا إضافيا لتبني إستراتيجية سياسية على الصعيد الإفريقي"(1)

كما شكلت هذه المؤتمرات النواة الأولى لإبراز الشخصية الإفريقية الجديدة(2) بعد ظهور موجة التحرر وبروز دول سعت لدعم حركات التحرر الإفريقية، وفتح باب جديدة أمام النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة.

لقد استطاعت الديبلوماسية الجزائرية أن تجند في صفها الدول الإفريقية المعادية للاستعمار، ويتجلى ذلك في تحضير مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خاصة في إطار عمل اللجان تحضيرا للدورة الرابعة عشر -1959-.(3)

إنّ الذي أعاق نشاط ديبلوماسية الحكومة المؤقتة 58\1959 من النشاط بشكل كبير في دول القارة الإفريقية، خضوع معظم دولها للاستعمار(4)، إضافة إلى

1- م. م. و. للأرشيف: ح. م. ج. ج: عباس فرحات، تقرير السياسة العامة، المصدر السابق.

2- أحمد بن فليس: المرجع السابق- ص. 187-186.

3- م. م. و. وللأرشيف: م. م. و. ث. ج.. تقرير وزارة الخارجية.ع.م: C012.

4- بداية من سنة 1960 استقلت العديد من الدول الإفريقية نذكر منها: الزايير 1960/06/30، السنغال 1960/08/20، البنين 1960/08/01، النيجر 1960/08/03، فولتا العليا (بوركينافوسو حاليا) آوت 1960، الغابون 1960/08/17، الكونغو 1960/08/15، ساحل العاج 1960/08/07، مالي 1960/09/22، نيجيريا 1960/10/01، موريتانيا 1960/11/28، انظر:

- ELIKIAM 'BOKOLO: L'AFRIQUE DU XX SIECLE - le continent convoité, Alger. Ed OPU, 1980. PP. 14-31

جهل الدول الإفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية لوضعية الجزائر وأبعاد قضيتها العادلة، لانعدام النشاط الدعائي لجبهة التحرير الوطني بها. في حين كانت الدعاية الفرنسية بها جد نشيطة.

لقد كانت الحركة الديبلوماسية للثورة في إفريقيا متأخرة إذا ما قورنت بنظيرتها في القارة الآسيوية، وهذا للأسباب السابقة، فإلى غاية جانفي 1960 لم تنشئ الجبهة أي مكتب لها في إفريقيا السوداء. وهو ما دفع بوزير الخارجية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى اقتراح فتح مكتب خارجي بأكرا العاصمة الغانية، لعدة اعتبارات: -لموقعها الممتاز في غرب القارة. أين تشهد تلك المنطقة تحولات وتطورات هامة، كما أنها تمكن الجبهة من الولوج إلى إفريقيا السوداء الفرنسية-و للسماح لممثل الجزائر بها للمشاركة في الهيئات الدائمة التي أنشئت بموجب قرارات مؤتمر آكرا للشعوب الإفريقية.

كما أوصى وزير الخارجية في تقريره[1]، المقدم إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة بالعاصمة الليبية طرابلس[2]. "بإرسال بعثة إلى أديسا بابا تتكون على الأقل من وزير في الحكومة المؤقتة، فقد بدا من خلال مؤتمر آكرا بأن الملك الإثيوبي هايلي سيلاسي مستعد لاستقبال بعثة جزائرية. كما طلب من الوفد الجزائري في المؤتمر المذكور الاتصال بسفير إثيوبيا في القاهرة لضبط إجراءات هذه الزيارة ذات الأهمية البالغة...".[3]

---

[1] م. م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج: و.ش.خ: تقرير وزارة الخارجية 1960/01/05. ع.م: G007.

[2] انعقدت الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في العاصمة الليبية طرابلس ما بين: 1959/12/16 و1960/01/18، أنظر: "بيان المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية" جريدة المجاهد: عدد: 60، 1960/01/25.

[3] م. م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج: تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق.

هذه الإجراءات ستؤخذ بعين الاعتبار بعد ذلك من طرف الحكومة المؤقتة الثانية -1961/60- وذلك بفتح ممثليات عنها في بعض الدول الإفريقية المستقلة بهدف مواجهة الدعاية الفرنسية ومخططاتها بالمنطقة، وتعزيز علاقاتها بالدول الإفريقية المستقلة حديثا، مثل فتح مكتب بالعاصمة الغانية آكرا والذي سيترأسه السيد فرانتز فانون، ومكتبا آخر في العاصمة الغينية كوناكري وترأسه عمر أوصديق[1]، ومكتب باماكو -مالي- الذي أوكلت إدارته إلى بوعلام أوصديق.[2]

لقد أسهم ضغط الثورة الجزائرية على النظام الاستعماري الفرنسي بقدر كبير في استقلال العديد من بلدان القارة، والتي لم تنس فضل الجزائر عليها فردت الجميل بمساندتها للقضية الجزائرية، وسارت في مسار جمعها بالثورة الجزائرية ألا وهو مسار "محاربة الاستعمار".[3]

-2- تجاه دول آسيا:

لقد فتحت مشاركة جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغ -أفريل 1955- أبواب القارة الآسيوية أمام النشاط الديبلوماسي لوفود الجبهة بالمنطقة، حيث

1- عمر أوصديق: من مواليد منطقة القبائل انضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية 1942، عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1949/1947، ثم عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 1957 إلى 1962، كاتب دولة في الحكومة المؤقتة الأولى 1959/58، مسؤول بعثة إلى كوناكري ومستشار سياسي للمنطقة المستقلة للعاصمة -الجزائر- عين بعد الاستقلال سفيرا للجزائر في بلغاريا 1964/63، ثم في موسكو، نيودلهي وروما، أنظر.

- MOHAMED HARBI: LE FLN, op.cit, p.396

2- REDHA MALEK: op cit, p 73

3- م. م و. للأرشيف. ح.م.ج.ج: و.ش.خ: ندوة صحفية لممثلي جبهة التحرير في أوربا. خ: 06. م: 01، و: 09.

سارعت إلى إنشاء مكاتب لها بأهم دول المنطقة حيث شكلت كل من أندونيسيا الهند واليابان الدول المحورية في النشاط الديبلوماسي للجبهة في المنطقة الآسيوية. فالأولى والثانية -أندونسيا والهند- قوى هامة في الكتلة الآفروآسيوية والثالثة -اليابان- عانت من قمع الآلة العسكرية الغربية بفعل تعرضها إلى القصف بالقنابل الذرية في الحرب العالمية الثانية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

فبالنسبة لأندونيسيا فقد ـــت أبوابها للنشاط الدعائي والإعلامي لجبهة التحرير من خلال السماح لها بإنشاء مكتب لها بالعاصمة جاكارتا، كما قدمت الهبات والمساعدات للاجئين الجزائريين، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 27 سبتمبر 1958، وبرغم الضغوط والتهديدات الفرنسية لها لم تتراجع عن اعترافها بها وعن برمجة زيارة لرئيسها السيد عباس فرحات إليها في خريف 1959. بل وأكدت دعمها وموقفها المبدئي الصارم بمنحها هبة مالية ثانية بعد تلك التي منحتها للثورة والمقدرة ب: خمس مائة ألف (500000) دولار في مارس 1958.(1)

وانطلاقا من أندونيسيا عمل السيد لخضر إبراهيمي -مسؤول مكتب جاكارتا- على توسيع مجالات اتصالاته بالدول المجاورة مثل ماليزيا، التي وعدت ممثل الجزائر بالتدخل لدى حكومات الفلبين واليابان بقصد تسهيل نشاط الجبهة بهما، والحصول منهما على مواقف مؤيدة في الأمم المتحدة.

1- م.م.و.للأرشيف: م.ج.ح.م.ج.ج.: تدخل وزير الشؤون الثقافية السيد: أحمد توفيق المدني، محضر اجتماع 1959/07/01، G004.

وبخصوص الهند فقد دعمت القضية الجزائرية بفضل زعيمها جواهر
نهرو الذي عرف بتضامنه مع حركات التحرر العالمية. حيث سمح لجبهة
التحرير الوطني بفتح مكتب لها في العاصمة نيودلهي بعد الإعلان عن تشكيل
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]، والذي تركت له الحرية الكاملة في
الاتصال بالمنظمات والأحزاب الهندية وجمع الإعانات[2]، كما ساندت طرح
ومناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، غير أن الحكومة
الهندية لم تعترف بالحكومة المؤقتة رغم الطلبات المتكررة التي أرسلتها وزارة
الشؤون الخارجية للحكومة الهندية في هذا الموضوع.[3]

وفيما عدا هاتين الدولتين ظل دعم بقية الدول الآسيوية للقضية الجزائرية ضعيفا –باستثناء الدول الاشتراكية خاصة الصين الشعبية– سواء على الصعيد المادي أو المعنوي، مثل اليابان التي رغم سماحها بوجود مكتب لجبهة التحرير بها إلا أنها لم تقدم دعمها للثورة الجزائرية، وهو ما ينطبق على دول آسيوية أخرى مثل باكستان وماليزيا، أفغانستان، إيران، الفلبين، تركيا، التي رغم الرابط الديني الذي يربطها بالشعب الجزائري إلا أنها لم تساند القضية الجزائرية، وهذا بفعل وقوعها تحت الهيمنة الأمريكية والبريطانية.[4]

---

[1] REDHA MALEK. op cit. p.73.

[2] م.م.و.للأرشيف: م.م.و.ث.ج: تقرير وزارة الشؤون الخارجية، المصدر السابق.

[3] م.م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج: و.ش.خ: برقية إلى السفارة الهندية بالقاهرة، 1960/06/29، علبة: 5، ملف: 11، وثيقة: 3.

[4] م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: و.ش.خ: ندوة صحفية لممثلي جبهة التحرير في أوربا، ع: 06، م: 01، و: 09

-ثالثا- سياسة الحكومة المؤقتة.ج.ج. تجاه دول أمريكا:

أدركت جبهة التحرير أهمية القارة الأمريكية في إطار معركة تدويل القضية الجزائرية، فأنشأت مكتبا خارجيا لها في مدينة نيويورك الأمريكية سنة 1955، والذي أوكلت مهمة إدارته إلى الديبلوماسي الجزائري محمد يزيد إلى غاية شهر ديسمبر من سنة 1958، وبعد شروعه في ممارسة وظيفته الجديدة عين السيد عبد القادر شندرلي خلفا له بصفة مؤقتة، ويساعده في تأدية مهامه السيد رؤوف بوجقجي.

وتمثلت مهام هذا المكتب في التكفل بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية كندا ودول أمريكا الجنوبية، إضافة إلى تمثيل الثورة الجزائرية في الهيئة الأممية.(1)

-1- تجاه الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا عدائيا تجاه الثورة الجزائرية، وتجسّد هذا في دعمها اللاَمشروط لفرنسا التي تعتبر بالنسبة لها شريكا وحليفا إستراتيجيا، خاصة في إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي، كما تعد قوة بارزة في الكتلة الرأسمالية الغربية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد استطاعت فرنسا أن تجند حليفتها، بفعل نشاطها الدعائي وبفعل المصالح المشتركة التي تربطها بها، في هيئة الأمم المتحدة لمنع تسجيل القضية

1- ث.ج 1960/59 : تقرير وزارة الخارجية، 1960/01/05، ع.م. C012

الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، ثم بعدما أصبحت القضية الجزائرية تسجل بشكل عادي ومتكرر تغيرت مهمتها إلي لفرنسا من خلال المساعدات العسكرية في إطار الحلف الأطلسي، وهو ما يؤكده وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة في تقريره إلى الحكومة: "تلقت فرنسا الدعم منذ البداية من كل دول الحلف الأطلسي، وكانت هذه الدول بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تصوت لفائدة فرنسا في هيئة الأمم المتحدة..."(1).

لذا فقد سعت الحكومة المؤقتة إلى محاولة كسب بعض الشخصيات الأمريكية –مثل السناتور الأمريكي جون كينيدي–، سعيا منها لإحداث تحول في الموقف الأمريكي يصبح أقل عداءا ولم لا إقناعها بالضغط على الحكومة الفرنسية، ضمن إستراتيجية الحكومة المؤقتة الساعية إلى عزل فرنسا عن حلفائها الطبيعيين.

كما شمل نشاط مكتب نيويورك العمل على كسب تأييد النقابات العمالية والطلابية، للتأثير على الرأي العام الأمريكي خاصة بين الفئات المثقفة والعمالية، كما عملت الحكومة الجزائرية على استغلال العلاقات الحسنة التي تربطها ببعض الدول العربية لصالح تطوير الموقف الأمريكي، عن طريق حث الحكومات العربية على التدخل لدى السفراء الأمريكيين، كما ستأتي محادثات السيد عبد القادر شندرلي بالسناتور جون كينيدي في آوت 1960 لتساهم في بدء

1- م.م.و للأرشيف: خ: تقرير وزير الخارجية م.ل دباغين إلى الحكومة المؤقتة، ع.ج، 1959/10/02، ع:05، م 04، و:10.

تحول الموقف الأمريكي من العداء إلى القبول بفكرة منح الشعب الجزائري حق تقرير المصير[1].

والحقيقة أن هذا النشاط الحثيث وتغير المعطيات الدولية أدّى إلى تغير الموقف الأمريكي بالتدريج، فالولايات المتحدة ستقلقها السياسة الفرنسية في حرب الجزائر، بل وأصبحت ترى بأنها تهدد مصالحها ومصالح الغرب كله إذا استمرت[2]، في مقابل سعي الاتحاد السوفياتي لتبنّي "كفاح الشعوب" وبالتّالي المد الاشتراكي في الدول العربية، فالعلاقات السوفياتية العربية خاصّة مع الجمهورية العربية المتحدة والعراق شهدت تطورا مطردا منذ تدخل الاتحاد السوفياتي إلى جانب مصر في "العدوان الثلاثي" عليها سنة1956.[3]

كما حرصت الحكومة المؤقتة من خلال ممثلها بنيويورك على إسماع صوتها للرأي العام الأمريكي كلما سنحت الفرصة بذلك، من خلال حضور المؤتمرات والندوات العالمية التي تقام بها، مثل حضور السيد عبد القادر شندرلي في المؤتمر العالمي الخامس للبترول ماي\جوان 1959[4]، والذي استغله لطرح رؤية الحكومة المؤقتة الجزائرية حول مسألة بترول الصحراء الجزائرية، وكذا

---

[1] م.م.و.للأرشيف: م.ج.ح.م.ج.ج.: و.ش.خ: تقرير عن لقاء شندرلي مع جون كينيدي 1960/08/16، ع:05، م:06، و: 03.

[2] م.م.و.للأرشيف: م.ج.ح.م.ج.ج.: و.ش.خ: تقرير وزير الخارجية م.ل دباغين إلى الحكومة المؤقتة ج.ج، 1959/10/02، ع: 05، م: 04، و: 10.

[3] م.م.و.للأرشيف: م.ج.ح.م. جوزير الخارجية.م.ل دباغين إلى الحكومة المؤقتة.ج.ج، 19/10/02. أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص 284.

[4] م.م و.للأرشيف: م.م.و.ث.ج 1960/59. تقرير وزارة الخارجية، 1960/01/05. المصدر السابق

مساهمته في الاحتفال بيوم إفريقيا الموافق لـ: 1959\04\15 والذي رفع فيه العلم الجزائري لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أمريكا كلها، وكذا حضور معرض الثقافات الأجنبية في آوت 1959.(1)

-2- تجاه دول أمريكا اللاتينية:

يفوق عدد دول أمريكا اللاتينية العشرين وهو ما يشكّل أهمية كبيرة عند التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبفضل النشاط الدعائي الفرنسي الكبير والتوجه الغربي الرأسمالي لدولها، والتغلغل الأمريكي بها، وللروابط الاقتصادية والثقافية المتينة التي تربطها بفرنسا، فإنّ هذه المنطقة تجنّدت إلى جانب فرنسا في صراعها الديبلوماسي ضد جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة.

لهذه الاعتبارات الهامّة أدركت البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني بقيادة السيد محمد لمين دباغين(2)، الأهمية البالغة لهذه المنطقة من أمريكا، فأوفدت لها وفودا جابت دولها، وهذا لتحقيق مجموعة من أهداف ثلاثة:

- صد الدعاية الفرنسية النشيطة بهذه الدول.
- التعريف بأبعاد القضية الجزائرية.

1- م.م.و.للأرشيف: م.م.و.ث.ج 1960/59: نفس المصدر.

2- ترأس البعثة الخارجية –بالقاهرة– السيد محمد خيضر من 1954 إلى 1956، ومنذ 1956 ترأسها السيد م.ل دباغين بقرار من مؤتمر الصومام في 1956/08/20، ثم لما أنشئت المصالح الوزارية في أفريل 1958 ترأس السيد دباغين مصلحة الشؤون الخارجية، ثم وزارة الشؤون الخارجية بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، محمد يزيد ورضا مالك: مقابلتين سابقتين.

- العمل على تنوير الرأي العام الأمريكي اللاتيني وكسب تأييد شخصيات سياسية وأصدقاء جددا للقضية الجزائرية، ترتكز عليهم ديبلوماسية الثورة، تمهيدا لكسب دعم هذه الدول.[1]

وفي هذا الإطار تندرج زيارة وفد جبهة التحرير المتكون من عباس فرحات وعبد الرحمن كيوان إلى دول أمريكا اللاتينية في سبتمبر 1956، حيث زار الوفد كلا من فنزويلا، باناما، المكسيك، ثم توجه الوفد إلى نيويورك، ثم الزيارة الثانية في جويلية\أوت 1957 لوفد الجبهة المتكون من السيد عباس فرحات وآيت حسن رفقة مترجم تونسي-تريكي-[2]، حيث زار فيها الوفد دولة الأرجنتين.[3]

كما خصّ مكتب نيويورك، هذه المنطقة بالنشاط الإعلامي والدعائي لصالح الثورة الجزائرية، ونظرا لكثرة انشغالات مكتب نيويورك والنشاط الكبير للدعاية الفرنسية بدول أمريكا اللاتينية، لذلك كانت وزارة لشؤون الخارجية تعتزم فتح مكاتب لها في بعض دولها، لكن التعليمة الحكومية الصادرة في 10 جويلية 1959 جمدت عملية فتح مكاتب خارجية جديدة.[4]

1- م.م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج.: مداخلة عباس فرحات 1959/07/03، G004.

2- م.م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج.: و.ش.خ: تقرير وزير الخارجية، G007.

3- يذكر السيد عباس فرحات بأن زيارته توقفت عند الأرجنتين لاستدعائه من طرف لجنة التنسيق والتحكيم للفصل في الخلاف بين كريم بلقاسم وعبان رمضان، لمزيد من التفصيل أنظر: م.م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج.: مداخلة عباس فرحات 1959/07/03، نفسه، و:

- BEN JAMIN STORA, ZAKIA DAOUD-FERHAT ABBAS UNE AUTRE ALGERIE, ALGER, CASBAH EDITIONS, 1995, P284.

4- م.م.و.للأرشيف: م.م.و.ث.ج 1960/59: تقرير وزارة الخارجية، 1960/01/05، المرجع السابق.

قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1959 بشن حمل دعائية في دول أمريكا اللاتينية، أحرزت نجاحا معتبرا أكسبها تعاطف بعض الشخصيات التي انتظمت في لجان مساندة مثل "اللجنة الشيلية من أجل الجزائر" التي ترأسها السيد عمر بوميفيرا.[1]

لقد ارتكز تحرك الحكومة المؤقتة في منطقة أمريكا الجنوبية على شخصيات من أصول عربية أعلنت عن تعاطفها مع القضية الجزائرية واستعدادها لتأسيس لجان مساندة ومكاتب خارجية للجبهة، من هذه الشخصيات نذكر: فاتيح آغا بوعياد في البرازيل والذي اصبح مراسلا لمكتب نيويورك بريو ديجانيرو البرازيلية، وعمر بوميفيرا في العاصمة الشيلية سانتياغو.

في تقريره إلى الحكومة المؤقتة أكد وزير الخارجية السيد محمد لمين دباغين على أهمية المنطقة وضرورة ترقية الحضور الديبلوماسي للثورة بها، حيث قال: "تكتسي أمريكا اللاتينية أهمية كبيرة لعدد دولها –عشرون دولة–، لذلك ينبغي إيجاد بعثة دائمة تركز نشاطها على هذه المنطقة، وعدم الاكتفاء بمراسل –فاتيح آغا بوعياد–... لم تهمل فرنسا هذه المنطقة، حيث تربطها بها علاقات متينة ومتنوعة، ديبلوماسية واقتصادية بالخصوص، وهذا لأهمية أصوات دولها في الأمم المتحدة، وهو الهدف الذي أرسل من أجله بين PINEAU وجاكينو JACQUINOT... وعلى العموم هناك إمكانيات للتصدي للدعاية الفرنسية،

---

[1] 1- لمزيد من التفصيل حول نشاط مكتب نيويورك أنظر: نشاط المكاتب الخارجية، قسم أمريكا في الفصل الرابع.

والدليل أننا تلقينا العديد من المراسلات من إخواننا العرب... وجنوب أمريكيين، أعربوا لنا عن تضامنهم مع قضيتنا... إنّ جولة عباس فرحات وآيت حسن مهدت لنا الظروف للنشاط بهذه المنطقة... ولهذا الغرض ينبغي فتح مكتب خارجي بميكسيكو أو بيونس أيرس، توكل مهمته إلى شخص يتقن اللغة الإسبانية..."(1)

ولأجل الارتكاز على دعم السفارات العربية المعتمدة في دول أمريكا اللاتينية، طلب مسؤول مكتب مدريد مرارا من المسؤولين المغاربة فتح سفارة للمملكة المغربية بإحدى دول أمريكا الجنوبية بقصد تطوير العلاقات الاقتصادية مع الشمال الإفريقي، وهو ما سيسمح بتعزيز موقع الحكومة المؤقتة في دول المنطقة بالاعتماد على ديبلوماسية الدول الشقيقة.(2)

-رابعا- سياسة الحكومة المؤقتة.ج.ج تجاه الدول الاشتراكية:

تميّزت العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بانقسام العالم إلى كتلتين أيديولوجيتين متصارعتين، كتلة اشتراكية شرقية بزعامة الاتحاد السوفياتي وكتلة غربية رأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى تجدد الحرب الباردة، التي كانت قد بدأت بوادرها منذ انتصار الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917، بظهور النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، ثم هدأت خلال فترة الحرب العالمية الثانية – 1945\39 للتحالف الكبير الذي

1- م.م.و للأرشيف، م.ح.م.ج.ج.، و.ش.خ: تقرير وزير الخارجية، G007، المصدر السابق

2- م.م.و للأرشيف، م.ح.م.ج.ج.، و.ش.خ: تقرير وزير الخارجية، G007، المرجع السابق

جمع بين الاتحاد السوفياتي وبريطانيا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، انتشرت ظاهرة التحالفات التي ميزت العلاقات الدولية نتيجة هذا الصراع الأيديولوجي.

هذه الظروف الدولية المكهربة والملّغمة دفعت جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة إلى انتهاج سياسة دولية طابعها الحياد بين القوى المتصارعة، ولم تعلن عن اعتناقها أيا من الأيديولوجيتين المتصارعتين، رغم تلقيها الدعم المادي والمعنوي من لدن بعض الدول الاشتراكية وعلى فقدانها لاستقلاليتها وطابعها التحرري المحض.

لكن رغم انتهاجها لسياسة الحياد في العلاقات الدولية إلا أن ذلك لم يمنعها من التمييز بين الدول المساندة –بعض الدول الاشتراكية– وبين الدول المعادية للثورة الجزائرية والمساندة لفرنسا، والمتمثّلة أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا عموما[1].

1- تجاه الاتحاد السوفياتي:

يعتبر الدعم المبدئي للاتحاد السوفياتي والنظم الشيوعية لحركات التحرر في العالم، أساسا هاما في سياستها الخارجية، انطلاقا من إيمانها بضرورة تصدير الثورة للقضاء على النظم الرأسمالية الاستعمارية، ثم تصدير الشيوعية إلى تلك البلدان في مرحلة ثانية.

---

[1] "قضية الجزائر أمام سياسة المعسكرات الدولية"، المجاهد. عدد 21، 1958/04/01.

غير أن موقف الاتحاد السوفياتي من الثورة الجزائرية ظل يراوح مكانه في إطار التردد من 1954 إلى غاية نهاية 1957، حيث أنه في سنة 1956 كان يفضل إقامة حكومة فرنسية يتحالف فيها الشيوعيون والاشتراكيون، على تأييد القضية العادلة للشعب الجزائري، وهذا أملا منه في تغيير الاتجاه العام للسياسة الفرنسية تجاه الولايات المتحدة وحلف الشمال الأطلسي.

كما عبّر وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في ماي 1956 عن "رغبة بلاده في بقاء فرنسا في الجزائر... بشرط أن يكون الحل مرضيا للجزائريين والفرنسيين"، وهو ما عُدّ مغازلة واضحة لحكومة الاشتراكي الفرنسي غي مولي.

ففي إطار تكيفه مع المتغيرات الدولية في إطار صراعه الأيديولوجي مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما، أبدى الاتحاد السوفياتي فتورا في مواقفه من القضية الجزائرية، ومرد ذلك أن فرنسا أرادت إيهامه بأنها بصدد انتهاج سياسة دولية مستقلة عن تلك التي تنتهجها الولايات المتحدة، أملا من الفرنسيين في كسب دعم أمريكي أكبر في حرب الجزائر، ومن جهة ثانية ربح الاتحاد السوفياتي الطامح إلى إخراج فرنسا من طوق المعسكر الغربي الأمريكي، وإحداث شرخ يضعف من قوة الكتلة الغربية وحلف الشمال الأطلسي، كما ترجع خلفيات هذا الموقف السوفياتي إلى تخوفه من إمكانية حلول الولايات المتحدة الأمريكية محل فرنسا في الجزائر في حال انسحابها منها، وكذا للتقارب الذي حدث في فرنسا بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي والذي يصبو إلى تكوين جبهة شعبية في فرنسا، وهو ما دفع الحزب الشيوعي الفرنسي إلى منح موافقته الكاملة على السلطات الاستثنائية الممنوحة للاكوست في الجزائر.

لكن الموقف السوفياتي سيتغير مع نهاية 1957 وبداية 1958 بفعل عوامل ذات صلة بتطور الثورة بالداخل وأخرى متعلقة بالتطورات الدولية ويمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- تطور الثورة داخليا مما حذا بالجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها لسنة 1957 إلى إصدار لائحة بخصوص الجزائر تضمنت الدعوة إلى حل سلمي للقضية الجزائرية.

- انتشار صدى الثورة التحريرية وتزايد التضامن الآفروآسيوي مع كفاح الشعب الجزائري.

- اهتمام جمهورية الصين الشعبية بكفاح الشعب الجزائري ودعمه ماديا ومعنويا. وهو الدعم الذي سيتطور بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واعترافها بها سنة 1958.(1)

- جهود بعض الحكومات العربية مثل الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة لدى حكومة وسفراء الاتحاد السوفياتي، وهذا بطلب من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، للتأكيد (للسوفيات) على وزن الثورة لدى أقوى الأنظمة العربية، وكذا أهمية دعم الثورة الجزائرية في مد جسور الصداقة والتعاون العربي السوفياتي.

1- HENRI ALLEG: LA GUERRE D'ALGERIE, T II, PARIS, TEMPS ACTUEL, 1981, PP. 582-585.

كل هذه التطورات والمساعي العربية توجت بتحولات هامّة في الموقف السوفياتي، بدءا بإبدائه الاهتمام بالقضية الجزائرية ثم تقديمه الدعم المادي للاجئين ولجيش التحرير الوطني، وهو ما تمّ الاتفاق عليه إثر زيارة وفد عن الحكومة المؤقتة إلى الاتحاد السوفياتي بقيادة بن يوسف بن خدّة في 13 أكتوبر 1959 ولقائه بالأمين العام بالنيابة للحزب الشيوعي السوفياتي.[1]

هذا وسيتضاعف الدعم السوفياتي للثورة الجزائرية تتويجا باعترافه بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أواخر سنة 1960، بفعل الانعكاسات الإيجابية التي أحدثتها مظاهرات 11 ديسمبر 1960 على الصعيد الدولي، والتي أدت بالأمم المتحدة إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وهو ما سيدفع الاتحاد السوفياتي والمجموعة الدولية لاتخاذ مواقف أكثر إيجابية تجاه قضية الشعب الجزائري.[2]

لقد عمدت ديبلوماسية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال 1959\58 من خلال الوفود والزيارات التي جابت بلدان الكتلة الشرقية لتأكيد دعم هذه الدول للثورة الجزائرية، في موازاة الدعم الغربي لفرنسا في حربها ضد جيش وجبهة التحرير الوطني.[3]

وبخصوص موقف الديمقراطيات الشعبية –دول أوربا الشرقية– فإنه لا يختلف كثيرا عن الموقف السوفياتي، بحكم النفوذ الكبير للأخيرة على دولها.

1- MOHAMED HARBI LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION, op cit, p 517

2 - MOHAMED LEBJDAOUI VERITE SUR LA REVOLUTION ALGERIENNE PARIS Ed GALLIMARD, 1971 op cit, p 211

3- م و للأرشيف، م ح م ج، تدخل السيد لخضر بن طوبال، 1959/10/03، G007

بل وأعطت عدد من دول أوربا الشرقية الأولوية في علاقاتها مع الجزائر للحز الشيوعي الجزائري (P.C.A)، الذي بقي يعارض جبهـة التحرير ويرفض حل هيئاته، وفتحت له مكاتب للدعاية ضد خصمه جبهـة التحرير الوطني مثل مكتب برلين بألمانيا الشرقية الذي ترأسه رشيد دالي باي، ومكتب موسكو الذ ترأسـه العربي بوهالي. مما أعاق عمليـة فتح الجبهـة لمكاتب خارجيـة لها بهذ الدول، لكن لم يمنعها من إرسال بعثات قام بها السيد حاج يعلى الذي زار عدة دول في مناسبتين ما بين جويلية وأكتوبر 1959، والتي شملت كلا من: ألمانيـا الشرقية الديمقراطيـة- بولونيـا، تشكوسلوفاكيا، بغـرض الاتصـال بمسؤوليها وكسب تأييد دولهم لصالح القضية الجزائرية.

وفي انتظار التحولات التي ستغير الموقـف السوفياتي ومنـه تغيير مواقـف هذ الدول، ركزت الحكومة المؤقتة في حركتها الدبلوماسية في اتجاه دول أوربا الشرقية على توفير الدعم المادي، هذا الدعم الذي اقتصر على ألمانيـا الشـرقية والـذي تمثل في تقديم مساعدات مادية للاجئين والطلبة الجزائريين.(1)

لقد رفضـت دول الكتلـة الشـرقية منـذ البدايـة الاعـتراف بالحكومـة المؤقتـة وفضلت دعم الثورة ماديا دون الاعتراف الرسمي بها، هـذا الموقـف سيتغير منذ نهايـة سـنة 1960 فبعـد الاعـتراف السـوفياتي بالحكومـة المؤقتـة الجزائريـة، ستعترف بدورها هذه الدول بالحكومة الجزائرية خلال سنة 1961، لظهور بـوادر حل القضية الجزائرية من خـلال القـرارات الأمميـة ومـن خـلال الشـروع في أول

1- م م و للأرشيف، م م و ث ج: 1960/59، تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق

مفاوضات رسمية بين وفد الحكومة المؤقتة ووفد الحكومة الفرنسية في محادثات إيفيان الأولى في 20 ماي 1961. وهو ما يعني مراعاة مصالحهم مع الدولة الجزائرية المرتقبة وعدم تضييع الفرصة.[1]

2- تجاه جمهورية الصين الشعبية:

تعتبر جمهورية الصين الشعبية من أوائل الدول الاشتراكية التي سارعت إلى مساندة الثورة الجزائرية والاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958[2]، ثم مبادرتها بتقديم دعوة رسمية لزيارتها، وهو ما أتاح للوفد الجزائري- المتشكل من السيدين بن يوسف بن خدّة ومحمود شريف خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1958[3] - فرصة التحادث مع الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، وقد أعطت هذه الزيارة دفعا قويا للعلاقات الجزائرية الصينية[4]، وعند تقييمها لأهمية الحدث اعتبرت جريدة المجاهد الزيارة "طورا جديدا في تاريخ علاقاتنا الدولية مع الخارج."[5]

ثم زيارة البعثة العسكرية الجزائرية إلى الصين بقيادة كاتب الدولة عمر أوصديق، والتي تشكلت من تسعة ضباط، وهي زيارة جاءت تلبية لدعوة رسمية

---

[1] عد إلى تقرير السيد بن حبيلس حول العلاقات بين الحكومة المؤقتة والدول الاشتراكية في

- MOHAMED HARBI LES ARCHIVES, op.cit, p:491.

[2] عد إلى تقرير عن المحادثات الجزائرية الصينية 1959/10/04، في:

- MOHAMED HARBI LES ARCHIVES, op.cit, p 525.

[3] م.م.و.ل: م.م.و.ث.ج: تقرير وزارة الخارجية 1959/58، ع.02، م:15.

[4] م.م.و للأرشيف: م.ح.م.ج.ج.: تدخل السيد بن يوسف بن خدة، 1959/10/02، G007.

[5] نهضة الصين أو معجزة الشعوب المتحررة، جريدة المجاهد، عدد:33، 1958/12/08، و"الجمهورية الصينية العتيدة قوة جديدة تكسبها الجزائر"، المجاهد، العدد34، 1958/12/24.

باسم الحكومة الصينية من نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع، يوم 30 مارس 1959 ودامت أسبوعين كاملين، "درست خلالها تجارب قادة الصين وجيشها وشعبها في الحرب الثورية التي خاضها الشعب الصيني ضد الاستعمار وإمكانية الاستفادة من خبرات القادة الصينيين وتجاربهم في تطوير الكفا الثوري الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي". (1)

ثم جاءت الزيارة الثانية للسيد بن يوسف بن خدّة في أكتوبر 1959 لضبط حاجيات جيش التحرير الوطني وطرق التموين والإمداد. (2)

هذا التطور في العلاقات الصينية الجزائرية ستجسده زيارة رئيس الحكومة المؤقتة ليتضاعف الدعم الصيني بعد ذلك في شكل أسلحة ومساعدات للاجئين بما قيمته 25 مليار فرنك، كما ساهمت الصين في تكوين إطارات عسكرية جزائرية. (3)

إن تركيز ديبلوماسية الثورة على كسب الدعم الصيني إنما يندرج ضمن السعي للحصول على أصدقاء أقوياء يقفون إلى جانب الثورة الجزائرية. فالصين الشعبية قوة بشرية هائلة وهي إضافة إلى ذلك قوة نووية، وتحقيقا لنوع من التوازن بين القوتين المتصارعتين في حرب الجزائر على صعيد الدعم الدولي.

1- البعثة العسكرية للصين الشعبية تعزز التضامن العملي بين شعبي الصين والجزائر، المجاهد، العدد 39، 1959/04/02

2- التقرير السابق في:

- MOHAMED HARBI LES ARCHIVES, op cit, p 525

3- ABBAS FERHAT AUTOPSIE DE LA GUERRE D'ALGERIE, op cit, p 251

فرنسا تتلقى دعما لا مشروطا من قبل دول حلف الشمال الأطلسي، لذلك فقد عدت الحكومة المؤقتة مسألة المراهنة على قوة الصين بمثابة الحل الذي سيجعل الغرب يعيد كل حساباته ويلجأ إلى التسوية السلمية خوفا مما هو أسوأ. والذي عبر عنه السيد محمد لمين دباغين بالحرب العالمية.[1]

3- تجاه جمهورية يوغسلافيا:

وبدورها فإن جمهورية يوغسلافيا دعمت الثورة الجزائرية لكن دون أن تقدم على الاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد ظل موقفها حبيس الموقف السوفياتي والمصالح المشتركة التي تربطها بفرنسا. فرغم دعوة الحكومة اليوغسلافية لرئيس الحكومة المؤقتة لزيارة بلغراد وتأدية هذا الأخير زيارة في 12 جوان 1959، وتقديم المساعدات المادية لجيش وجبهة التحرير الوطني واللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب: فقد أكدت الحكومة الفيدرالية اليوغسلافية على عدم اعترافها بالحكومة الجزائرية عقب التصريح الذي أدلى به السيد عباس فرحات إثر زيارته لبلغراد وإصدار بيان مشترك بين حكومتي البلدين، والذي عده عباس فرحات بمثابة اعتراف رسمي بالحكومة المؤقتة، إلا أن الحكومة اليوغسلافية أصدرت توضيحا تضمن نفيها لأي اعتراف بالحكومة الجزائرية، ومرد ذلك تفضيل يوغسلافيا المصلحة الاقتصادية التي تربطها بفرنسا. والمتمثلة أساسا في ارتفاع حجم تبادلها التجاري معها، حيث شهدت

---

[1] م م و للأرشيف، ح م ج ج، و.ش.ح، تقرير م.لمين دباغين إلى الحكومة والقادة العسكريين، 1959/10/02، المصدر السابق.

ارتفاعا مذهلا ما بين 1955 و1958 بنسبة فاقت 100%. فمن سبعة ملايير س 1955 إلى خمسة عشر مليار سنة 1958، ثم إلى ستة عشر مليار سنة 1960، وهي أسباب كافية لتوضيح سبب التحفظات اليوغسلافية من مسألة الاعترا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

وبغض النظر عن عدم الاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة فإن الطرف الجزائري قيم الزيارة بالإيجابية وهو ما يمكننا الإطلاع عليه من خلال تقرير السياسة العامة للسيد عباس فرحات، وهو ما أكدته بدورها جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني. خاصة ما يتعلق بتأكيد الحكومة اليوغسلافية في التصريح المشترك على "التفاوض بين الحكومة الفرنسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الناطقة باسم الشعب الجزائري هو الوسيلة الوحيدة لإيقاف القتال"، وأرجعت كل ذلك إلى "أن يوغسلافيا كانت هي أوّل بلد أوربي عبر عن مساندته للكفاح التحريري الجزائري، بمثل هذه القوة، وبمثل هذه الصراحة، وبمثل هذا الحماس، وبمثل هذه الرسمية. نحن لا نشك أن الأمة اليوغسلافية، إذ تفعل ذلك. فلأنها تعرف أن كفاحنا شبيه بالكفاح الذي قادته المقاومة اليوغسلافية، وعلى رأسها المارشال تيتو ضد الاحتلال الأجنبي".[2]

1- يذكر الأستاذ محمد بجاوي بأن جمهورية يوغسلافيا اعترفت واقعيا –وليس قانونيا– بالحكومة المؤقتة الجزائرية في 12 جوان 1959. لتفصيل أكثر عد إلى. محمد بجاوي. جدول البلدان التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. دراسات وبحوث الملتقى الأول حول تطور الديبلوماسية. م.و.د.ب.ح.و.ث. أول نوفمبر 1954. المرجع السابق، الملاحق، ص: 166.

2- "يوغسلافيا أول بلد أوربي يتحدى تهديدات ديبري ويؤكد رسميا تضامنه مع الجزائر"، جريدة المجاهد 44، 1959/06/14.

وبعد اعتراف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة في أواخر 1960، وبعد محادثات ومساعي جادة وفعالة من لدن مسؤولي الحكومة الجزائرية(1)، اعترفت الحكومة اليوغسلافية بالحكومة المؤقتة في 14 أفريل 1961.(2)

خامسا- سياسة الحكومة المؤقتة تجاه دول غرب أوربا:

تنتمي دول غرب أوربا عموما إلى المعسكر الغربي الرأسمالي، وتعد من أبرز دول حلف الشمال الأطلسي، التي دعمت فرنسا في حربها عسكريا وديبلوماسيا ضد جبهة وجيش التحرير الوطني، تميز موقفها بالعداء الفاضح تجاه القضية الجزائرية.

استهدفت سياسة جبهة التحرير في نشاطها الديبلوماسي تجاه دول غرب أوربا محاولة ضرب روابطها القوية مع فرنسا، ثم العمل على عزلها عن حلفائها الطبيعيين في القارة، مّما يؤدي إلى إضعاف موقفها دوليا، وتسهيل تدويل القضية الجزائرية بإخراجها من الإطار الفرنسي إلى الإطار الدولي.

وتتمثل وسائل تحقيق هذه الأهداف في:

- إنشاء مكاتب خارجية بأوربا الغربية تكون بمثابة نقطة ارتكاز في نشاطات وتحركات قادة الجبهة في أوربا الغربية، واستغلال حرية التعبير والاجتماع التي تتمتّع بها دولها للدعاية وشرح أبعاد القضية الجزائرية، وجلب

1- خاصة زيارة رئيس الحكومة عباس فرحات إلى يوغسلافيا في 1959/04/12، عد إلى: المجاهد، نفسه.

2- المجاهد: عدد:45، 1961/06/29.

الدعم المادي من لدن المنظمات غير الحكومية بالخصوص، والاتصال بالبرلما والمسؤولين والنقابات العمالية والطلابية، بغرض تغيير وجهة الرأي العا الأوربي وآرائه إزاء "حرب الجزائر"، وفي هذا الإطار أنشأت جبهة التحرير الوطني منذ منتصف 1957 عدّة بعثات في دول غرب أوربا، في كل من لند وترأسها السيد محمد كلّو، وفي بون وترأسها السيد آيت حسن الذي سيخلف في أواخر سنة 1958 السيد حفيظ كرمان[1]، وفي روما وترأسها صالح محبوبي الذي سيخلفه السيد طيب بولحروف، وفي سويسرا: ترأسها عمر خوجة، وفي مدريد: وترأسها بوقادوم، وفي ستوكهولم ترأسها محمد شريف ساحلي.[2]

– الإعلام والدعاية: يعتبر النشاط الإعلامي والدعائي أهم رهان ركّزت عليه مكاتب جبهة التحرير بأوربا الغربية، أملا في إحداث التحول في موقف الرأي العام بها، وصد الدعاية الفرنسية النشيطة بها. فمن الأنشطة الإعلامية حرصت هذه المكاتب على توزيع جريدة المجاهد اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني. إضافة إلى توزيع بيانات الحكومة وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والمتعلقة بتطورات القضية الجزائرية، كما ساهم ممثلوها في مداخلات

1- مزيان آيت حسن: اشتغل محاميا في مدينة قسنطينة، وفي شهر ماي 1956 التحق بتونس حيث عينته جبهة التحرير الوطني ممثلا لها. قام بعدة جولات ونشاطات في البلدان العربية الأوروبية والأمريكية، ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم ممثلا للحكومة المؤقتة في العاصمة الألمانية الغربية بون. أقلق بنشاطه الدؤوب المصالح السرية الفرنسية فخططت لاغتياله يوم 05 نوفمبر 1958 أمام مقر السفارة التونسية ببون. لكنه نجا من الموت رغم تلقيه لثلاث رصاصات، ثم عين مديرا للديوان السياسي لوزارة القوات المسلحة. توفي يوم 24 أفريل 1959. لمزيد من التفصيل عد إلى: "الأخ مزيان آيت حسن في ذمة الله. المجاهد عدد41. 1959/05/01.

2- REDHA MALEK op cit. p 73

وندوات في إطار المؤتمرات والمحاضرات التي تنظمها بعض الجامعات والتنظيمات المعادية للاستعمار، مثل جمعية "إفريقيا" في الجامعة السويسرية، يضاف إلى كل ذلك القيام بحملات لجمع الإعانات والهبات من المنظمات الإنسانية، وكذا اللقاءات التي يعقدها رؤساء المكاتب الخارجية مع الشخصيات السياسية والاقتصادية والنقابية بقصد توضيح الموقف الجزائري وإرساء علاقات وطيدة مع الشخصيات الفاعلة في المجتمعات الأوربية.(1)

وتمثل النشاط الدعائي في التنديد بالأعمال الإجرامية للمنظمة الإرهابية الفرنسية "اليد الحمراء" والمخابرات الفرنسية(2)، التي قامت في أفريل ونوفمبر 1959 بسلسلة من العمليات التي استهدفت أنشط وأبرز ممثلي الحكومة المؤقتة بأوربا الغربية، مثل محاولة اغتيال السيد طيب بولحروف في جويلية 1959 ومحاولة اغتيال السيد آيت حسن في بون في 05 نوفمبر 1959، وكذا التخطيط لاغتيال مسؤول مكتب لندن السيد محمد كلّو وعمليات أخرى استهدفت إطارات في صفوف الثورة.(3)

كما شملت الحملات الدعائية لمكاتب الثورة بأوربا الغربية التنديد والتشنيع بمشاركة الشباب الأوربي في الحرب القذرة التي تشنها القوات الفرنسية ضد الشعب الجزائري، وفي هذا الإطار شنّ مكتبا بون وسويسرا حملات ضد تجنيد

1- م.م.و للأرشيف: م.م.و.ل.ج. تقرير وزارة الخارجية ع2، م15، المصدر السابق.

2- لمزيد من التفصيل عد إلى: نشاط المكاتب الخارجية، القسم الأوربي، مكتبي بون وسويسرا

3- لمزيد من التفصيل عد إلى نشاط المكاتب الخارجية: مكاتب القسم الأوربي، مكتب بون، روما، عد إلى: م.م.و للأرشيف، م.م.و.ل.ج. تقرير وزارة الخارجية ع2، م15. نفسه، و:

- REDHA MALEK, op cit, p 74

الشباب الألماني والسويسري في فرق اللفيف الأجنبي في مارس 1959، والسعي لإنشاء لجان ضد تجنيد الشباب السويسري ضمن هذه الفرق.(1)

– العمل على ربط علاقات متينة بكل الأوساط الفاعلة في المجتمعات الأوربية، مثل الشخصيات السياسية، الاقتصادية، النقابية، الجامعية والدينية، وهو ما برع فيه مسؤول مكتب روما السيد طيب بولحروف، ومسؤول مكتب بون آيت حسن ومسؤول مكتب لندن محمد كلو، والسيد محمد شريف ساحلي بالنسبة لمكتب ستوكهولم.(2)

– التركيز على العامل الإنساني في مخاطبة الرأي العام الأوربي لإيقاظ وتحريكه للمساهمة في تقديم الإعانات للاجئين الجزائريين، وذلك بإظهار مأساة هؤلاء الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في تونس والمغرب الأقصى.

– ارتكزت بعثات جبهة التحرير الوطني في نشاطها بأوربا الغربية على دعم الحضور الديبلوماسي العربي بها، ولعل خير دليل على ذلك اتخاذها من سفارات البلدان العربية بالعواصم الأوربية ملجأ لها، خاصة في سفارات كل من تونس والمغرب الأقصى والجمهورية العربية المتحدة.(3)

وفي حال تعرض الجزائريين إلى مضايقات السلطات الأوربية يتحرك مسؤول البعثة الجزائرية باتجاه السفراء العرب للتدخل وإنقاذ الموقف، وهو ما حدث في

1- لمزيد من التفصيل عد إلى: نشاط المكاتب الخارجية: القسم الأوربي، نشاط مكتب سويسرا.

2- م.م.و.للأرشيف: م.م.و.ث.ج 1960/59: تقرير وزارة الخارجية، نفسه

3- REDHA MALEK op cit p 73

ألمانيا لما شرع في معاملة الجزائريين بطريقة تختلف عن تلك المعتمدة في التعامل مع بقية اللاجئين فكان تدخل سفراء الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة المغربية، والجمهورية العراقية[1]، هذه المبادرة أثمرت نتائج جد إيجابية لصالح الجالية الجزائرية بألمانيا، لأنها لفتت نظر الحكومة الفيدرالية الألمانية إلى التضامن العربي تجاه الشعب الجزائري وتأثر العالم العربي للتغيير المفاجئ لمعاملة الحكومة الألمانية للجزائريين المقيمين بها.

وصرّح الناطق باسم الحكومة الألمانية "بأن ألمانيا تبقى على الحياد فيما يتعلق بالقضية الجزائرية" كما وعد بأن تبذل السلطات الألمانية مجهودها من أجل أن يعامل اللاجئون الجزائريون على قدم المساواة مع اللاجئين الآخرين طبقا للدستور.[2]

هذا الموقف العربي المشرف والمساند لنضال الشعب الجزائري في الداخل والخارج كان بمثابة ترجمة صادقة للروابط المتينة التي تجمع الشعب الجزائري بالأمة العربية، كما أنه نتاج حسن توظيف وحنكة ديبلوماسية من لدن ديبلوماسيي الحكومة المؤقتة، لتجنيد العرب خلف القضية المصيرية للشعب الجزائري.

- قيام مسؤولي المكاتب الخارجية بزيارات إلى البلدان التي ليس بها مكاتب لجبهة التحرير، بغرض دحض المغالطات والإشاعات التي تعمل مصالح

1- المبادرة كانت من طرف كل السفراء العرب المعتمدين في بون، وهم سفراء: الجمهورية العربية المتحدة المغرب، تونس، العراق، لبنان، السودان، العربية السعودية، اليمن، والأردن. م.م.و. للأرشيف: م.م.و.ث.ج 1960/59: المصدر السابق

2- م.م.و للأرشيف م.م.و.ث.ج 1960/59: تقرير وزارة الخارجية، نفس المصدر.

الاستخبارات الفرنسية على نشرها والترويج لها، وبهدف شرح أبعاد موقف الحكومة المؤقتة من "الصراع الجزائري الفرنسي" ورؤيتها للحل الأنجع والحتمي للقضية الجزائرية، من ضمن هذه الزيارات تلك التي أداها مسؤول مكتب ستوكهولم السيد محمد شريف ساحلي إلى كل من فنلندا، النرويج والدانمارك في أفريل، جوان وسبتمبر 1959.

- الحرص على المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تحتضنها بلدان غرب أوربا، لتعزيز الموقف الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ودحض الدعاية الفرنسية. وربط علاقات وطيدة بالمنظمات والشخصيات الأوربية، ومن ضمن هذه المؤتمرات والندوات التي ساهم فيها ممثلو الجزائر بأوربا الغربية نذكر ما يلي:

- المؤتمر العالمي للسلم: انعقد بالعاصمة السويدية ستوكهولم في الفترة الممتدة ما بين الثامن والثالث عشر ماي 1959، مثل الجزائر فيه السيد يعلى محمد.[1]
- مؤتمر الأممية الاشتراكية العالمية: الذي انعقد بهامبورغ الألمانية ما بين الرابع عشر والسابع عشر جويلية 1959، والذي شارك فيه مسؤول مكتب بون ومكتبي لندن وستوكهولم إضافة إلى ممثل الحكومة المؤقتة السيد أحمد بومنجل
- الملتقى العالمي للطلبة: احتضنته مدينة غول النرويجية. وتمحورت أشغاله حول دراسة موضوع "انهيار الاستعمار"، والذي شارك فيه حوالي خمسين طالبا، منهم خمسة عشر آفروآسيويا، وألقى فيه السيد محمد شريف ساحلي محاضرة

---

[1] - محمد يعلى: مقابلة، المرجع السابق.

بعنوان "بعض مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية". مما أثار حفيظة السفير الفرنسي بالنرويج حيث احتج مرتين أمام وزارة الخارجية النرويجية.[1]

- تأسيس لجان المساندة: عمل مسؤولو المكاتب الخارجية للثورة على تأسيس لجان مساندة للشعب الجزائري، وهذا باستغلال الحرية التي تتمتع بها هذه البلدان فيما يتعلق خصوصا بتأسيس اللجان والجمعيات.

ومن ضمن هذه اللجان التي تمَ تأسيسها بأوربا الغربية بالتنسيق مع شخصيات سياسية دينية وثقافية أوربية نذكر:

- "اللجنة البريطانية من أجل الجزائر" التي تأسست في جوان 1959 بالعاصمة البريطانية لندن.[2]

- "اللجنة النرويجية من أجل الجزائر" التي ترأسها غليديتش M GLEDISTCH الذي أظهر بشكل مفرط ميوله للكتلة الشيوعية، مما فرض على اللجنة العزلة السياسية، ثم تم تجديدها بانتخاب رئيس جديد وعناصر نشيطة، حيث أصبحت تضم أربعة أساتذة جامعيين وعضوين هامين من البرلمان أحدهما ليبرالي والآخر اشتراكي وأعضاء من الشبيبة الاشتراكية والليبرالية برئاسة البروفيسور غيتورم جيسينغ M GUTORM GJESSING شخصية جد معروفة في النرويج.

---

[1] م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج: و.ش.خ: تقرير وزارة الخارجية 1960/01/05، ع.م: G007، مصدر سابق.

[2] لمزيد من التفاصيل حول أعضاء وأهداف هذه اللجنة عد إلى: نشاط مكتب لندن، الفصل الرابع.

• "لجنة إفريقيا": تأسست بجامعة جونيف بدعم من مكتب سويسرا تشرف على تنظيم ندوات ومحاضرات لدراسة مشاكل الشمال الإفريقي القضية الجزائرية بالخصوص، وقد أثمرت نشاطاتها ومساعيها بتأسيس لدراسة المشكل الجزائري".

كما سعى مسؤول مكتب ستوكهولم إلى تأسيس لجنة دانماركية لمسا اللاجئين والطلبة الجزائريين، وهو نفس ما حاول طرحه مكتب بون على بعض الشخصيات الألمانية المتعاطفة مع القضية الجزائرية، لكن تأسيس هاتين اللجنتين لم يتم للعراقيل التي اعترضت نشاط المكتبين المذكورين.(1)

وعلى العموم فإن نشاط الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة رغم ما عانا من عراقيل وصعوبات إلا أنه استطاع تحقيق العديد من المنجزات واستطا النفوذ إلى هيئات ومؤسسات وشخصيات لها وزنها في صناعة الموقف الأوربي، وستظهر ثمار هذا العمل التأسيسي للنشاط الدبلوماسي في دول غرب أوربا في الفترة اللاحقة، تبعا للتطورات التي ستشهدها الثورة الجزائرية –تطور الثورة داخليا وخاصة من خلال مظاهرات 11\12\1960– والدولية –تزايد الدعم الصيني والسوفياتي والتفاف الكتلة الآفروآسيوية– والتي ستغير جذريا من مواقف الرأي العام العالمي.

1– لمزيد من التفصيل حول ذات الموضوع عد إلى: الفصل الرابع: نشاط المكاتب الخارجية. القسم الأوربي: مكتبي: بون وستوكهولم.
– م.م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج: و.ش.خ: تقرير وزارة الخارجية 1960/01/05، ع م G007، مصدر سابق.

ومما سبق يمكننا أن نخلص إلى التمييز بين موقفين لدول غرب أوربا تجاه القضية الجزائرية، الموقف الأول اتسم بالعداء الشديد للثورة الجزائرية، وتبدي دوله في مقابل ذلك كل أشكال الدعم المادي والمعنوي لفرنسا، وتمثل هذا الموقف دول غرب أوربا عموما وبصفة خاصة: بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا.

وأما الموقف الثاني فيتسم بنوع من الحياد، وبالدعم النسبي للقضية الجزائرية ممثلة في الإعانات المقدمة للاجئين الجزائريين، وتمثل هذا الموقف دول منطقة سكندينافيا.

تعتبر مواقف الدول الإسكندينافية متطورة بالمقارنة مع مواقف دول غرب أوربا، ويعد الموقف السويدي نموذجا لذلك؛ إذ بفضل نشاط السيد محمد شريف ساحلي واحتكاكه بالرأي العام السويدي والنرويجي بالخصوص عبر المنظمات الجماهيرية والأحزاب السياسية؛ كسب تعاطف السويد والنرويج، وهو إنجاز منحه تهنئة وتشكرات وزارة الشؤون الخارجية.

وتعتبر السويد الدولة الوحيدة في غرب أوربا التي صوتت بالإيجاب لصالح القضية الجزائرية في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة 1959، وهو ما دفع وزارة الخارجية إلى توجيه رسالة شكر إلى السفير السويدي بالقاهرة مؤرخة في 23 ديسمبر 1959.(1)

1- كما وجهت وزارة الخارجية تهنئة لمسؤول مكتب ستوكهولم السيد م ش ساحلي، م و للأرشيف، المصدر نفسه

-IV- آليات تدويل القضية الجزائرية:

-أولا- القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

استهدفت ديبلوماسية جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة التحريرية تدويل القضية الجزائرية، وذلك من خلال العمل على كسب دعم المجتمع الدولي سواء على المستوى الثنائي -بين دولة وأخرى- أو على المستوى الجماعي -في الهيئات الدولية-، ويعتبر هذا الهدف برنامج عمل المكاتب الخارجية للجبهة التي سعت إلى تدويل القضية الجزائرية عن طريق التعريف بها وجلب اهتمام الرأي العام العالمي وتعاطفه معها، وذلك من خلال طرحها في أعلى هيئة دولية، ألا وهي هيئة الأمم المتحدة.

وتعتبر هيئة الأمم المتحدة أهم آلية عولت عليها جبهة التحرير الوطني ثم الحكومة المؤقتة في إطار سعيها الحثيث لتدويل القضية الجزائرية، فإلى غاية سنة 1957 طرحت القضية الجزائرية ست مرات في جدول أعمال الهيئة الأممية في دوراتها العادية والاستثنائية.[1]

فمعلوم أنه منذ سنة 1957 ستعرض المسألة الجزائرية بصفة جدية بفضل دعم المجموعة الآفروآسيوية، وهذا رغم المساعي الفرنسية الهادفة للحيلولة دون

---

[1] م م و للأرشيف. ح.م ج.ج: و ش خ: تقرير عن القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة 1960، ع: 23، م: 08، و: 02.

تسجيلها، وقد توج هذا الطرح للقضية الجزائرية بإصدار الأمانة العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشر 1957 لائحة تضمنت دعوتها إلى ضرورة إيجاد حل سياسي سلمي للقضية الجزائرية، وهو اعتراف ضمني بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، هذا ما سيتأكد خلال الدورة الاستثنائية لهيئة الأمم المتحدة في ديسمبر1957، والتي دعت إلى فتح مفاوضات لأجل حل القضية الجزائرية سلميا، وهو نفس الموقف الذي ستتبناه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة عشر سنة 1958، برغم المناورات الفرنسية والمتمثلة خصوصا في مشروع قسنطينة الإصلاحي، مبادرة ديغول المسماة بـ: "سلم الشجعان".(1)

والملاحظ أن الحكومة الفرنسية التي كانت تمارس ضغوطا كبيرة من أجل عدم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، بطلب من المجموعة الأفروآسيوية، أصبحت أمام الضغط الدولي مرغمة على تجاوز مسألة التسجيل، إلى السعي للحيلولة دون صدور أي قرار يدين سياستها الاستعمارية في الجزائر.(2)

منذ تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اعترفت بها العديد من الدول الشقيقة والصديقة، وهو ما مكّن الوفد الجزائري بنيويورك أن يحقق الأهداف المسطرة من قبل الحكومة المؤقتة، فقد أعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشر (1958) التذكير بلائحتها التي أصدرتها في

1- "سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها". المجاهد، عدد 14، 1957/12/15.

2- KHALFA MAMERI LES NATIONS UNIES, op cit, p 131.

الدورة الحادية عشر (1957)، كما قامت بمناقشة القضية الجزائرية من جديد وأصدرت توصياتها بخصوص ذات المسألة التي نصّت على ضرورة الحل السلمي للقضية الجزائرية، الذي لا يتأتى إلا بالمفاوضات بين طرفي النزاع، والشيء الإيجابي الذي سجّلته الحكومة المؤقتة في تقرير سياستها العا هو"امتناع الولايات المتحدة عن التصويت وهو ما يعد نجاحا لا يناقش..."(1)

لقد كان للمعطيات الجديدة للقضية الجزائرية، إثر التحولات العميقة التي ظهرت قبل انعقاد الدورة الثالثة عشر، –1958– كان لها تأثير كبير في تغيير الأجواء والآفاق في هيئة الأمم المتحدة، فالنقاش حول "القضية الجزائرية" شهد لأول مرة غلبة التيار التفاوضي، وفي نفس الوقت وجد الحلفاء التقليديون لفرنسا أنفسهم في ورطة نتيجة الوضعية العامة في الجزائر، وأصبحوا يبتعدون شيئا ما عن الطروحات الفرنسية، وفي هذا الإطار ستسجل الدورة الثالثة عشر هي الأخرى مرحلة جديدة في معالجة القضية الجزائرية، والمتمثلة في "الانشغال العميق والسعي لفتح مفاوضات بين الطرفين المتنازعين".(2)

هذا النصر الديبلوماسي أحرز رغم المشاريع والمناورات الديغولية الماكرة، والمتمثلة بالخصوص في مشروع "سلم الشجعان"، وجعل فرنسا تواجه ضغط المجموعة الدولية وهو ما يفسر إقدام ديغول على الإقدام في الدورة الموالية –الرابعة عشر– سنة 1959 على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير

1- م. م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: تقرير السياسة العامة، عباس فرحات، 1959/06/20، G004.

2- KHALFA MAMERI op cit, p 121.

مصيره يوم 1959\09\16، كي يكسب الرأي العالمي في هيئة الأمم المتحدة، ويحرج ديبلوماسية الحكومة المؤقتة، لكن رد هذه الأخيرة يوم 28 سبتمبر 1959 أعاد الأمور إلى نصابها، حيث قلبت المبادرة على ديغول، وربحت الحكومة المؤقتة الرهان بتجديد دعوتها للتفاوض الرسمي معها -باعتبارها ممثلا للثورة والشعب الجزائريين- من أجل ضبط شروط تطبيق مبدأ حق تقرير المصير والضمانات والشروط السياسية والعسكرية.

لقد اكتست الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية بالغة في تدويل القضية الجزائرية، بالنظر إلى الظروف الدولية التي انعقدت فيها:

- تصريح ديغول الخاص بمبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره يوم1959\09\16.

- بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريةيوم 1959\09\28، ثم دعوة ديغول قادة الثورة للمجيء إلى باريس من أجل التفاوض يوم 1959\11\10، و رد الحكومة المؤقتة على مبادرة ديغول "التفاوض مع المسجونين الخمسة يوم 1959\11\12"[1].

لهذا ورغم الوضعية الصعبة التي كانت تعيشها الحكومة المؤقتة الجزائرية آنذاك فقد عملت كل ما في وسعها لإنجاح طرح القضية الجزائرية بشكل أكثر جدية والحصول على نتائج أكبر، وذلك بدءا ب:

- بتحديد أعضاء البعثة إلى نيويورك خلال اجتماع 6 نوفمبر 1959. والتي تشكلت من السادة: محمد يزيد، محمد بن يحي، أحمد بومنجل، عبد الحميد

---

[1] عد إلى هذه المبادرات الديغولية في: "البعد الدولي للمشاريع الفرنسية ورد فعل الحكومة المؤقتة عليها"

مهري، وأحمد فرنسيس، يضاف إليهم السيد عبد القادر شندرلي المكلف بإدار شؤون مكتب نيويورك، وقد تركت للوفد حرية ضبط تكتيك التحرك والمناورة كواليس وأروقة الأمم المتحدة حسب الظروف والمستجدات.[1]

- العمل على الدعاية لصالح موقف الحكومة المؤقتة الذي تبنته في بيانها الصادر يوم 1959\09\28 ردا على "حق تقرير المصير" للجنرال ديغول، وذلك بتوزيعه وشرح أبعاده، والتأكيد على رغبة الحكومة الجزائرية وسعيها للحل السلمي التفاوضي، وهو ما يتوافق ولوائح الأمم المتحدة في هذا الشأن.

وقد كرّرت الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة إعترافها بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير وأعلنت عن تجديد دعوتها لطرفي الحرب باللجوء إلى المفاوضات لتحقيق حل سلمي للقضية الجزائرية ووضع حد للاقتتال.

ورغم هذا المكسب الكبير لديبلوماسية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الصعيد الدولي، والمحقق بفضل دعم الدول العربية الشقيقة والدول الآفروآسيوية، فقد ظلت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة تفتقد للطابع الإلزامي والتنفيذي، نظرا لوزن فرنسا داخل الهيئة الأممية بفضل مقعدها الدائم

1- لقد حدث نقاش مطوّل بين أعضاء الحكومة المؤقتة حول المسألة وظهر اتجاهان، الإتجاه الأول يرى ضرورة الذهاب إلى الأمم المتحدة بتكتيك وخطة مرسومة سلفا(جامدة)، والاتجاه الثاني، يرى بضرورة اتخاذ بيان الحكومة ليوم 1959/09/28 كقاعدة ثم يرسم التكتيك حسب الظروف والمستجدات في الهيئة الدولية. وبفضل محمد يزيد تم الفصل لصالح الطرح الثاني. عد إلى: م و للأرشيف، ح م ج ج: محمد يزيد، وعبد الحميد مهري، اجتماعي 6 و1959/11/7، ع م: G008

مجلس الأمن الدولي وبفضل دعم الدول الحليفة وبدرجة أخص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.(1)

كل هذا لن يثني من عزيمة الثورة، حيث ستواصل دبلوماسية الحكومة المؤقتة نضالها لتحرز انتصارات أخرى في معركة تدويل القضية الجزائرية، خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960 والصدى الكبير الذي أحدثته على الصعيد الدولي، وهو ما استثمر بفعالية لانتزاع الاعتراف الرسمي من الهيئة الأممية بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في نفس الشهر من سنة 1960.

-ثانيا- الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية:

سجلت الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة المعنية بالدراسة: 19 سبتمبر 1958 – جانفي 1960، حضورها بشكل فعّال وحاسم في المحافل الدولية، من خلال المؤتمرات والزيارات العديدة، لتضع بذلك أولى اللمسات الرسمية للدبلوماسية الجزائرية في إطار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

-1- المؤتمرات:

-أ- في إفريقيا:

وقد تجسّد هذا الحضور الديبلوماسي من خلال المشاركة في المؤتمرات الإفريقية، ونعني هنا بالخصوص حضور موعدين إفريقيين هامين هما:

– مؤتمر الشعوب الإفريقية أكرا:

1- "في الأمم المتحدة: معسكر الحرية ومعسكر الاستعمار وجها لوجه"، المجاهد، عدد 57، 1959/12/15

عقد المؤتمر بالعاصمة الغانية آكرا بدعوة من رئيس جمهوريتها نكروما في شهر ديسمبر 1958[1]. شاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد رسمي إلى جانب ثمانية بلدان إفريقية مستقلة هي: غانا-مصر-إثيوبيا-ليبيريا-المغرب-السودان-تونس- وليبيا.

يعتبر هذا المؤتمر امتدادا لمؤتمر الحكومات الإفريقية المنعقد بأكرا من 15 إلى 22 أفريل 1958، وتلقت فيه القضية الجزائرية دعم الدول الإفريقية، حيث خلص المؤتمرون في اللائحة الختامية للمؤتمر إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال، كما استنكروا السياسة الفرنسية الهادفة إلى دمج الجزائر، ومطالبة فرنسا" بإجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة المؤقتة الممثل الشرعي لإرادة الشعب الجزائري من اجل تحقيق الاستقلال ووقف إطلاق النار".

كما شاركت الحكومة المؤقتة في الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة المسيرة المنبثقة عن المؤتمر، الأول في ماي 1959 بتونس، والثاني بأكرا في أكتوبر 1959[2].

- مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة(منروفيا):

انعقد هذا المؤتمر بالعاصمة الليبيرية منروفيا، من 4 إلى 8 أوت 1959، وهو المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلة، حققت فيه الحكومة الجزائرية الفتية انتصارا ديبلوماسيا، فبالإضافة إلى رفع العلم الوطني فيه لأول مرة بصفة

1- م.و.ل. م.م.و.ث.تقرير وزارة الشؤون الخارجية، المصدر السابق.
و: جريدة المجاهدة: العدد. 23-1958/05/07
جريدة المجاهد -لائحة أكرا، العدد: 34- 1958/12/24.
2- م. م.و.لرجية- C013، و: جريدة المجاهد لائحة أكرا- العدد السابق. و: أحمد بن فليس 6

رسمية، صادق المؤتمر على عدّة توصيات كان هدفها التحضير للمناقشات التي تجري بالأمم المتحدة حول القضية الجزائرية. والاتفاق على دعم الثورة الجزائرية ماديا، وإعلان يوم أول نوفمبر "يوما للجزائر" (1)

لقد شكّلت هذه المؤتمرات النواة الأولى لإبراز الشخصية الإفريقية الجديدة(2). بعد ظهور موجة التحرر وبروز دول سعت لدعم حركات التحرر الإفريقية، وفتح باب جديد من أبواب النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة.

ب- على المستوى العربي:

كما سجّلت الديبلوماسية الجزائرية حضورها في مؤتمرات أخرى لا تقل أهمية عن المؤتمرات الإفريقية، منها تلك التي احتضنتها البلدان العربية، و إن لم ترق إلى مستوى المؤتمرين السابقين، إلا أنها اكتست أهمية كبيرة، ساهمت في تدويل القضية الجزائرية في عهد أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتتمثل أهمها فما يلي:

- في مؤتمر جامعة الدول العربية بالبيضاء سبتمبر 1959:

استغلّت ديبلوماسية الثورة الجزائرية الحاضرة بقوة في الأقطار العربية، مناسبة انعقاد مؤتمر جامعة الدول العربية بالمغرب الأقصى -الدار البيضاء- في بداية سبتمبر 1959؛ لتبرهن على مدى فاعليتها وتأثيرها على القرار العربي لصالح القضية الجزائرية، لذا فقد عبرت الدول العربية في المؤتمر عن قلقها من

1- جريدة المجاهد، المرجع السابق و- محمد يزيد، مقابلة بتاريخ: 1998/12/24، بالجزائر

2- أحمد بن فليس، المرجع السابق- ص ص: 187-186

الوضع المزري الذي يعيشه الشعب الجزائري، وأكدت على حق هذا الأخير في تقرير مصيره والاستقلال، الذي يتأتى بعد مفاوضات رسمية بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الممثلة لإرادة الشعب الجزائري والحكومة الفرنسية.[1]

والتزمت من جهتها الجامعة العربية، ببذل المساعي الديبلوماسية الحثيثة لدى الدول الإفريقية والآسيوية للاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، والقيام بالاتصالات مع كافة أعضاء الأمم المتحدة لمؤازرة طرح القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر -ديسمبر 1959- للجمعية العامة للأمم المتحدة.[2]

- المؤتمر العربي للبترول: المنعقد بالقاهرة في أفريل 1959، وقد مثل الجزائر فيه السيدان: العربي دماغ العتروس[3] وربابي.

- مؤتمر الاتصالات اللاَسلكية للبلدان العربية: انعقد بدمشق في مارس 1959، مثل الجزائر فيه: سعد الدين نويوات.

-ت- على الصعيد الدولي:

- مجلس التضامن الآفروآسيوي: المنعقد بالقاهرة كذلك من: 9 إلى 12 فيفري 1959، مثل الجزائر فيه: العربي دماغ العتروس.

1- المجاهد عدد 21 سبتمبر 1959.

2- نفسه.

3- ممثل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في المجلس الجزائري 48/1952، عضو البعثة الخارجية لجبهةالتحرير الوطني 57/1960، ثم سفير الجزائر بعد الاستقلال في كل من جاكارتا وبلغراد، و

- MOHAMED HARBI Le FLN, op cit, p 402

- اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي للسلم: انعقد بموسكو في فيفري 1959. مثل الجزائر فيه: محمد يعلى.

- المؤتمر العالمي للسلم: انعقد بالعاصمة السويدية ستوكهولم من 8 إلى 13 ماي 1959 ومثل فيه الجزائر محمد يعلى.

- اللجنة الدائمة للنضال ضد الكولونيالية في المتوسط والشرق الأوسط: انعقد بالقاهرة من 27 إلى 30 ماي 1959، مثل الجزائر فيه: لخضاري والعربي دماغ العتروس.

- مؤتمر الأممية للاشتراكية العالمية: انعقد بهامبورغ الألمانية من 14 إلى 18 جويلية 1959، شارك فيه مكتب بون للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد مثل الحكومة الجزائرية السيد أحمد بومنجل، الذي تمكن من عرض الخطوط الكبرى لبرنامج الثورة على الوفود الاشتراكية الحاضرة بالمؤتمر، وذلك رغم محاولة الحكومة الفرنسية منع هذه الندوة ودفع الحكومة الفدرالية الألمانية لطرد وفد جبهة التحرير الوطني.(1)

- ندوة ضد القنابل النووية والهيدروجينية: انعقدت بهيروشيما في أوت 1959، وقد مثل الحكومة فيه مكتب طوكيو.

- الندوة الثالثة ضد الكولونيالية في المتوسط والشرق الأوسط: انعقدت بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد من: 2 إلى 5 ديسمبر 1959، مثل الجزائر فيها العربي دماغ العتروس ومحمد يعلى. والمشاركة في المعرض الدولي لدمشق: في شهر سيتمبر 1959، من طرف مكتب دمشق في إطار جناح خاص بالجزائر.(2)

1- المجاهد: عدد47. 1959/07/27.

2- م.م.و.للأرشيف: المصدر السابق.

-2- الزيـــارات الرسمية:

إضافة إلى الحضور القوي لوفود الحكومة م.ج.ج. في المؤتمرات الدولية المختلفة، فقد راهنت كذلك على الزيارات الرسمية إلى مختلف الدول الشقيقة طلبا لمزيد من الدعم المادي والديبلوماسي، وفي هذا الإطار يقول الرئيس عباس فرحات: "إن الزيارات التي قامت بها ح.م.ج.ج. إلى الدول العربية وضع كل دولة أمام مسؤولياتها، لقد شرحنا لهم ضخامة مشاكلنا ومدى خطورة أوضاعنا وكذا حددنا طبيعة المساعدات المنتظرة منهم، وهو ما كانت له نتائج معتبرة إن على الصعيد المادي أو السياسي".[1]

وتتمثّل أهم الزيارات الحكومية في الفترة المعنية بالدراسة 1959\58 في:

- الزيارة الرسمية إلى الصين الشعبية وإلى الفيتنام الشمالي، وقد قادها الوزيران بن يوسف بن خدّة ومحمود شريف وهذا خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1958[2]، وقد نظمت هذه الزيارة بدعوة من الحكومة الصينية، وعند تقييمها لأهمية الحدث اعتبرت جريدة المجاهد الزيارة "طورا جديدا في تاريخ علاقاتنا الدولية مع الخارج".[3]

- زيارة رئيس الحكومة م.ج.ج. إلى جمهوريتي الهند وباكستان في أفريل 1959.

---

[1] م.م.و.للأرشيف، السياسة العامة: 1959/06/20، علبة مصورة: G004

[2] م.م.و.ل. م.م.و.ث.ج: تقرير وزارة الخارجية 1959/58، ع:02، م:15

[3] نهضة الصين أزرق، جريدة عدد: 33، 1958/12/08، و"الجمهورية الصينية العتيدة قوة جديدة تكسبها الجزائر"، المجاهد، العدد: 34، 1958/12/24

- زيارة رئيس الحكومة السيد فرحات عباس إلي جمهورية يوغسلافيا في جوان 1959[1]، وهي زيارة ناجحة عززت من المكاسب الديبلوماسية للحكومة.م.ج.ج.، حيث جاء في جريدة المجاهد: "وتعتبر يوغسلافيا أول بلد أوربي عبّر عن مساندته للكفاح التحريري الجزائري بمثل هذه القوة، وبمثل هذه الصراحة، وبمثل هذا الحماس، وبمثل هذه الرسمية. ونحن لا نشك أن الأمّة اليوغسلافية إذ تفعل ذلك؛ فلأنها تعرف أن كفاحنا شبيه بالكفاح الذي قادته المقاومة اليوغسلافية، و على رأسها الماريشال تيتو، ضد الاحتلال الأجنبي"[2].

- زيارة البعثة العسكرية الجزائرية إلى الصين بقيادة كاتب الدولة عمر أوصديق، و تشكل الوفد من تسعة ضباط، الزيارة جاءت تلبية لدعوة رسمية باسم الحكومة الصينية من نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع؛ بدأت يوم 30 مارس 1959 ودامت أسبوعين كاملين، "درست خلالها تجارب قادة الصين وجيشها وشعبها في الحرب الثورية التي خاضها الشعب الصيني ضد الاستعمار، وإمكانية الاستفادة من خبرات القادة الصينيين وتجاربهم في تطوير الكفاح الثوري الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي"[3].

ويقيّم تقرير السياسة العامة، الذي أعده الرئيس عباس فرحات وصادقت عليه الحكومة يوم 20 جوان 1959، هذه الجولات والزيارات بالإيجابية،

1- تقرير السياسة العامة: المصدر السابق.

2- "يوغسلافيا: أول بلد أوربي يتحدى تهديدات ديبري ويؤكد رسميا تضامنه مع الجزائر"، المجاهد، عدد 44، 1959/06/14، و"يوغسلافيا: مثال حي للنضال من أجل الحرية" المجاهد، عدد 45، 1959/06/29.

3- البعثة العسكرية للصين الشعبية: تعزز التضامن العملي بين شعبي الصين والجزائر، المجاهد، العدد 39، 1959/04/02.

حيث ورد في التقرير: "وفي ميدان السياسة الدولية فإن زياراتنا التي قمنا بها إلى نيويورك دلهي وكراتشي وإلى بلغراد مؤخرا أظهرت بأننا ميدانيا نكافح ونسجل نقاطا لصالحنا، ففي يوغسلافيا بالخصوص ومن خلال ما ورد في البيان المشترك سجلنا نقاطا هامة ضد الديبلوماسية الفرنسية..."

"...ونسجّل بالخصوص الزيارتين الهامتين إلى الصين والفيتنام من طرف البعثة الحكومية والبعثة العسكرية، ودون التوقف عند أهمية المساعدات المادية المحصل عليها يمكننا القول أن هاتين الزيارتين فتحتا لثورتنا آفاقا جديدة، بحيث فتحت الطريق نحو موسكو...ولا ينبغي أن ننسى بأنّ الاتحاد السوفياتي يعد الفرصة الكبيرة للشعوب المستعمرة في كفاحها ضد الاستعمار من أجل الاستقلال، وبدونه ستنحاز الولايات المتحدة إلى صف الدول الاستعمارية مثلما حدث سنة 1918، وكما تخلت عن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق سان فرانسيسكو وهي نفس المبادئ التي تخلّت عنها سنة 1918 "مبادئ ولسون الأربعة عشر".(1)

وبالإضافة إلى هذه الزيارات فقد أغفل أرشيف وزارة الخارجية الحديث عن العديد من الزيارات الأخرى والتي أشارت إليها جريدة المجاهد، وسبب ذلك حسبما ورد في تقرير السيد محمد لمين دباغين هو تهميش وزارته وعدم إشراكها لا في برمجة ولا في عضوية وفود هذه الزيارات.(2)

1- م م.و.ل: م.ج- م.ح.م.ج.ج، تقرير السياسة العامة، المصدر السابق

2- م.م.و.ل، تقرير وزارة الخارجية، ع م C012 وC013، ا.ر ع 02، م 15

ومن ضمن هذه الزيارات التي أدّتها وفود الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى الدول الصديقة للثورة الجزائرية نذكر ما يلي:

- زيارة وفد عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة عباس فرحات، إلى المملكة الليبية يوم 12 فيفري، وقد ضم الوفد إضافة إلى رئيس الحكومة، كلا من وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم ووزير الثقافة أحمد توفيق المدنيو إبراهيم مزهودي مدير مكتب رئيس الحكومة المؤقتة، و لقي الوفد الجزائري ترحابا كبيرا واستقبالا في مستوى سمعة ومكانة الثورة الجزائرية.[1]

- زيارة وفد الحكومة المؤقتة ج.ج. برئاسة السيد فرحات عباس، وعضوية الوزراء: كريم بلقاسم أحمد توفيق المدني أحمد فرنسيس، وكاتب رئيس الحكومة إبراهيم مزهودي، إلى المملكة العربية السعودية يوم 06\03\1959، وقد أستقبل الوفد من قبل الملك سعود الذي قال قولته الشهيرة "لستم جزائريين أكثر مني"، تعبيرا منه عن مدى تضامنه ودعمه للثورة الجزائرية، ورغم أن الزيارة لم تجن منها الحكومة الجزائرية مكسبا ماديا باعتبارها زيارة مجاملة، إلا أنها جنت الدعم السعودي للقضية الجزائرية في المحافل الدولية.[2]

- زيارة وفد ح.م.ج.ج. إلى الجمهورية العراقية في نهاية شهر أفريل 1959. والتي اعتبرتها جريدة المجاهد زيارة ناجحة وكللت بنتائج رائعة، إذ استقبل الوفد الحكومي الجزائري من طرف رئيس الجمهورية العراقية عبد الكريم

1- "الملك والحكومة والشعب في ليبيا الشقيقة يقفون صفا متراصا وراء الجزائر المجاهدة": المجاهد عدد 37، 1959/02/25.

2- "المملكة العربية السعودية تكرم وفد الحكومة الجزائرية" المجاهد، عدد 39، 1959/04/02.

قاسم، وجاء في البيان المشترك الذي أذاعته إذاعة بغداد أن "العراق حكومة وشعبا يؤازر القضية الجزائرية بالأسلحة والأموال وفي الميدان العالمي... ويطالب جميع الدول العربية وشعوبها أن تمد القضية الجزائرية بالمساعدة السياسية والمادية، وأن تكون هذه المساعدة سريعة وفعالة".(1)

– زيارة وفد الحكومة المؤقتة ج.ج. إلى المغرب الأقصى في أواخر ماي 1959، من طرف الوزراء: كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وعبد الحميد مهري، وقد استقبل الوفد من طرف الملك محمد الخامس، الذي أكد للوزراء الجزائريين "تضامن المغرب المطلق ملكا وحكومة وشعبا مع الجزائر المجاهدة".(2)

– زيارة الرئيس عباس فرحات إلى المملكة المغربية من 17 إلى 20 أكتوبر 1959، حيث تحادث عدة مرات مع الملك محمد الخامس والأمير مولاي الحسن والمسؤولين المغاربة.(3)

إن الملاحظ على هذه الزيارات أنها كانت موجهة أساسا باتجاه الدول العربية الشقيقة وهذا للروابط المتينة التي تربط الجزائر بهذه البلدان، الحضارية الثقافية والجغرافية. كما أنها كانت بهدف التشاور بشأن المستجدات على الساحة الدولية فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، ولضمان استمرارية الدعم المادي والسياسي للقضية الجزائرية في المحافل الدولية. إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة في التحرك الديبلوماسي للثورة الجزائرية.

1- "مهمة وفد الحكومة الجزائرية في العراق تكلل بنجاح رائع" المجاهد، عدد: 41، 1959/05/01.

2- "المجاهد"، عدد: 43، 1959/06/01.

3- "تاريخ الثورة في سطور"، المجاهد، عدد خاص، 1959/11/01.

الفصل الرابع

نشاط المكاتب الخارجية 1958\1959.

I- نشاط مكتب القاهرة - المقر المركزي لوزارة الشؤون الخارجية.

أولا- النشاطات القنصلية.

ثانيا- النشاطات التنظيمية.

ثالثا- النشاطات الديبلوماسية.

II- نشاط المكاتب الخارجية 58\1959.

أولا- مكاتب القسم العربي.

-1- مكتب تونس.

-2- مكتب -الرباط- المغرب الأقصى.

-3- مكتب -بغداد- العراق.

-4-مكتب -طرابلس- ليبيا.

-5- مكتب -عمّان- الأردن.

-6- مكتب -جدّة- السعودية.

-7- مكتب -بيروت- لبنان.

-8- مكتب -دمشق- سوريا.

-ثانيا- مكاتب قسم آسيا وإفريقيا.

-1- آسيا.

-2- إفريقيا.

-ثالثا- قسم أمريكا.

-1- مكتب نيويورك.

-رابعا- مكاتب القسم الأوربي.

-1- أوربا الغربية.

-2- أوربا الشرقية.

في إطار تطبيق الاستراتيجية الدبلوماسية الهادفة إلى مواجهة سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة ضد الثورة التحريرية على الصعيد الدولي، كثّفت الحكومة المؤقتة من نشاطها الخارجي، من أجل كسب دعم أكبر للقضية الجزائرية في المحافل الدولية، وفي هذا الإطار يزخر أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وأرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتقارير ضافية عن نشاط المكاتب الخارجية التي تشكل حجر الأساس في الحركة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة[1]، والذي يمكننا رصد أهم معالمه في المحاور التالية[2]:

I- نشاط مكتب القاهرة - المقر المركزي لوزارة الشؤون الخارجية :

بدأ نشاط البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني في البلدان العربية منذ اندلاع الثورة التحريرية خاصة في مصر، حيث كان مقر البعثة الخارجية للجبهة والمتشكلة من: أحمد بن بلة، محمد خيضر وحسين آيت أحمد[3]، ثم

---

[1] م.و.للأرشيف. أرشيف الحكومة المؤقتة: محاضر اجتماعات الحكومة.م.ج.ج. -أرشيف وزارة الخارجية، ضافة إلى أرشيف المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يحتوي على تقارير هامة عن النشاط الدبلوماسي لحكومة المؤقتة. أهمها تقرير وزارة الشؤون الخارجية في العلبتين المصورتين (ميكروفيش) رقم C012 وC013.

[2] ساعدت بجزء من هذا الفصل في عمل فرقة "سياسة العدو (فرنسا) للقضاء على الثورة الجزائرية" في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

[3] م.و.للأرشيف. و.ش.خ: مكتب القاهرة، رسالة السيد. محمد خيضر الى الأستاذ شمس الدين عبد الغفار بخصوص مشكل الإقامة للسيدين: حسين آيت أحمد ومحمد خيضر. 27 سبتمبر 1955، ع 02، م 01، 05، ومراسلة أخرى متعلقة بـ. أمر متعلق بإحياء الذكرى الأولى لاندلاع الثورة، ع 02، م 01، و 11

محمد لمين دباغين بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 والذي سيصبح المسؤول الأول عن هذه البعثة بقرار من عبان رمضان.

ويتمثل نشاط مكتب القاهرة في الميادين الآتية:

-أولا- النشاطات القنصلية:

مثل إعداد جوازات السفر، ورخص المرور، وإعداد التأشيرات ورخص الإقامة، وغيرها من وثائق السفر الضرورية لتنقل الجزائريين القادمين إلى مصر أو المغادرين لها.

ومن الوظائف الأخرى التي تؤديها هذه المصلحة ربط مختلف وزارات الحكومة.م.ج.ج.إداريا بالسلطات المصرية، مثل ضمان جمركة التجهيزات والوسائل التي تجلبها الحكومة من خارج مصر، وكذلك تعمل على تسوية وضعية بعض اللاجئين القادمين إلى مصر، إضافة إلى قضايا إدارية وإجرائية أخرى.

وباختصار فإن المصلحة القنصلية تقوم بتسوية وضعية كل جزائري يتواجد بالتراب المصري، وقد شهد نشاط هذه المصلحة تطورا كبيرا مع مرور الوقت. وبالنظر إلى الحجم الكبير لمصالح الحكومة.م.ج.ج.المستقرة بمصر. فإن القنصلية الجزائرية نجحت إلى حد كبير في مهامها، خصوصا بسبب تعاون وتسهيلات السلطات المصرية.[1]

---

[1] م.و.للأرشيف. تقرير وزارة الخارجية. وزير الخارجية لمين دباغين -القاهرة- 5 جانفي 1960 - علبة مصورة رقم C013، عد إلى الملحق رقم 18.

-ثانيا- النشاطات التنظيمية:

باعتبار مكتب القاهرة مقرا للإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية. تشكل هذه النشاطات أساس المهمّة المنوطة بمكتب القاهرة، إذ يشرف على إدارة شؤون ستة عشر (16) مكتبا خارجيا تابعين للوزارة، من حيث الجانبين: المالي والموظفين، وكذلك من حيث التوجيه والاختيارات السياسية للسياسة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وضمن هذا النوع من النشاطات تندرج الزيارات الميدانية التي تكتسي طابع المراقبة، مثل تلك التي خص بها مكتب نيويورك في شهر ديسمبر 1958، كما خصت مكاتب الدول العربية بمهمات مماثلة في عدة مناسبات في الفترة الممتدة ما بين 19 سبتمبر 1958 إلى جانفي 1960، إضافة إلى الندوات والأيام الدراسية، مثل ندوتي بون ودمشق المنظمتين من طرف وزارة الخارجية.(1)

-ثالثا- النشاطات الديبلوماسية:

شكّلت هذه المهمة نقطة خلاف كبيرة بين وزارة الخارجية وبقية أعضاء الحكومة المؤقتة، حيث يشير تقرير وزارة الشؤون الخارجية المقدم للمجلس الوطني للثورة الجزائرية: بأن خلافات حادة وقعت بين مسؤولي الوزارة وبين بقية الوزارات الأخرى: حول مسألة أحقية الوزارة المعنية بالتكفل بملف العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة وجامعة الدول العربية التي يتواجد مقرها بالقاهرة، حيث رأى مسؤولو وزارة الخارجية بأن الملف هو من اختصاص

---

(1) التقرير السابق لوزارة الخارجية. C013

وزارتهم، بينما رأى الفريق الثاني بأن الحكومة المؤقتة برمتها مسؤولة مسألة سير العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة وجامعة الدول العربية (1)

لقد شهد نشاط وأعمال وزارة الخارجية اضطرابا منذ استقالة السيد لمين دباغين، يوم: 15 مارس 1959، على اثر المقتل الغامض لأحد معاونيه، وهو علاوة عميرة، مما أدى إلى تكهرب الجو بالقاهرة وانتفاء الثقة بين وزير الخارجية وبعض وزراء الحكومة خاصة بالسيد بوصوف عبد الحفيظ الذي حمل دباغين مسؤولية الحادثة.(2)

وفي اعتقادنا أن هذا هو العامل الأول لأسباب الخلاف بين الخارجية ومن ورائها السيد لمين دباغين وبقية أعضاء الحكومة المؤقتة، بينما السبب الثاني يكمن في أهمية هذا الملف فالذي يشرف عليه له كل الامتيازات المرجوة من التقرب من شخص الرئيس جمال عبد الناصر ونظامه.(3)

هذه الوضعية لم تمنع مكتب القاهرة وخصوصا الوزير وديوانه من توطيد علاقات ودية مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة، وبدرجة أخص مع ممثلي وزارة الشؤون الخارجية المصرية والشخصيات البارزة فيها، مثل السيد:

1- م.و.للأرشيف. نفس المصدر و:

- REDHA MALEK: L'ALGERIE A EVIAN, ALGER, EDITIONS DAHLAB, 1995, p.41-44

2- REDHA MALEK: op cit. p.41

3- ويذهب السيد محمد يزيد إلى ذكر عامل آخر هو طبيعة شخصية وزير الخارجية السيد لمين دباغين (عضو قيادة ح ش ج 1949/39، نائب بالبرلمان 1951/46، عضو في قيادة جبهة ت و 1959/56، وزير الشؤون الخارجية في ح م ج ج 1959/58)، الذي كان يشك كثيرا فيمن حوله، خصوصا في الساحات الثلاثة، واعتداده بنفسه، محمد يزيد: المرجع السابق.

فتحي رضوان مسؤول قسم العلاقات العربية، والسيدان: ذو الفقار صبري وفريد زين الدين، نائب وزير الخارجية.(1)

ومن جملة النشاطات الهامة التي قام بها مكتب وزارة الخارجية بالقاهرة، التقدم لدى وزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة بتقرير حول موقف إسبانيا وإيطاليا من الجزائريين، وهذا بمناسبة زيارة السيدين: كاستيلا CASTIELLA، وفونفاني FANFANI إلى القاهرة في جانفي 1959، كما قدمت الوزارة مذكرات إلى نفس الوزارة المصرية في شهر ماي 1959 حول قضية المعتقلين الجزائريين في إسبانيا، وهو أمر تعذر على الحكومة الجزائرية التدخل فيه بصورة سريعة.

وفي إطار النشاط الديبلوماسي قام ذات المكتب بالاتصال بالسفارات الثماني والأربعين (48)، والبعثات الديبلوماسية المتواجدة بالقاهرة، إضافة إلى قيامه بمهام أخرى كالربط بين الوزارات والمصالح المختلفة للحكومة المؤقتة من جهة وبين التمثيليات الديبلوماسية المتواجدة بالقاهرة من جهة أخرى، هذا ويشير تقرير الوزارة السابق إلى الخروقات التي قامت بها بعض وزارات الحكومة.م.ج.ج.عند اتصالها مباشرة بالسفارات الأجنبية دون اللجوء إلى مكتب وزارة الخارجية، وهو ما أثار تعاليق هذه السفارات، لكون أن هذا العمل يتنافى وتقاليد الديبلوماسية.(2)

1- م.و للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية– م.ف: C013

2- نفسه.

ومن جملة القضايا التي تدخل لأجلها مكتب القاهرة لدى السفارات الأجنبية بالقاهرة: الطلبة، الجرحى واللاجئين الجزائريين، وإدخال العتاد إلى مصر، وتنظيم الزيارات الرسمية مثل زيارة البعثة العسكرية ووفد النساء الجزائريات إلى الصين الشعبية والفيتنام.

فبالإضافة إلى هذه الأنشطة القنصلية والإجرائية-الإدارية- للمكتب أنشطة ذات طابع ديبلوماسي محض، وذلك بقصد التعريف بالقضية الجزائرية وتذكير المجموعة الدولية بمواقف الجزائر، وأيضا لمعرفة حركية العلاقات الدولية من خلال الاتصال الدائم بالسفارات المتواجدة بالقاهرة، وتقديم طلبات الدعم والمساندة لفائدة الثورة الجزائرية، وفي هذا المسعى تندرج اتصالات مكتب وزارة الخارجية بسفارات كل من: الصين الشعبية، الاتحاد السوفيتي، يوغسلافيا، أندونيسيا، كوبا، البرازيل، بولونيا، ألبانيا، أثيوبيا وفنزويلا، بالإضافة إلى كل السفارات العربية، وممثلية الفيتنام وألمانيا الديمقراطية.(1)

ورغم عدم اعتراف الاتحاد السوفيتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إلا أن ذلك لم يمنع وزير الخارجية من أن يولي هذه القوة العالمية ما تستحقه من اهتمام وعناية، وذلك بعقد لقاءين هامين مع السيد: فينوغرادوف VINOGRADOV مستشار بسفارة الاتحاد السوفيتي بالقاهرة، وذلك في جانفي 1959، تمحورت حول مسألة دعم اللاجئين الجزائريين وبترول الصحراء الجزائرية، أما اللقاء الثاني فكان في شهر ديسمبر 1959 وتمحور حول الموقف العام للاتحاد السوفيتي من القضية الجزائرية.

1- م.و.للأرشيف، المصدر نفسه، C013.

ودائما في اتجاه الدول الاشتراكية ربط مكتب وزارة الخارجية بالقاهرة علاقات جد متينة مع النظام الشيوعي الجديد في كوبا، ممثلا في شخص الرئيس: فيدال كاسترو. وهذا منذ جانفي 1959. فقد قام المكتب بتسليم رسالة رسمية من وزارة الخارجية إلى السيد ريفيرا ممثل كوبا بالقاهرة. كما سلم فيدال كاسترو ميدالية ذهبية، وهي التفاتة هامّة ومثمرة. أكسبت الجزائر محاميا قويا إلى جانبها في دورة سيتمبر 1959 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومن أجل الحصول على مزيد من الدعم المادي والمعنوي للثورة حرص هذا المكتب على ربط اتصالات مستمرة مع ممثلي ألمانيا الديمقراطية والفيتنام ويوغسلافيا. إضافة إلى عقد عدة لقاءات مع السكرتير الدائم للتضامن الآفرو آسيوي ومع مكاتب العديد من الحركات الوطنية الإفريقية المتواجدة بالقاهرة. مثل اتحاد الشعوب الكاميرونية.(1)

والواقع أن الخلافات التي شهدتها الحكومة المؤقتة عرقلت نشاط وزارة الخارجية والحركة الديبلوماسية عامة للحكومة.م.ج.ج. والتي كان بالإمكان أن تكون حصيلتها أوفر من هذه التي تناولناها.

1- م.و للأرشيف: المصدر نفسه.

-II- نشاط المكاتب الخارجية 1959\58:

ورثت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد تأسيسها مكاتب خارجية كانت قد أسست في فترات مختلفة بعد اندلاع الثورة التحريرية. وكانت تسمى: المكاتب الخارجية لجبهة التحرير، ومنها ما أسس في عهد الحكومة.م.ج.ج.ج.

يشمل نشاط وانتشار هذه المكاتب الخارجية القارات الأربع: آسيا، إفريقيا، أوربا، أمريكا[1]، وقدر عددها في شهر ديسمبر 1959 ثمانية عشر (18) مكتبا وهي تابعة من الناحية التنظيمية إلى وزارة الخارجية، يضاف إليها مكتبي تونس والمغرب الأقصى التابعين تنظيميا لوزارة الداخلية، ويرأس كل مكتب رئيس يساعده نائب في مهامه المختلفة داخل البلد الذي يتواجد به، وقد يتجاوزه إلى الدول المجاورة التي لا تملك بها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مكاتب تمثلها بها.[2]

وتتمثل أهم نشاطات ومهام المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في:

1- يقسمها تقرير وزارة الخارجية إلى أربعة أقسام: -القسم الأفروآسيوي -قسم أمريكا(نيويورك)-قسم أوربا- وقسم العالم العربي. نفسه

2- مثلا نشاط السيدين محمد يزيد وعبد القادر شندرلي تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلدان أمريكا اللاتينية وكندا، كذلك الحال بالنسبة للسيد لخضر براهيمي الذي تجاوز نشاطه أندونيسيا ليشمل ماليزيا، تقرير وزارة الخارجية. نفس المصدر، والسيد محمد يزيد، مقابلة، المرجع السابق

- الإعلام والدعاية لفائدة القضية الجزائرية.

- جلب المساعدات المختلفة للاجئين والطلبة المدنيين والعسكريين ويتامى الحرب.

- الأنشطة الديبلوماسية المختلفة: تقديم طلبات الاعتراف بالحكومة الجزائرية، وعقد اللقاءات مع سفراء وممثلي الدول من اجل دعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، والمشاركة في الندوات الدولية المختلفة لتمثيل الحكومة الجزائرية ...

- القيام بنشاطات قنصلية مختلفة: كالسعي للحصول على رخص الدخول والخروج، جوازات السفر والتأشيرات وغيرها من الإجراءات الإدارية الضرورية لإقامة المسؤولين الطلبة واللاجئين الجزائريين.

- تعتبر بمثابة الناطق باسم الحكومة.م.ج.ج.والمدافع عن المصالح الجزائرية لدى الحكومات والسلطات الرسمية للدول المعترفة بالحكومة الجزائرية.(1)

- وتعمل هذه المكاتب عموما على تمثيل الثورة الجزائرية وجهازها التنفيذي، ألا وهي الحكومة المؤقتة.ج.ج.لدى حكومات الدول الأجنبية، سواء الصديقة منها أو المتعاطفة أو المحايدة أو حتى الحليفة لفرنسا ذاتها.

- وسنتناول نشاط هذه المكاتب من خلال أقسامها الأربعة وهي:

1-قسم العالم العربي-2-قسم أسيا وافريقيا-3-قسم أمريكا-4-قسم أوربا.

1- م.م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج: تقريرالى رئيس ووزراء الحكومة.م.ج.ج.عن تنظيم النشاط الخارجي، وزير الخارجية، 1960/02/05، ع:05، م:08 و09.

-أولا- مكاتب القسم العربي:

تعدّ الجزائر بعروبتها امتدادا طبيعيا للعالم العربي، وهذا لانتمائها للأ العربية، لذلك شكّلت البلدان العربية تحالفا طبيعيا مع الثورة الجزائرية أكثر من غيرها من البلدان الصديقة[1]، لذلك فقد اهتمت الديبلوماسية الجزائرية بع اندلاع الثورة ليلة الفاتح نوفمبر 1954 بهذا الميدان الخصب، فسعت جبهة التحرير إلى توطيد وجودها، وكسب الدعم المادي والمعنوي اللازمين لاستمرار الثورة، وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.[2]

بلغ عدد المكاتب الخارجية في الدول العربية إلى غاية ديسمبر 1959 سبعة (7) مكاتب تابعة تنظيميا لوزارة الخارجية، يضاف إليها فيدراليتي تونس والمغرب الأقصى، وهما تابعتان لوزارة الداخلية، وتتمثل هذه المكاتب فيما يلي:

-1-مكتب تونس -2-مكتب المغرب الأقصى -3-مكتب (بغداد) -4-مكتب ليبيا -5-مكتب (عمّان) الأردن -6-مكتب (جدّة) المملكة العربية السعودية -7-مكتب (بيروت) لبنان -8-مكتب (دمشق) سوريا -9-مكتب (القاهرة) الجمهورية العربية المتحدة.

---

[1] أحمد بن فليس. المرجع السابق- ص: 101.

[2] م.م.و.للأرشيف: أرشيف و.ش.خ: تقرير السيد كريم بلقاسم حول النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة ج ج 1960: علبة: 05 -ملف: 10 -وثيقة: 01.
و. محمد يزيد: المصدر السابق.

1- مكتب تونس:

تعتبر تونس أكثر البلدان العربية استقطابا للاجئين الجزائريين بحكم قربها جغرافيا من الجزائر، وتضامن شعبها وهو ما جعل عدد الجزائريين بها يتضاعف باستمرار، حيث تراوح عددهم سنة 1959 ما بين مائتي ألف (200000) نسمة[1] ومائتي وخمسة وثلاثين ألفا (235000)[2]. ينقسمون إلى قسمين: عسكريون ويتراوح عددهم بين 15 و20 ألف مقاتل. والبقية هي من المدنيين[3]، مما جعل من الضروري تأسيس خلايا لجبهة.ت.و. بغرض تأطير هذا العدد الهائل وتلبية احتياجاتهم. ويرجع تزايد عددهم إلى حرب الإبادة وقساوة ظروف المعيشة على الحدود والى خطي موريس وشال.[4]

1- يستقر اللاجئون الجزائريون على طول الحدود التونسية الجزائرية من البحر الى الجنوب، حيث فضلوا الاستقرار بالمناطق القريبة من تلك التي جاءوا منها، وتتمثل أهم مناطق تجمعهم: تالة، قفصة، حيدرة، غار الدماء، ساقية سيدي يوسف، عد الى: جمال قندل، المرجع السابق، ص:92-93، والمجاهد، عدد:15، 14 ديسمبر 1957، ص07.

2- يذكر الباحث جمال قندل بأن عدد اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب معا بلغ عددهم في مطلع سنة 1958: 200000 نسمة، بينما تراوح عددهم حسب تقرير وزارة الداخلية سنة 1959 بـ: ما بين 200000 و235000 في تونس وما بين 120000 و130000 في المغرب .أ. وفي الخلاصة يذكر التقرير بأن عدد اللاجئين الجزائريين في البلدين يقدر عددهم بحوالي 400000، وفي تقرير آخر لنفس الوزير سنة 1961/60 قدر عددهم في تونس 155 ألف لاجئ.عد الى المصدرين: تقرير وزارة الداخلية: C011، وتقرير نفس الوزارة 1961/60. وجمال قندل: المرجع السابق: ص: 93، والشهادة المكتوبة للسيد بن يوسف بن خدة، ملحق رقم:03.

3- م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج.: و.ش.خ.: قاعدة تونس مصلحة العلاقات الخارجية: تقرير سري الى وزير شؤون شمال إفريقيا أفريل 1960، ع:05، م:08، و.02. أنظر الملحق رقم:15.

4- موريس شال: جنرال في الطيران الفرنسي -1979/1905- شارك في الحرب الإمبريالية الثانية، أصبح قائدا لهيئة أركان الطيران العسكري الفرنسي، وفي 1953 قائدا عاما للجيش الفرنسي، شارك في العدوان الثلاثي على مصر، 1958 أصبح قائدا لقوات الجيش الفرنسي في الجزائر. في أفريل 1960 يحال الى قيادة حلف الشمال الأطلسي، وبعد المشاركة في انقلاب 1961/04/22 حكم عليه بـ 15 سنة سجنا، ثم يعفى عليه 1966، ويصدر مذكراته في 1968، تحت عنوان "ثورتنا"، أنظر:

-GRAND DICTIONNAIRE ENCYCLOPEDIQUE LA ROUSSE, V03, PARIS, 1982, p.3273.

تنتمي فيدرالية تونس من الناحية التنظيمية لوزارة الداخلية التي يتر
السيد: لخضر بن طوبال[1]، وقد أنشئت هذه الفيدرالية سنة 1957 بعد
انتشرت خلايا الجبهة في كامل التراب التونسي، حيث ترأسها آنذاك الس
طالبي الطيب المدعو علاّل.

تتمثل أهداف إنشاء فيدرالية تونس في:

- الإسراع إلى تلبية احتياجات اللاجئين الجزائريين.

- تجنيدهم لخدمة الثورة على جميع المستويات.

- التصدي للدعاية الفرنسية وحمايتهم من استغلال أي طرف كوسيلة ضغ ومساومة.

- وتمثيل الحكومة م.ج.ج. لدى السلطات التونسية، والإشراف على تطبيقه ومراقبة ذلك بل والمساهمة في صياغة هذه السياسة الحكومية تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية.[2]

بلغ عدد المناضلين الذين أطّرتهم الفيدرالية بحوالي ستة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين (6374) مناضلا موزعين على ثمان مائة وعشرة (810) خلية. وأمام التزايد الهائل للنازحين الجزائريين نحو تونس فقد أخذت الفيدرالية على

---

[1] 1- عضو المنظمة الخاصة "O.S" ثم لاجئ بمنطقة الأوراس بعد إكتشاف أمر م.خ. من طرف السلطات الفرنسية، عضو لجنة 22، عين عضوا إضافيا في م.و.ث.ج سنة 1956، قائد الولاية الثانية 1957/56. مسؤول مصلحة الداخلية في لجنة ت.و.ت 1958، وزير الداخلية 1960/1958، وزير دولة 1962/61. ـ إلى:

[2] 2- م.م.و. للأرشيف، ح.م.ج.ج: تقرير وزير الخارجية. المصدر السابق.
* HARBI Med LE FLN, op cit, p 402.

عاتقها مهمة حمايتهم، وحل المشاكل الاجتماعية والإدارية والصحية، والإعداد لاستقبال الأعداد الوافدة من اللاجئين، وتأطير الشباب الجزائري في الأنشطة الرياضية والكشفية، في إطار تجنيدهم في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني، ورفع معنوياتهم.(1)

وتتمثل المهام المسندة لمكتب تونس في:

-أ- مهام تنظيمية:

• داخلية: وتتمثل في تنظيم وتأطير المناضلين، وتكوينهم النضالي والسياسي، عن طريق إصدار النشريات الداخلية والتنظيمية.

• خارجية: الإشراف على تنفيذ التعليمات تنظيم عمليات جمع الإعانات (الأموال، الملابس، المواد الغذائية...)

-ب- مهام إدارية: وذلك بتقديمه للمساعدة وتوجيه الجزائريين في كل الميادين، خاصة ما يتعلق بالحالة المدنية: مثل الشهادات وبطاقات الحالة المدنية...

كما تشرف على حفظ النظام والانضباط، وحل الخلافات والنزاعات التي تنشب بين اللاجئين الجزائريين، في إطار لجان تفصل في أمور الزواج الطلاق الديون، والقيام بالتحقيق وإعداد الملفات، والإشراف على استقبال الوافدين الجدد إلى تونس، وتقديم الخدمات الصحية لهم، بضمان تزويدهم بالأدوية وإيداعهم المستشفيات إذا استلزم الأمر ذلك.

1- م.م.و. للأرشيف: تقرير وزير الداخلية 59/1960. C011.

كما تشرف الفيدرالية على بيع جريدة المجاهد وإيصال مطبوعات الثورة إلى اللاجئين، وتنظيم النشاطات الرياضية والموسيقية والمسرحية، وتأطير خمسة آلاف شاب (5000) في تنظيمات شبانية، وتنظيم عملية التجنيد في صفوف جيش.ت.و.حسب احتياجاته.[1]

يبقى أن نشير إلى الدور الذي لعبه الهلال الأحمر الجزائري في توفير الخدمات الصحية بتكفله بالجرحى والمرضى وإرسالهم للعلاج في الدول الشقيقة مثل يوغسلافيا الاتحاد السوفيتي ألمانيا الشرقية تشيكوسلوفاكيا وألبانيا. حيث تم إرسال مائة وستة وتسعين جريحا ومريض إلى هذه البلدان في الفترة الممتدة من أكتوبر 1958 إلى أوت 1959، حيث تكفلت بهم مجانا، كما لعب دورا كبيرا في جمع الإعانات ثم توزيعها على اللاجئين بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي. وهذا تحت إشراف مكتب تونس لجبهة التحرير، كما أن وثائق المصالح المختلفة للثورة تجمع على التحسن الذي طرأ على أوضاع اللاجئين بعد تأسيس الحكومة.م.ج.ج رغم اعترافها من جهة أخرى بنقص التنسيق فيما بينها.[2]

وبحكم أن تونس تحتضن مقر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فإنّ مكتب تونس أعفي من النشاطات الديبلوماسية، التي تتكفل بها الحكومة بصفة مباشرة.

1- نفسه. C011.

2- م.م.و.للأرشيف. م.ح.م.ج.ج : وزارة الخارجية. نشاط الهلال الأحمر الجزائري. ع: 02، ملف: 14 عد إلى الملحق رقم: 20، و"حصيلة نشاطات المصالح الإجتماعية في تونس والمغرب الأقصى من أكتوبر 58 إلى نوفمبر 1959، م.و.ل: م.ح.م.ج.ج. ، و.ش.خ: العلبة: 02، الوثيقة: 13.

ومنذ فترة مبكرة من عمر الثورة أنشأت في تونس مصلحة "العلاقات الخارجية"، تمثلت مهامها في ضمان استمرارية الاتصالات الضرورية مع السلطات التونسية سواء الوزارات أو المصالح الإدارية المختلفة وبالمنظمات التونسية مثل حزب الدستور. وبسفارات الدول الشقيقة والصديقة المعتمدة في تونس[1]، وهي تابعة تنظيميا لوزارة شؤون شمال إفريقيا.[2]

2- مكتب (الرباط) المغرب الأقصى:

تأسّس مكتب جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى سنة 1956، وتولّى الشيخ خير الدّين إدارته[3]، وبذلك يعتبر هذا المكتب من أقدم المكاتب الخارجية. وقد جاء تأسيسه في ظروف صعبة مما أثر سلبا على نشاطه إلى غاية سنة 1958، حيث اضطرت الجبهة إلى إحداث إصلاحات على هيكلته لإعطائه فعالية أكبر، وهذا بتوحيد المنطقتين الشرقية والغربية، وإيكال أمر التنسيق بين مختلف مصالح المكتب إلى لجنة خاصة.

1- م.م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج.: و.ش.خ.: قاعدة تونس مصلحة العلاقات الخارجية: المصدر السابق.

2- م.م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج.: و.ش.خ. تقرير حصيلة النشاط من فيفري 1960 إلى فيفري 1961، ع.110، م.02، و.03.

3- من مواليد بسكرة وعضو بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، شارك سنة 1955 في المحادثات التي أجراها الحاكم العام الفرنسي آنذاك جاك سوستال مع ممثلي بعض الأحزاب الجزائرية، إلتحق بصفوف الثورة فأصبح ممثلا لجبهة.ت.و. في المغرب أ من 56 إلى 1962، وعضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 59/1962، ثم نائبا 62/1964، وفي سنة 1976 أصدر نداءا رفقة فرحات عباس بن خدة وحسين لحول ضد نظام بومدين.

HARBI Med: LE FLN op.cit. p. 415

و الشيخ محمد خير الدين: المصدر السابق، ص 179.

ومنذ سنة 1959 تحسن أداء هذا المكتب، الذي كان يشرف على تأطير ال مناضلا مؤطرين في 1803 خلية، وما زاد من رفع معنويات هؤلاء الشباب ترحيب ومساعدة الشعب المغربي للاجئين الجزائريين ودعم السلطة والأحزاب السياس جبهة.ت.و، إذ سجل تقرير وزير الداخلية السيد لخضر بن طوبال المجهود التي يبذلها الرأي العام المغربي، من أجل الضغط على المنظمات الدولية خاصة هيئة الأمم المتحدة، من أجل الإسراع في حل القضية الجزائرية، ومحاولة الضغ على الحكومة الفرنسية بإصدار الاحتجاجات، لدفعها إلى القبول بمباشر المفاوضات مع الحكومة.م.ج.ج.، مما سيمكن الجزائر من استرجاع سيادتها.

تتمثل المهام الموكلة لمكتب المغرب.أ. في تغطية الاحتياجات المادي والاجتماعية، وتقديم التوجيه السياسي للاجئين الجزائريين والرفع من معنوياتهم في إطار التعبئة السياسية وتكوين الإطارات الكفأة، وتوحيد جهود هيئات الثورة النشطة على التراب المغربي مثل الهلال الأحمر الجزائري والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، لتعزيز وحدة الصف.

شهد نشاط هذا المكتب تطورا منذ تأسيس ح.م.ج.ج حيث يقوم المكتب بالنشاط الدعائي والاتصال بمختلف الأطراف المغربية[1]، وأهم نشاطاتها تتمثل في القيام بحملات جمع الإعانات، وفي هذا المسعى تندرج حملة نوفمبر 1959، التي توجت بحصيلة مشجعة، حيث أظهر الشعب المغربي تعاطفا وتضامنا عظيمين مع نظيره الجزائري.[2]

1- م.م.و للأرشيف: م.ح.م.ج.ج، و.ش.خ.، المصدر السابق.

2- م.م.و للأرشيف: م.م.و.ش.ج، 1960.59، تقرير وزير الداخلية، ع.م: CO11

أ- الوضعية الاجتماعية:

في غياب إحصائيات رسمية دقيقة قدّرت وزارة الداخلية عدد اللاجئين الجزائريين في المغرب.أ ما بين مائة وعشرين ألف (120000) ومائة وثلاثين ألفا (130000)، وهي مجرد تقديرات تقريبية، نظرا للأعداد المتزايدة للوافدين الجدد، الذين يعانون من البطالة، ولذلك فوضعيتهم سيّئة. وما يؤكّد ذلك ما ورد في تقرير الوزارة الوصية "أنّ وضعيتهم ليست بالسيئة جدا"، ورغم ذلك تقيم وضعيتهم بالمقبولة "فرغم نقص المواد الغذائية والألبسة فوضعيتهم مقبولة"، حيث تتم عملية توزيع الغذاء والألبسة بصورة منتظمة وكذا منحا مالية على اللاجئين والمحتاجين.(1)(2)

وفي هذا الإطار يشير تقرير للهلال الأحمر الجزائري إلى أنّ وضعية اللاجئين سواء في تونس أو المغرب، كانت مأساوية في أكتوبر 1958. وهذا لقلة الإعانات وسوء تنظيم مصلحة الشؤون الاجتماعية، ولكن ما فتئ الوضع أن تحسن تدريجيا بفضل مساعدات الصليب الأحمر الدولي الكائن مقره بجنيف السويسرية.(3)

علما أنّ فدرالية جبهة.ت.و في المغرب أ اتبعت في تنظيمها التنظيم الذي طبقته في الجزائر وتونس، والمتمثل في تقسيم المغرب إلى جهات والجهات إلى

1- يكاد يخلو تقرير وزارة الداخية من الارقام ويكتفي بالعموميات. م.م.و للأرشيف. تقرير وزير الداخلية نفسه

2- FAROUK BENATIA LES ACTIONS HUMANITAIRES PENDANT LA LUTTE DE LIBERTION 1954/1962, ALGER. Ed DAHLAB, 1999 PP 80-88

3- م.م.و. للأرشيف، ح.م.ج.ج: ميادين نشاط الهلال الأحمر الجزائري، ع: 02 و 14، المصدر السابق، عد الى الملحق رقم: 20.

نواحي والنواحي إلى قسمات، ولكل قطاع مسؤول عام يساعده نائبان، وا للتنظيم والآخر للأمانة العامة، تساعدهم لجنة تقوم بدراسة التقارير المتعلقة بأوضاع الجزائريين.

ب- الوضعية المالية:

عانت خزينة المكتب من اضطراب في التمويل، فالدعم المالي والمتمثل أساسا في الهبات سواء من الهيئات المغربية أو من الأشخاص، يتميز بالتذبذب من شهر لآخر، لذلك لجأ مسيروه إلى التقشف والصرامة في التسيير، اعتمادا على مصادر التمويل الثابتة نوعا ما والمتمثلة في الاشتراكات ودعم الحكومة.م.ج.ج، وكحل من الحلول إقترح من وزير الداخلية اقترح هذا الأخير منح دعم مالي شهري يتزايد باستمرار لمكتب المغرب الأقصى، لتلبية الحاجيات المتزايدة للاجئين الجزائريين والمنح الخاصة بعناصر جيش التحرير الوطني، ولذلك طالب بضرورة وضع قانون خاص بالمنح العسكرية.(1)

ت- النشاط الإعلامي:

ومن المهام الإعلامية للمكتب ربط علاقات وطيدة بالصحافة المحلية والدولية، وتزويدها بالبيانات الرسمية والأخبار المتعلقة بالثورة، وإعادة طبع وتوزيع جريدة المجاهد والنشريات السياسية المخصصة للمغرب الأقصى،

1- نفسه.

بدراسة وتصنيف البيانات والنصوص الرسمية الصادرة عن مختلف وزارات ومصالح الحكومة.م.ج.ج.، وتحرير حصتين أسبوعيتين في الإذاعة المغربية.(1)

ب- الصعوبات:

اعترضت نشاط المكتب عدة مشاكل وصعوبات، وعلى رأسها مشكل نقص التنسيق بين مختلف مصالح الثورة بالمغرب.أ.(2)؛ إضافة إلى صعوبة تجنيد الشباب في صفوف جيش.ت.و، لما يتطلبه ذلك من أموال إضافية لتغطية المنح الخاصة بأعضاء جيش.ت.و.، والتي ما فتئت تتزايد باستمرار، ونقص التأطير والموارد المالية.(3)

-3- مكتب بغداد:

- ترأس هذا المكتب السيد: أحمد بودة(4) إلي غاية 15 سبتمبر 1958؛ حيث تم تعويضه بالسيد: بوبحية حامد(5)، وقد استغل هذا الأخير التغييرات

1- م.م.و.للأرشيف: تقرير وزير الإعلام: م.م.و.ث.ج 1960/59، C011، وعلبة: 10، وثيقة: 2، أنظر نص التقرير في الملحق رقم: 24.

2- م.م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج.، و.ش.خ.، تقرير حصيلة النشاط من فيفري 1960 الى فيفري 1961، المصدر السابق.

3- تقرير وزارة الداخلية: المصدر السابق

4- من ضواحي الجزائر العاصمة (تنين طاية) انضم الى صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1937، عضو اللجنة المركزية من 1939 الى 1956 والمكتب السياسي من 1939 الى 1953، ممثل الجبهة في العراق ثم في ليبيا الى غاية 1962؛

- MOHAMED HARBI LE FLN op cit p 416

5- م.م.و.للأرشيف: م.ح.م.ج.ج.، و.ش.خ.، تقرير وزارة الخارجية المصدر السابق

السياسية العميقة التي حصلت في العراق على اثر الثورة ضد النظام الملكي الرجعي وإعلان النظام الجمهوري، في كسب الدعم المادي والمعنوي للنظام العراقي الجديد خصوصا على صعيد المحافل الدولية، ويمكننا تلخيص أهم نشاطات المكتب في المجالات التالية:

-أ- الإعلام والدعاية:

الهدف المسطر لهذا النشاط هو إعلام الشعب العراقي الشقيق وسلطاته الرسمية، وكذا الممثليات الديبلوماسية المعتمدة به، وإعلامهم بتطورات المسألة الجزائرية، والسعي للحصول على المزيد من الدعم اللازم على كل الأصعدة، وذلك بطلب مد يد العون من الحكومة العراقية، والإسهام في تدويل القضية الجزائرية، ولتأدية هذه المهمة يقوم المكتب بإصدار نشرية إعلامية شهرية باللغة العربية، وطبعها في خمس عشرة ألف (15000) نسخة، ثم العمل على توزيعها في كل من العراق والكويت، وإرسال نسخ منها إلى إيران باكستان وتركيا.

كما يقوم المكتب بتوزيع بعض الوثائق والمطبوعات المتعلقة بالثورة الجزائرية على الصحفيين والمتعاطفين الذين يؤدون زيارات مجاملة لمقر المكتب بالعاصمة العراقية بغداد، وبالاتفاق مع السلطات العراقية تتم إذاعة برنامج يومي باللغة العربية في الإذاعة العراقية[1].

---

[1] 1- نفس المصدر.

في نفس الإطار الإعلامي الدعائي نظم المكتب جولة لفريق جبهة التحرير لكرة القدم في الجمهورية العراقية، بالتعاون مع مختلف الأندية الرياضية العراقية، وقد أظهر العراقيون بهذه المناسبة تعاطفا وتضامنا كبيرين تجاه الثورة الجزائرية، حيث حظي الفريق الجزائري بترحيب شعبي ورسمي كبيرين زاد من دعم عراق الثورة للثورة الجزائرية.(1)

ولم يفوت مكتب بغداد مناسبة الذكرى الخامسة لاندلاع الثورة التحريرية، حيث نظم مظاهرة شعبية، وأشرك في التظاهرات التي أقيمت بالمناسبة المؤسسات التعليمية لبغداد، وكذا الصحافة، التي خصصت مقالات مطولة عن القضية الجزائرية، كما قدمت صفحة خاصة في إذاعة بغداد.(2)

ب- المساعدات المخصصة للطلبة المدنيين والعسكريين:

قدر عدد الطلبة الجزائريين المتمدرسين في المؤسسات المدنية العراقية في السنة الدراسية 57\1958؛ تسعة عشرون (29) طالبا، وقد ارتفع عددهم في السنة الموالية إلى خمسين (50)، وهذا بفضل سعي ممثلي مكتب بغداد لدى السلطات العراقية، وقد توجت هذه المجهودات أيضا برفع قيمة المنحة إلى خمسة عشر ألف (15000) دينار عراقي بعدما كانت ثلاثة عشر ألف (13000) دينارا.

1- م.م.و.للأرشيف: م.و.ش.ج، تقرير وزارة الشؤون الخارجية، C013.

2- م.م.و.للأرشيف: نفس المصدر

أما فيما يتعلق بالطلبة الجزائريين العسكريين الذين يزاولون تكوينهم المدارس العسكرية العراقية فقد ارتفع عددهم من تسعة عشر (19) إلى تسعة وثلاثين (39) طالبا.(1)

-ت- المساعدات للاجئين ويتامى الحروب:

توجت مجهودات القائمين على مكتب بغداد التابع لوزارة الشؤون الخارجية، لدى الحكومة العراقية في شهر سبتمبر 1959 بتقديم العراق منحا خاصة للاجئين الجزائريين، قدرت قيمتها بـ ثلاثين ألف دينار (30000) عراقي، وكونت لجنة من شخصيات عراقية لشراء المواد والحاجيات التي يحتاج إليها اللاجئون الجزائريون، وإضافة إلى هذا الدعم الرسمي، استفاد اللاجئون الجزائريون من دعم خاص من الجمعيات الشعبية، تمثلت في عدة أطنان من المواد الغذائية والألبسة.

-ث- المساعدات المادية والمالية:

قدّرت المساعدات المالية للحكومة العراقية قبل أكتوبر 1958، ب: خمسمائة وواحد وثمانين ألف (581000) دينار عراقي، ومصادرها هي كالآتي:

- مائتان وستون ألف (260000) دينارا عراقيا من النظام العراقي السابق- النظام الملكي-.

- مائة ألف (100000) دينارا عراقيا من النظام الجمهوري الجديد.

1- م.و للأرشيف: و الخارجية -المصدر السابق.

2- احمد بن فليس: المرجع السابق-ص: 154.

وواحد وعشرون ألف دينارا عراقيا من التبرعات الشعبية، إضافة إلى الثمينة كالمجوهرات، والساعات، وأشياء أخرى وضعت كودائع للثورة في البنك العربي لبغداد

وبعد ذلك قررت الحكومة العراقية إدراج مساعدة مالية في ميزانيتها لسنة 1959 لفائدة الجزائر، قدرها: مليونا (2000000) دينار عراقي. وقد تمت دفع القيمة المالية كاملة على ثلاث مراحل هي:

- الدفعة الأولى: في أفريل: سبعمائة وخمسون ألف (750000) دينارا عراقيا.
- الدفعة الثانية: في جويلية: خمسمائة ألف (500000) دينارا عراقيا.
- الدفعة الثالثة: في أكتوبر: سبعمائة وخمسون ألف (750000) دينارا عراقيا.
- المجموع: مليونا (2000000) دينارا عراقيا.[1][2]

وبالإضافة إلى الدعم المالي المعتبر من طرف الحكومة العراقية والذي كان يصل بصورة منتظمة سنويا، فقد استفادت الثورة الجزائرية من كمية هامة من الأسلحة والذخيرة الحربية.[3]

والواقع أن النظام الجمهوري الثوري الجديد في العراق ساند باندفاع هائل الثورة الجزائرية مجسدة في حكومتها المؤقتة.

1- وزارة الخارجية: المصدر السابق

2- يذكر الأستاذ احمد بن فليس بأن المساعدات المالية السنوية للحكومة العراقية كانت تقدر بثلاثة ملايين فرنسي قديم. أحمد بن فليس: المرجع السابق: ص: 153.

3- وزارة الخارجية: المصدر السابق.

ج- النشاطات الديبلوماسية:

منذ تولي السيد بوبحية حامد مسؤولية مكتب بغداد، شرع في الاتصال بالحكومة العراقية، والتي توجت بتأكيدات على المساعدة الفعالة، سواء السياسية أو المادية للحكومة الجزائرية.

وفي هذا الإطار أبلغت الحكومة العراقية مسؤول مكتب بغداد في شهر ديسمبر 1958، بان العراق أخذ المبادرة بتقديم مشروع المقاطعة الاقتصادية الشاملة لفرنسا من طرف كل الدول العربية، وهذا أمام المجلس الاقتصادي للجامعة العربية.

وفي إطار الاتصال الدائم بالسلطات العليا العراقية استقبل مسؤول مكتب بغداد من طرف رئيس الجمهورية العراقية: السيد عبد الكريم قاسم رفقة وزيره للخارجية، وقد أعلم فيها الجزائريون بقيام الجمهورية العراقية بمجموعة من الإجراءات لدى العديد من الدول، خصوصا دول المعسكر الشيوعي وهذا في سبيل تسجيل اعترافات هذه الدول بالحكومة الجزائرية.

وفي شهر جوان 1959 تقدم السيد بوبحية بطلب إلى وزير الخارجية العراقي، من اجل التدخل لدى ممثلي الدول المعتمدة ديبلوماسيا في العراق، من أجل دعم القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وهو ما تم فعلا مع سفيري اليابان والهند[1].

واغتنم المسؤولون العراقيون مناسبة الاحتفال بالذكرى الأولى للثورة العراقية، الموافق للرابع عشر جويلية 1959، والتي حضرها نائب وزير الخارجية

---

[1] - نفسه.

سوفيتي، لإبلاغه استعداد العراق للاعتراف بحكومة ألمانيا الديمقراطية- الشرقية - إذا ما اعترف الاتحاد السوفيتي وبقية دول المعسكر الشيوعي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.(1) (2)

وإحياء للذكرى الخامسة لاندلاع الثورة التحريرية الموافق لأول نوفمبر 1959، نظم مكتب بغداد حفلا حضره وزراء الحكومة العراقية، والموظفون السامون والسلك الديبلوماسي لكل الدول العربية، وممثلون عن أغلب الدول الاشتراكية، ومن ضمنهم ممثل الاتحاد السوفيتي، العديد من الشخصيات العراقية، وهو ما سمح بمزيد من الاتصال مع السلك الديبلوماسي المعتمد في بغداد ومع الحكومة العراقية بطبيعة الحال.(3)

-4- مكتب طرابلس-ليبيا-:

تولىٰ مسؤولية تسيير شؤون مكتب ليبيا المجاهد أحمد بودة يوم: 8 أكتوبر 1958، بصفة رسمية، وشرع مباشرة بعد ذلك في الاتصال بالسلطات الرسمية الليبية، حيث استقبله الملك إدريس السنوسي، وتعرف على أعضاء الحكومة الليبية، كما زار رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية طرابلس بمناسبة الذكرى الرابعة لاندلاع الثورة الجزائرية يوم: 1 نوفمبر 1958، فكانت فرصة للتعريف أكثر بالمكتب المنصّب حديثا.(4)

1- وزارة الخارجية: المصدر نفسه.

2- يرى السيدان بن يوسف بن خدة ومحمد يزيد بأن مصالح الاتحاد السوفيتي كانت أكبر مع فرنسا منها مع الجزائر، لذلك لم يعترف الاتحاد.س.بالحكومة الجزائرية: بن يوسف بن خدة: مقابلة: 1999/11/8. و:محمد يزيد: مقابلة: 1998/12/24.

3- م.م.و.للأرشيف: وزارة الخارجة: المصدر السابق.

4- م.م.و.للأرشيف: نفسه.و: أحمد توفيق المدني: المصدر السابق- ص:165.

أ- الإعلام والدعاية:

من المهام الإعلامية التي كان يؤديها المكتب ضمان توزيع المنشورات والبيانات المتوفرة لديه، إضافة إلى إذاعة حصة خاصة بالقضية الجزائرية والتي تذاع ثلاث مرات في الأسبوع في إذاعتي بن غازي وطرابلس، وقام المكتب بزيارات للدعوة إلى دعم الشعب الجزائري، خصوصا اللاجئين الجزائريين في ليبيا وتونس والمغرب، منها زيارة أحمد بودة مسؤول المكتب لطرابلس في إطار حملة الشتاء لجمع المساعدات والتبرعات الشعبية لفائدة اللاجئين خلال شهر مارس1959.

والحقيقة أن هذه الأنشطة تعد قليلة مقارنة مع ما كان يقوم به ممثلو الجزائر في الدول العربية الأخرى.

ب- جمع الإعانات للاجئين واليتامى:

تعد نشاطات مكتب طرابلس –ليبيا- محدودة للغاية، رغم الدعم الذي أبداه الملك الليبي إزاء الثورة الجزائرية، وتمثلت بالخصوص في حملات جمع التبرعات، مثل حملة الشتاء لجمع الإعانات، والتي تتم بالاتفاق مع السلطات الليبية، حيث تم جمع ما قيمته ستة عشر ألف (16000) جنيه ليبي، وكمية هامة من الألبسة والمواد الغذائية، علما أن الحملة هذه افتتحت بتقديم هبة هامة من طرف مؤسسة عبد الله السنوسي في بن غازي. وعموما اعتبر المشرفون على هذه الحملة أن الإعانات كانت هامة ونتاجها مرضية.(1)

1- يوم الجزائر في ليبيا الشقيقة-المجاهد: العدد: 41- 1959/5/1.

ب- النشاط الديبلوماسي:

يأتي على رأس هذه الأنشطة ذات الطابع الديبلوماسي -القليلة عموما-، مقابلات مع السفراء والسلك الديبلوماسي ودعوتهم للاعتراف بالحكومة الجزائرية[1]، وأهمها على الإطلاق الاتصال بالسفارة السوفيتية، حيث طلب مسؤول المكتب من سفيرها في فيفري 1959 اعتراف الاتحاد السوفيتي بالحكومة المؤقتة، ولكن دون الحصول على رد واضح، وبالمقابل قدم السفير السوفيتي عرضا للإعانة المادية والمتمثلة في العتاد الحربي، والتي اعتبرها السفير "أكثر جدوى بالنسبة للشعب الجزائري في كفاحه، وهو ما يمكن لدولته تقديمه للحكومة الجزائرية، إذا تقدمت هذه الأخيرة بطلبه".

وتدخل المكتب بطلب إلى الحكومة الليبية قصد التدخل لدى الحكومة الإيطالية، بهدف رفع وتوقيف الإجراءات البوليسية على ممثل الجزائر في إيطاليا، وحول وضعية الجزائريين عامة بهذا البلد، وهو ما توج بقبول الحكومة الليبية منح رخص المرور للجزائريين المتواجدين بإيطاليا.[2]

إضافة إلى هذا الدعم فإن ليبيا كانت معبرا آمنا للأسلحة القادمة من مصر، والذي كان ينقل عن طريق الحافلات عبر التراب الليبي، كما أن أكبر مخازن أسلحة جيش التحرير الوطني كانت متواجدة بالتراب الليبي، ثم تنقل برا عن طريق الشاحنات إلى تونس ومنها إلى الجزائر، وكان الملك إدريس السنوسي

---

[1] أحمد بن فليس: المرجع السابق-ص.ص: 111-112-113.

[2] علما أن تدخل ممثل الجزائر جاء بطلب من وزير الخارجية السيد محمد لمين دباغين في الرسالة المؤرخة في 1958/10/09، عد الى الملحق رقم: 21، ووزارة الخارجية: المرجع السابق

يعطف كثيرا على القضية الجزائرية ويعمل على تسهيل الإجراءات اللازمة لصالح الثورة، ومما يؤكد أكثر هذه الحقائق أن أهم اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية عقدت بليبيا وتحديدا بالعاصمة طرابلس.(1) (2)

-5- مكتب عمّان -الأردن-:

إذا كان صحيحا أن مكتب عمّان قد افتتح في جانفي 1958، أي قبل تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، فانه عرف قمة نشاطه في عهدها، وقد عين على رأس مكتب عمان منذ افتتاحه السيد عبد الرحمن بن العقون(3)

وفي اليوم الموالي للإعلان عن تأسيس الحكومة.م.ج.ج.واعتراف الحكومة الأردنية بها(4)، اتخذت الممثلية الجزائرية طابعا رسميا، وأول ما قامت به هو تنظيم حفل رمزي بالمناسبة، رفع خلاله العلم الجزائري عند مدخل المكتب

1- احمد بن فليس: المرجع السابق- ص: 111-112.

2- يشير العقيد أعمر أو عمران مسؤول مصلحة التسليح في لجنة التنسيق.و التنفيذ في رسالة إلى ذات اللجنة، بأن السلطات الليبية كانت تمنع مصالح جيش التحرير -في أوائل 1958- من دخول حدودها بالسيارات ووسائل نقل أخرى لجيش التحرير الوطني، ويطلب من لجنة التنسيق.و.ت. بإيجاد حل للمشكلة، التي يبدو بأنها وجدت الحل بعد تأسيس الحكومة.م.ج.ج.وفتح مكتب خارجي بطرابلس.، عد إلى: أرشيف وزارة الخارجية -رسالة أعمر أوعمران 1958/07/20- علبة: 4 0- وثيقة: 5.

3- مناضل في صفوف حزب الشعب: مارس مهنة التعليم، تعرض للسجن، فر من السجن سنة 1956، وانضم إلى الثورة التحريرية، فكلفته الجبهة بتمثيلها في المشرق العربي، ثم استقر به المقام كسفير في الأردن للحكومة المؤقتة، ثم للحكومة الجزائرية بعد الاستقلال: عد إلى كتابه: عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: التاريخ القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر-ج3- م.و.للكتاب، الجزائر 1986، تقديم الناشر.

4- الاعتراف الرسمي للحكومة الأردنية بالحكومة م.الجزائرية كان يوم: 1958/09/20: أرشيف وزارة الخارجية: العلبة: 5 -ملف: 11 -وثيقة 3

بحضور عدة مسؤولين في الحكومة الأردنية ومسؤولي مدينة عمان وأبرز شخصياتها، وتتمثل أهم نشاطات هذا المكتب فيما يلي:

أ- الإعلام والدعاية:

عمل مكتب عمان منذ جويلية 1958 على إصدار نشرية إعلامية شهرية باللغة العربية، توزع بالأراضي الأردنية، وقد تحولت هذه النشرية إلى أسبوعية منذ جوان 1959، ويشرف على إصدار هذه النشرة قسم الإعلام التابع للمكتب.[1]

هذا وقد ساهم الدعم الأردني في تطوير النشاط الإعلامي للمكتب، بتخصيص حصة للثورة الجزائرية في إذاعة عمان، تقدم مرتين في الأسبوع، ويقوم المكتب بتقديم بعض مطبوعات الحكومة المؤقتة للمهتمين، وتقديم الأخبار وبيانات الحكومة المؤقتة للصحافة الأردنية وللجمهور أيضا.

وعقد السيد عبد الرحمن بن العقّون ندوة صحفية بعد الإعلان عن تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فكان الهدف من ذلك إعلاميا دعائيا لفائدة الحكومة الجزائرية الفتية، وفي إطار النشاطات الإعلامية كذلك أشرف القائمون على شؤون المكتب على تنظيم حفل بقاعة السينما حضره جمع غفير من الجماهير الأردنية، وحضره ممثل الملك الذي ألقى كلمة بالمناسبة، وبمشاركة سفير المملكة المغربية.[2]

1- م.م.و. للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية.

2- م.م و للأرشيف. و الخارجية: نفسه.

ب- جلب المساعدات للطلبة واللاجئين:

لقد استطاع المكتب في أول اتصال له بالملك الأردني الحصول على الموافقة بقبول الطلبة الجزائريين في المدارس العسكرية الأردنية، وهذا مباشرة بعد تنصيب مكتب عمّان.

وفي هذا الإطار تمت عملية تسجيل ستة (6) طلاب بالمدرسة العسكرية، وتحصل أربعة (4) آخرون على منح مدنية في معهد العلوم، في شهر ديسمبر 1958.

وأعقب هذه العملية قيام ممثل المكتب في جوان 1959 بمبادرة مزدوجة لدى وزارة التربية الأردنية والقائد العام للجيش الأردني، من أجل المطالبة برفع عدد المقاعد المخصصة للشباب الجزائريين، وهو ما توج بإضافة خمس منح أخرى في مدرسة المدفعية والاتصالات، وعدد آخر في المدرسة العسكرية للمشاة.[1]

ت- النشاطات الديبلوماسية:

الحقيقة أن النشاط الديبلوماسي لممثلية وزارة الخارجية بالأردن قليلة جدا، وهو ما تطلعنا عنه نظرة سريعة لما ورد في تقرير وزارة الخارجية المقدم في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس (16 ديسمبر 1959 \ 18 جانفي 1960)، وهو ما سيكون محل نقد أعضاء المجلس، والذي سينتقده بدوره السيد: كريم بلقاسم، وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية

1- نفسه.

1960-1961)، وسينتقد من ورائها سياسة الحكومة المؤقتة فيما مضى على سياستها التي افتقرت للديناميكية في منطقة الشرق الأوسط عموما.(1)

من جملة هذه النشاطات القليلة، قيام مسؤول المكتب بتوجيه مذكرة للملكين الهاشميين: فيصل ملك العراق، وحسين ملك الأردن، تضمنت الدعوة لدعم أكثر فاعلية للثورة الجزائرية وهذا بمناسبة عقد اجتماع قمة بين الملكين في شهر ماي 1958، وهذا قبل بضعة أشهر من الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وعلى إثر تصريح الرئيس الفرنسي شارل ديغول يوم: 16 سبتمبر 1959 حول تقرير المصير، قام مكتب عمان ممثلا في مسؤوله الأول بعقد لقاء مع رئيس الوزراء الأردني، الذي أكد دعم وموافقة الحكومة الأردنية المسبق للرد الحكومي المرتقب من الحكومة المؤقتة الجزائرية، وجاء خطاب الملك حسين ليؤكد هذا الوعد والموقف الإيجابي للحكومة الأردنية.

ومن أجل دعم فعال لطرح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، اتصل السيد عبد الرحمن بن إبراهيم العقون بالبعثة الأردنية المتوجهة إلى نيويورك، وزودها بوثائق حول الجزائر ومستجدات الأوضاع فيها.(2)

1- م.و للأرشيف: أرشيف و.الخارجية-كريم بلقاسم: سياستنا في الشرق الأوسط -1960-، علبة ك، ملف: 10، وثيقة: 1

2- م.و للأرشيف: وزارة الخارجية- التقرير السابق C013

ث- المساعدات المالية:

رغم محدودية مداخيل وثروات المملكة الأردنية الهاشمية، إلا أن ملك وحكومة هذا البلد الشقيق لم يبخلوا على ثورتنا بما استطاعوا دعما لها.

فقد تكفلت الحكومة الأردنية بتسديد مصاريف مكتب الجبهة بعمان والمقدرة ب: خمسمائة (500) دينار. وبمناسبة بداية أسبوع المساعدات الدولية للجزائر، أصدر الملك حسين بن طلال[1] أمرا بصب حصيلة جمع التبرعات والإعانات المنظمة من طرف المصالح الحكومية وتحويل القيمة المالية المقدرة ب: سبعة عشر مليونا وسبعمائة وثلاثة وسبعين ألف وأربعمائة وخمسة وعشرين (17.773.425) دينارا أردنيا إلى البنك العربي بلبنان.

بالإضافة إلى هذا المبلغ فقد تقدم الملك الأردني بهبة شخصية للحكومة المؤقتة، بمناسبة زيارة وفد لها إلى المملكة الأردنية الهاشمية، قدرت قيمتها: أربعة آلاف (4000) دينار. ومن جهتها قدمت الحكومة الأردنية مبلغا أوليا قدره: ثلاثون ألف (30000) دينارا أردنيا.

كما أنشأت لجنة لجمع المساعدات للاجئين الجزائريين بالأردن، في شهر جويلية 1958 بأمر من الملك حسين، هدفها جمع التبرعات والمساعدات المختلفة، ومنذ مارس 1959 وبدفع من الملك أنشأت لجنة تعمل من أجل خلق جهاز مركزي يعمل برفقة لجان محلية لتنظيم حملات جمع المساعدات بصورة

---

[1] ملك المملكة الأردنية الهاشمية منذ سنة 1953 إلى غاية وفاته سنة 1999. بيروت، لبنان المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، ص. 221

مستغلة لفائدة الجزائر، وقامت الحكومة بإصدار طوابع بريدية تستفيد الجزائر من عائداتها، ثم فرضت اقتطاعا من الأجور قدرت بواحد شيلينغ. وقررت بإنشاء مكتبة خاصة بمكتب الجزائر بعمان؛ وهو تلبية لرغبة المثقفين العرب في بمؤتمرهم -مؤتمر المثقفين العرب-.

وتلقى مكتب عمّان مداخيل جمع الإعانات الشعبية، مداخيل بيع الشارات الخاصة بالجزائر في شهر ديسمبر 1958؛ والتي أشرفت عليها منظمات عديدة منها: منظمة النساء لمدينة نابلس، طولكرم، ورام الله، وبعثة الجامعة الإسلامية التي يترأسها عميدها، والجمعية الخيرية المسيحية التي يمثلها أحد نواب البطريرك.

وتمكّن القائمون على مكتب عمّان التابع لوزارة الخارجية من الحصول على اشتراكات منتظمة من الجالية المغاربية، مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة هي التي طلبت منها حق الاشتراك.

وقدرت الحصيلة المالية لكل الهبات والتبرعات من أوّل جويلية 1958 إلى 30 جوان 1959 بـ: خمسين ألف (50000) دينار، وهو المبلغ الذي حول إلى البنك العربي بلبنان علما أن هذا المبلغ لا يعد ضمن حصيلة أسبوع الجزائر، التي سبق الإشارة إلى قيمتها الإجمالية.(1)

1- م.و للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية

-6- مكتب جدة -السعودية-:

أنشئ مكتب جدة في أفريل 1958، وترأسه عباس بن الشيخ الحسين[1] ويشير تقرير وزارة الخارجية المشار إليه سابقا إلى أنه على عكس كل مكاتب القسم العربي الأخرى، عانى مكتب جدة من معوقات عرقلت نشاطاته نوعا ما ولعل أهمها القيود المفروضة من قبل النظام السياسي للمملكة العربية السعودية[2]، لكن تصفحنا لأرقام الدعم المالي، كشف لنا الدعم المالي الكبير لهذه الدولة العربية لصالح الثورة الجزائرية، وهو ما سنعود إليه بالتفصيل لاحقا.

-أ- جمع التبرّعات للاّجئين والمساعدات المالية:

يشير تقرير وزارة الخارجية إلى الصعوبات التي واجهت مسؤولي المكتب في مباشرة نشاطهم في هذا الاتجاه، فقد وجد ممثل مكتب الجزائر نفسه مجبرا للقيام بإجراءات عديدة قبل التمكن من مباشرة حملة جمع الإعانات للاجئين، من ضمنها لقاء نائب وزير الشؤون الخارجية، وبعد جهد كبير تمكن القائمون على مكتب جدة من الحصول على رخصة لتنظيم حملة جمع الإعانات، لكن الإدارة السعودية لم تقدم العون اللازم لتسهيل القيام بالعملية، ومما زاد من

---

[1] عضو بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ممثل ج.ت.و ثم ح.م.ج.ج.من 57 إلى 1962 بالعربية السعودية، التحق بالبعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني سنة 1956 ثم ترأس المجلس الإسلامي الأعلى:
- ABDRAHMANE KIOUNE LES DEBUTS D UNE DIPLOMATIE DE GUERRE (1956-1962). ED DAHLAB, ALGER 1999, P PRESENTATION. et HARBI MOHAMED FLN ,op.cit, p.403

[2] هذا ما ورد في تقرير وزارة الخارجية، عد إلى: و م للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية، C013. لكن جريدة المجاهد تذكر التكريم الكبير الذي حظي به وفد الحكومة المؤقتة الذي زار المملكة في: 1959/03/06، والدعم المالي المعتبر، عد إلى: جريدة المجاهد، عدد 39، 1959/04/02

صعوبتها كذلك غياب المنظمات المحلية، وهو ما أفقد الحملة فعاليتها، وهو ما تبينه نتائجها المحدودة: خمسة عشر ألف (15000) ريال سعودي. وما بين: خمسة عشر (15) إلى عشرين (20) قنطارا من الألبسة[1]، علما أن معظم هذه الحصيلة مصدره هبات الجالية الجزائرية. وتمكن مسؤول المكتب من الحصول على خدمة نقل هذه الهبات مجانا بحرا إلى تونس؛ بعد تدخله لدى بعض شركات النقل البحري، وهذا في شهر مارس 1959.

وأما فيما يتعلق بتنظيم أسبوع الجزائر الخاص بشهر مارس 1959، فقد حصل المكتب على الموافقة من الحكومة السعودية.

وبمناسبة زيارة وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2] قدمت الحكومة السعودية هبة مالية قدرها: واحد (1) مليون جنيه إسترليني. وتكفلت بدفع مصاريف المكتب، وهذا بتقديم هبة قدرها: عشرة آلاف (10000) ريال في أكتوبر 1959.

وسعيا منه لضمان تمويل دائم ومنتظم، وضع مكتب جدة دفاتر للاشتراكات المنتظمة، المخصصة أساسا للجالية الجزائرية المقيمة بالسعودية؛ وقدرت المبالغ المحولة إلى بنك دمشق بستة عشر ألف (16000) دولارا، وألف ومائة وستة عشر ألف (1116) جنيها مصريا.[3]

1- م.م و.للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية. المصدر السابق.

2- أعضاء الوفد الحكومي هم فرحات عباس، كريم بلقاسم، أحمد توفيق المدني، أحمد فرنسيس، إبراهيم مزهودي، عبد الرحمن اليعلاوي المجاهد – المصدر السابق.

3- م.و.للأرشيف تقرير وزارة الخارجية – المصدر السابق

والحقيقة بعد استعراضنا لهذه الحصيلة نستغرب التقييم السلبي نوعا ما للدعم السعودي -الرسمي- للمكتب الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وهو ما ورد في تقرير السيد محمد لمين دباغين وزير الشؤون الخارجية الذي قدمه في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960[1]، لكن حسب اعتقادنا فان مكمن الالتباس هو في عدم التمييز بين الدعم السياسي والإداري المحتشم، وبين الدعم المالي المعتبر، وربما المشرفون الجزائريون كانوا يطمحون لتسهيلات إدارية ودعما سياسيا وديبلوماسيا اكبر.

ب- نشاطات المكتب خلال موسم الحج:

يعتبر الحج مؤتمرا عالميا هاما، يجمع مئات الآلاف من الشعوب العربية والإسلامية من القارات الخمس، لذلك سعى ممثلو مكتب جدة إلى استغلال هذه المناسبة الهامة للقيام بالدعاية بين صفوف الحجاج، فأقاموا مخيما سمي "مخيم الجزائر"، رفع عليه العلم الجزائري، وأقيم معرض بالصور عن الثورة الجزائرية، وعرضت فيه أيضا بعض المطبوعات، والخرائط واللافتات، وأسهم في هذه العملية الطلبة الجزائريون بالسعودية، وكانت الوسيلة إلى بلوغ الغاية الاحتكاك بالحجاج من مختلف الجنسيات، والاتصال بجميع مكاتب البعثات الدولية، إضافة إلى توجيه نداءات إلى الجالية الجزائرية بالمدينة

---

[1] "مؤتمر هام يعقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس"، و"مجلس الثورة يقرر مصير الثورة" المجاهد: عدد60، 1960/01/25.

، والتي استجابت ولم تبخل بتبرعاتها ومجهوداتها دعما لعمل القائمين على مكتب جدة.(1)

واتصل ممثل المكتب بالعلماء المشرفين على الحرم النبوي، من أجل دعوة المسلمين خلال مواعظهم لدعم إخوانهم الجزائريين في جهادهم، من باب نصرة المسلم لأخيه، كما تمكن المشرفون على الحملة من توزيع صكوك اكتتاب لجمع تبرعات، التي قدرت قيمتها الإجمالية: اثنان وعشرون ألفا وتسعمائة وسبعة وستون (22967) ريالا سعوديا، وهي القيمة الإجمالية لحصيلة موسم الحج.

ت- النشاط الدبلوماسي:

يعد هذا النشاط جد محدود، فالاتصالات مع الحكومة السعودية تتم بكل صعوبة، خصوصا قبل تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، حيث لم يتمكن ممثل الجزائر من الحصول على مقابلة مع الملك السعودي إلا عشية الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة.

والحقيقة أن تأسيس الحكومة الجزائرية وزيارة وفد عنها للسعودية برئاسة السيد فرحات عباس يوم: 6 مارس 1959، قد توجا بنتائج طيبة، حيث ذكرت جريدة المجاهد في هذا السياق بأن رئيس الحكومة السعودية صرح قائلا بهذه المناسبة: "إن القضية الجزائرية هي قضية مقدسة ولذلك فهي فوق القانون وتشريع الدولة، ولذلك تعطل القوانين إذا هي وقفت في وجه ما تتطلبه من جهاد في الجزائر."

1- م م وللأرشيف م.م.و.ت.ج: تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق.

كما أن الملك سعود صرح أثناء استقباله لوفد الحكومة المؤقتة الجزائرية "أنكم لستم جزائريين أكثر مني".[1]

-7- مكتب بيروت -لبنان-:

يرجع تاريخ تأسيس مكتب بيروت-لبنان- إلى بداية سنة 1958، حيث ترأسه السيد: إبراهيم كابويا[2]، وبعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المصالح الوزارية، وما تلاه من إعادة تنظيم وزارة الخارجية، عوض السيد كابويا يوم: 25 مارس 1959 بالسيد: مولود بوقرموح.

ورغم توفر جو من الحرية وهو ما جعل من لبنان بوابة مفتوحة على العالم، إلا أن بعض ظروفها عرقلت من نشاط المكتب الخارجي ببيروت، ولعل أهمها:

- النفوذ الكبير لفرنسا في بعض الأوساط السياسية في لبنان، ووجود سفارتها بها.
- انقسام المجتمع إلى طوائف دينية، والى تكتلات أيديولوجية يعادي بعضها بعضا.
- عدم الاستقرار السياسي بها، والذي سيدوم عدة أشهر وظهر في شكل حوادث دامية.

لهذا اعتبر ممثلونا ببيروت لبنان مكانا مناسبا للإعلام والملاحظة السياسية والديبلوماسية، ونظرا للظروف السابقة فقد تركزت نشاطات هذا المكتب على

---

[1] المملكة العربية السعودية تكرم الحكومة الجزائرية: المجاهد- المرجع السابق.

[2] من منطقة السيلة، ضابط في الولاية الأولى، رئيس بعثة بيروت 1961/59، ثم في كوناكري (غانا)، ثم سفيرا للجزائر في عمان بعد 1962،

- MOHAMED HARBI, LE FLN, op.cit, p

ـل بأعضاء الحكومة والشخصيات والمنظمات من مختلف الديانات

اتجاهات السياسية.[1]

ـ نشاطات المكتب إلى غاية مارس 1959:

تلك الأحداث التي شهدتها بيروت والتي تزامنت مع تأسيس المكتب، ـاط هذا الأخير بصفة كلية. وبعد أن استقرت الأوضاع باشر السيد كابويا ـاطه بالاتصال بالمسؤولين اللبنانيين من أجل الحصول على الاعتراف الرسمي ـية لبنان بالحكومة المؤقتة الجزائرية. وفي هذا الإطار كانت له عدة لقاءات مع شخصيات من الحكومة وأخرى في المعارضة وبالمنظمات ذات النفوذ.

فقد تمكن السيد كابويا إبراهيم من الحصول على مقابلة مع رئيس الجمهورية اللبنانية السيد: شهاب[2]، كما استقبله رئيس الحكومة السيد: رشيد كرامي والوزير: بيير جميل، وشخصيات أخرى وعدت كلها بدعم مسألة الاعتراف بالحكومة الجزائرية.

وقام المشرفون على مكتب بيروت بحملة إعلامية حول الأوضاع في الجزائر، في أوساط المسؤولين والأحزاب السياسية ومدراء الجرائد الهامة، وعلى اثر نداء الهلال الأحمر الجزائري من أجل التكفل باليتامى الجزائريين، قام المكتب بالاتصال بالجمعيات الخيرية اللبنانية من اجل إيجاد اسر لبنانية لتبني بعض

---

[1] م.م.و.للأرشيف: م.م.و.ث.ج. تقرير وزارة الخارجية المصدر السابق

[2] شهاب (الأمير فؤاد)– (1902-1973) رئيس الجمهورية 1958-1964. -المنجد في اللغة والأعلام-المرجع السابق- ص: 337.

هؤلاء اليتامى، فكان أن تحصل المسؤولون الجزائريون على وعود بالمساعدة من قبل الصليب الأحمر اللبناني، والذي قدم بالمناسبة هبة مالية قدرها: ألف (1000) ريال لبناني، وهبات مالية أخرى من نقابات الأطباء والصيادلة إضافة إلى الأدوية.

وفي شهر جانفي 1959 قام السيد كابويا بصب القيمة المالية التي تلقاها من اللجان اللبنانية المشرفة على أسبوع الجزائر الذي نظم قبل إنشاء المكتب، علما أن هذه الجمعيات كانت قد حولت القيمة المالية الأخرى قبل ذلك إلى حساب وزارة المالية للحكومة المؤقتة.[1]

ب- نشاطات المكتب بعد مارس 1959:

من الناحية الإعلامية أصدر المكتب نشرية إعلامية باللغة العربية، كما باشر حملة باتجاه الصحافة وفي الأوساط المسيحية من أجل مواجهة الدعاية الفرنسية.[2]

وبمناسبة انعقاد مؤتمر القضاة العرب بلبنان تبنى المؤتمرون لائحة تطالب الدول العربية مزيدا من الدعم الفعال لكفاح الشعب الجزائري.

أما من حيث الدعم المالي، فان الأوضاع في لبنان لم تكن تسمح، حسبما جاء في تقارير وزارة الخارجية، بتنظيم حملة لجمع الإعانات والتبرعات، فقد تم إلغاء تنظيم أسبوع التضامن مع الجزائر عدة مرات، ولهذا الغرض التقى السيد

---

[1] م.م.و للأرشيف. و.م.و.ش.ج: تقرير وزارة الخارجية: C013

[2] نفســه.

مولود بوقرموح عدة مرات بالسيد رشيد كرامي؛ وبرئيس بلدية بيروت وعدد من الشخصيات من أجل تأسيس لجنة تشرف على جمع التبرعات والإعانات الشعبية؛ لكن مسألة تأسيسها كانت دائما تتأجل بدعوى الظروف الخاصة التي كان يعيشها لبنان.

وتحضيرا لكسب الدعم اللازم من الحكومة اللبنانية عند طرح القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتصل مسؤول المكتب برئيس الوزراء السيد رشيد كرامي، ووزير الخارجية في شهر أوت 1959؛ وطلب منهما التدخل لدى بعض الدول، وفي هذا الإطار اتصل وزير الخارجية اللبناني بسفارتي الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، وأوضح لهما آثار مواقف بلديهما تجاه الجزائر على علاقاتهما بالبلدان العربية، وفي ذات السياق أمر الوزير جميع سفراء لبنان بالتدخل لدى حكومات الدول المعتمدين بها، من أجل الحصول على دعم هذه البلدان للقضية الجزائرية عند طرحها في الأمم المتحدة في الدورة المقبلة لجمعيتها العامة، ومن جهته وعد رئيس الحكومة بتدخله شخصيا في ذات الدورة، لدى بعثات الدول من أجل دعم لائحة مناسبة لصالح القضية الجزائرية.

والذي يثبت تجانس المواقف مع الحكومة اللبنانية هو موقفها الإيجابي من رد الحكومة المؤقتة الجزائرية على مبادرة ديغول التي تضمنها تصريحه يوم:

16 سبتمبر 1959، والتأييد التام لسياستها وهو ما عبر عنه وزيرها للخارجية عند استقباله للسيد بوقرموح عشية صدور بيان الحكومة الجزائرية.[1]

-8- مكتب دمشق -سوريا-:

يعد هذا المكتب أول مكتب أنشأته جبهة التحرير الوطني بالشرق الأوسط، وهذا سنة 1956، ومنذ ذلك التاريخ احتفظ السيد: محمد الغسيري[2] بمنصبه على رأس المكتب[3]، ومنذ انضمام الجمهورية السورية إلى مشروع الوحدة مع الجمهورية العربية المصرية سنة 1958، لم يعد للمكتب نشاطات ديبلوماسية، فانحصرت مهامه في عبور الأسلحة وفي السعي لقبول الطلبة الجزائريين وتكوينهم بالمدارس العسكرية.

1- م.و.للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية.المرجع نفسه.

2- هو محمد بن أحمد يكن المنصوري الغسيري، ولد حوالي 1915 بدائرة آريس بمنطقة الأوراس، حفظ القرآن بزاوية أولاد ميمون التي انتقل إليها سنة 1927، ثم واصل دراسته بزاوية سيدي الجودي ببسكرة، ثم بمدرسة الإخاء للتربية للشيخ محمد خير الدين سنة 1931، ثم انتقل الى قسنطينة سنة 1932 فزاول دراسته لأربع سنوات بالجامع الأخضر وملحقاته على يد الشيخ عبد الحميد بن باديس، ثم انتقل إلى ميدان التدريس ثم مشرفا على بعض مدارس الجمعية في كل من شلغوم العيد والبليدة وسكيكدة ثم مفتشا عاما لمدارس الجمعية، اعتقل على اثر أحداث 8 ماي 1945 وسجن، التحق بصفوف جبهة التحرير سنة 1956 فأسندت له ج.ت.و مهمة تمثيلها بدمشق، وبعد الاستقلال بقي سفيرا للجزائر في سوريا ثم بالمملكة العربية السعوديةثم بالكويت، وبقي بالسلك الديبلوماسي الى أن وافته المنية في 1974/07/24. أبوعمران الشيخ، معجم مشاهير المغاربة، منشورات دحلب، 2004، الجزائر، ص ص: 365-366.

3- وهو ما ورد في تقرير وزارة الخارجية-نفسه-و يشير السيد عبد الرحمن كيوان إلى أن عبد الحميد مهري (عضو اللجنة المركزية ل. ح.إ.ح.د. 1954/53، ممثل الجبهة في سوريا 1956/55، عضو لجنة ت.و ت 1958/57، وزيرا في ح.م.ج.ج 1961/58، عضو اللجنة المركزية لحزب ج.ت.و1979) ترأس المكتب وكان يساعده محمد الغاسيري.

- ABDERRAHMANE KIOUANE. op.cit, p.p 40-41

ا- النشاط الإعلامي:

ما الناحية الإعلامية قام المكتب بإصدار نشرية إعلامية باللغة العربية، ـعت بانتشار واسع في القطر السوري، كما أشرف على ضمان إذاعة برنامج يومي في القناة الإذاعية لدمشق مدته ربع ساعة.

من الأنشطة شبه الإعلامية حضور جميع التظاهرات والاحتفالات الرسمية، ـيما على الإطلاق الاحتفال بالذكرى الخامسة لاندلاع الثورة التحريرية كبرى، والتي أقيمت بالنادي العسكري لدمشق، بحضور السلطات المدنية والسكرية لشمال سوريا.

ب- أنشطة متنوعة:

يسهر مكتب دمشق على قبول الطلبة الجزائريين وتكوينهم بالمدارس العسكرية، والذين بلغ عددهم: ثمانية وثلاثين (38) طالبا، كما يتكفل بالطلبة الدنيين في الجامعات والمدارس السورية والذين بلغ عددهم في الموسم الدراسي 1959\1960 سبعة وستين (67) طالبا.

يتلقى مكتب دمشق كذلك الاشتراكات المنتظمة للجزائريين المقيمين بسوريا ومن بعض المتعاطفين السوريين، هذه القيمة المالية تحول إلى الحساب البنكي لوزارة المالية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.(1)

1- م.و.للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية C013

ومن أجل ضمان الفعالية والتجانس لنشاط هذه المكاتب العربية مع تطور سياسة الحكومة المؤقتة، ولمواجهة العقبات التي تواجه الثورة على الصعيدين الديبلوماسي والعسكري، قامت وزارة الخارجية بجمع مسئولي هذه المكاتب بدمشق من أجل تنسيق جهودهم، وتسطير خطة لتحقيق أهدافها من خلال نشاطاتهم، تتألف من ثلاث نقاط تعد أولوية في نشاط هؤلاء الممثلين، وهي:

- تدخل هؤلاء المسؤولين لدى حكومات كل الدول العربية من أجل إظهار رفضهم لمواقف بورقيبة إزاء الثورة، والتدخل لديه من أجل إعادة فتح الحدود أمام قوات جيش التحرير الوطني، وبصفة إجمالية رفع الإجراءات البوليسية وكل أشكال الضغط على الجزائريين، عسكريين أو مدنيين، المقيمين بتونس.

- النقطة الثانية هي إقناع الدول العربية بدعم أكثر فعالية فيما يتعلق بالمجهود الحربي، ودفعهم لمقاطعة فرنسا، بمنع تزويدها بالبترول العربي، الحظر ينبغي أن يشمل أيضا الشركات البترولية المتعاملة مع فرنسا، التي ينبغي أن تمنع الدول العربية عنها النقل عبر أراضيها وتهديدها بالتأميم.

- الهدف الثالث المبرمج لهؤلاء المسؤولين في الدول العربية هو العمل على تعويدها على المساهمة بشكل فعال أكثر فأكثر تجاه ثورتنا، إلى غاية بلوغها مرحلة اتخاذ مواقف لصالح قضيتنا بشكل عادي أو تلقائي، والتمكن من تشكيل فرق للمتطوعين العرب للجهاد في الجزائر.(1)

1- م.و.للأرشيف. وزارة الخارجية: C012.

ثانيا- مكاتب قسم آسيا وإفريقيا:

-1- آسيا:

-أ- مكتب نيودلهي -الهند-:

عين السيد شريف قلال مسؤولا مؤقتا على رأس مكتب نيودلهي(1)، بمساعدة السيد توفيق بوعتورة، إلى غاية شهر جوان 1959 تاريخ مغادرة بوعتورة لدلهي لأسباب صحية.

خلال هذه الفترة قام السيدان قلال وبوعتورة بالتعريف بالقضية الجزائرية، سواء في الأوساط الحزبية الهندية أو لدى الأوساط الحكومية والسلك الديبلوماسي المعتمد بالهند.

وفي ذات الإطار أعدت مذكرة مفصلة باللغة الإنجليزية من طرف المكتب لتقديمها في مؤتمر حزب المؤتمر الهندي الحزب الحاكم، المنعقد ما بين 6 و13 جانفي 1959، وفي الندوة الآفروآسيوية المنعقدة بنيودلهي ما بين 2 و5 أفريل 1959، وفي التجمع الآفروآسيوي المنعقد كذلك بنيودلهي في شهر سبتمبر 1959، من اجل إدانة التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية، وفي مؤتمر الحزب الاشتراكي المنعقد بمدينة بومباي ما بين 5 و9 نوفمبر 1959.(2)

1- م.م.و.للارشيف: م.ح.م ج ج و.ش.خ: تقرير النشاط الديبلوماسي نوفمبر 1958، مكتب نيودلهي ع:07، م.01، و:04، أو: علبة مصورة رقم: G007.

2- م.و.للأرشيف: وزارة الخارجية: C012.

وقد قام ممثل الجزائر بتلاوة رسالة لوزير الخارجية في الدورة السنوية لحزب المؤتمر الهندي، وتتويجا لهذا الحضور الفاعل والدائم تبنت عد المؤتمرات والندوات لوائحا لصالح القضية الجزائرية.

ومن أنشطة مسؤول المكتب اللقاءات المتعددة مع الموظفين السامين بوزارة الخارجية الهندية في جانفي وفيفري، وسبتمبر 1959، كما قام في شهر أوت بتسليم مذكرة باللغة الإنجليزية حول القضية الجزائرية لأعضاء البرلمان الهندي

كما باشر السيد قلال مبادرة بالتنسيق مع السفراء العرب المعتمدين بالهند، يوم 21 أوت 1959، لدى السيد: بيلاي الأمين العام لوزارة الخارجية الهندية، قصد الحصول على اعتراف الهند بالحكومة الجزائرية، ودعم طرح القضية الجزائرية بالأمم المتحدة[1].

وقام السيد قلال بالاتصال بممثلي تركيا والجمهورية العربية المتحدة والسودان بالهند، من أجل التدخل لدى السيد: نكروما الرئيس الغاني عند مروره بنيودلهي، لدعم القضية الجزائرية لدى السلطات الهندية، وهو ما تم فعلا في شهر جانفي 1959.

هذا وقد أشرف مكتب نيودلهي على تحضير زيارة البعثة الرئاسية لكل من الهند وباكستان في شهر أفريل 1959.

1- نفسه.

في هذا المسعى توجه السيد قلال إلى كراتشي الباكستانية، وصدد إقامته من أجل الاتصال بالسلطات الباكستانية، والتحضير لتأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني بكراتشي، علما أن الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت قد لمست بالحاجة الماسة لإقامة هذا المكتب بالباكستان، غير أن الأمر بقي دون قرار رسمي.

كما حرص المشرفون على هذا المكتب على ربط الاتصال الدائم بالشخصيات هامة على الساحة السياسية الهندية، خصوصا المؤيدة للثورة الجزائرية، منها السيدة: غاندي ابنة السيد نهرو، رئيسة حزب المؤتمر.[1]

واغتنم المكتب محاكمة نقابيين جزائريين في جانفي 1959، وحادثة اغتيال أمين عام الاتحاد العام للعمال الجزائريين الشهيد عيسات ايدير في أوت 1959، للقيام بحركة احتجاجية كبيرة وواسعة، بمساعدة حزب المؤتمر واللجنة الأفروآسيوية للحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي الهندي.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة لاندلاع الثورة الجزائرية -أول نوفمبر 1959-، اشترك المكتب في عدة تجمعات نظمتها الأحزاب الهندية، وعلى رأسها حزب المؤتمر، الذي نظم تجمعا كبيرا بالمناسبة احتضنته العاصمة نيودلهي، قدم فيه السيد قلال عرضا عن الأوضاع في الجزائر، واختتم التجمع بلائحة لصالح القضية الجزائرية. إضافة إلى هذه الأنشطة المكثفة لممثل الجزائر

1- م.و.للأرشيف، نفس المصدر

بالهند، اصدر مكتب الجزائر بنيودلهي عدة وثائق إعلامية دعائية باللغة الإنجليزية، وكراسة عن الأمة الجزائرية.(1)

ب- مكتب طوكيو -اليابان-:

بقرار من مسؤول الشؤون الخارجية في لجنة التنسيق والتنفيذ السيد محمد لمين دباغين، عين السيد عبد الرحمن كيوان مسؤولا عن مكتب جبهة التحرير الوطني بالشرق الأقصى بطوكيو، يوم 29 جويلية 1958، ويساعده في مهام السيد: عبد المالك بن حبيلس(2) إلى غاية سبتمبر 1959 تاريخ التحاق بالقاهرة.(3)

يشمل نشاط هذا المكتب دول منطقة الشرق الأقصى، وهي: اليابان، الفيليبين، فورموزا، كوريا الجنوبية، الفيتنام، اللاوس، وكمبوديا.(4)

اعترضت مهمة التمثيلية الجزائرية بطوكيو صعوبات كبيرة ومعوقات، مردها التوجه الياباني نحو الغرب وخصوصا باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى هشاشة روابط التضامن الآفروآسيوي بهذا البلد، ويمكن إضافة عامل لعب دوره كذلك ألا وهو البعد الجغرافي الشاسع بين الجزائر واليابان، جعل القضية الجزائرية مجهولة لدى أغلبية اليابانيين.

1- م.م.و. للأرشيف. تقرير وزارة الخارجية، ع.م. C12.

2- ABDERRAHMANE KIOUANE op cit, p 41

3- م.م.و. للأرشيف. المصدر السابق.
4- نفسه.

مباشرة بعد وصوله إلى طوكيو -يوم 6\8\1958- شرع السيد عبد الرحمن كيوان في مهامه، حيث عقد اجتماعا مع أمانة اللجنة الآفروآسيوية، وفي اليوم الموالي -7 أوت زار وزارة الخارجية اليابانية، حيث استقبل من طرف مدير الشؤون الأوربية والآسيوية المكلف بالمشكل الجزائري؛ حيث خرج الممثل الجزائري بانطباع حسن، ليتمكن بعد ذلك من الالتقاء بوزير الخارجية السيد: فوجياما لبضعة دقائق، وفي نفس اليوم التقى بالنائب كيتامورا من الحزب الليبرالي الديمقراطي، الحزب الحاكم، ثم بالسيد: أوكادا النائب الاشتراكي رئيس اللجنة الدولية للحزب الاشتراكي، والذي قدم للسيد كيوان تأكيده بمساعدة حزبه لإنجاح مهمته، ليحضر يوم 8 أوت اجتماعا موسعا للجنة الأفروآسيوية.

ومن أهم أنشطة السيدين كيوان وبن حبيلس قبل تأسيس الحكومة المؤقتة حضور "الندوة الدولية ضد القنابل النووية والهيدروجينية ومن أجل نزع السلاح" يوم 9 أوت 1958[1].

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية هنأ الأمين العام للجنة الآفروآسيوية السيد نقانو رئيس الحكومة الجزائري السيد فرحات عباس، في برقية أرسلها إلى مقر الحكومة بالقاهرة.

وبعد هذا الحدث المتميز تحولت مهمة ممثلي جبهة التحرير بطوكيو إلى نقطتين اثنتين:

1- نفسه

- التعريف بالحكومة الجزائرية التي تقف وراء الثورة التحريرية كقيادة سياسية شرعية لتمثيل إرادة الشعب الجزائري.

- السعي للحصول من الحكومة اليابانية على الاعتراف الرسمي بها.

لأجل ذلك عقد السيدان كيوان وبن حبيلس ندوة صحفية يوم: 25 سبتمبر 1958، فتناولا هذا الحدث السياسي الهام، والأهداف المتوخاة منه، وختما تصريحهما بتوجيه نداء للحكومة اليابانية لمد يد العون للشعب الجزائري من أجل أن يقرّر مصيره.(1) (2)

لقد ارتكز النشاط الدعائي لمكتب جبهة التحرير بطوكيو على التعريف بالقضية الجزائرية لدى الرأي العام الياباني كأولوية، مستعينا في ذلك بأقوى النقابات العمالية اليابانية التابعة للحزب الاشتراكي الياباني واللجنة اليابانية للتضامن الآفروآسيوي.

ومن هذا المنطلق حث مكتب الجزائر بطوكيو الحزب الاشتراكي على إرسال برقية إلى البعثة اليابانية بنيويورك في جانفي 1959، من أجل دعم القضية الجزائرية بالأمم المتحدة، كما حرص على ربط علاقات متينة ودائمة مع البرلمانيين الاشتراكيين اليابانيين من خلال اللقاءات التي عقدها معهم في

1- م م.و. للارشيف: م.ح.م.ج.ج.، و.ش.خ: تقرير عن النشاط الديبلوماسي نوفمبر 1958، مكتب طوكيو، ع: 07، م: 01، و: 04، أو. علبة مصورة رقم: G007.

2- ABDERRAHMANE KIOUANE: op cit, p.43,44,45,46.

و: م.و. للأرشيف: المصدر السابق.

جانفي مارس وأكتوبر 1959، وقد أثمرت الاتصالات مع النواب الاشتراكيين. الأعضاء في لجنة الشؤون الخارجية، إلى تدخلهم لدى وزارة الخارجية اليابانية بشأن الموقف الرسمي الياباني من القضية الجزائرية.

لقد كان الاتصال دائما مع النقابات اليابانية، مما وطد العلاقات معها؛ وهو ما استثمره المسؤولان الجزائريان بمناسبة محاكمة السلطات الفرنسية للنقابيين الجزائريين، فنظمت حركة احتجاجية كبيرة في شهر جانفي 1959، وكذلك الحال بالنسبة لحادث اغتيال الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين الشهيد عيسات إيدير في أوت 1959.

كما التقى السيد كيوان عدة مرات بموظفين سامين في وزارة الخارجية اليابانية، ولفت نظرهم إلى القضية الجزائرية وبالخصوص موقف اليابان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، هذه اللقاءات حدثت في: جانفي، جوان، جويلية، أوت وسبتمبر 1959[1]، وبسبب الموقف الرسمي الياباني المتحفظ وقلة الدعم الديبلوماسي للمثلين الديبلوماسيين العرب المعتمدين باليابان، طلب السيد كيوان في جانفي 1959، من الأمين العام للجامعة العربية السيد: حسّونة إصدار بيان حول سياسة اليابان تجاه الجزائر؛ وطلب منه كذلك التدخل لدى الدول العربية المعتمدة باليابان وهي: الجمهورية العربية المتحدة، لبنان، والعربية السعودية، من اجل دعم جهود ممثل الجزائر بطوكيو باسم التضامن العربي مع الشعب الجزائري، وهو ما تضمنته الرسالة التي أرسلها كيوان إلى رئيس الحكومة

---

[1] نفسه.

الجزائرية فرحات عباس المؤرخة في 4 فيفري 1959، وبعدما لاحظ كيوان عدم إقدام الحكومة على إجراءات فعالة توجه برسالة إلى وزارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة يوم 6 جويلية 1959 واصفا موقف اليابان "بالمعتدل جدا"[1].

وفي شهر أوت 1959 شارك السيد عبد الرحمن كيوان في الندوة الدولية ضد القنابل النووية والهيدروجينية بشكل فعال، التي استضافتها مدينة هيروشيما، والتي حضرها مندوبون عن اثنين وعشرين (22) دولة، حيث تدخل في الندوة وقدم عرضا موثقا كان له أثرا كبيرا لدى الحاضرين، مما أثمر تخصيص فقرة في اللائحة الختامية للندوة، كما شهدت مختلف أنحاء اليابان إحياء يوم احتجاجي ضد التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وحضر كيوان كل التجمعات المناهضة للتجارب النووية، ليستغل الفرصة للتنديد بالسياسة الفرنسية في الجزائر.

ومن أنشطة المكتب مواجهة الدعاية الفرنسية بمناسبة زيارة مبعوث ديغول —الوزير مالرو[2]— إلى اليابان، بحملة مضادة في شهر جانفي 1959، حيث حظيت بتغطية إعلامية من الإذاعة والتلفزيون والصحافة المكتوبة، وما يثبت هذا النجاح هو احتجاج السفارة الفرنسية لسفيرها بطوكيو، وبهذه

1- يشير تقرير وزارة الخارجية في هذا لموضوع إلى أن وزارة الخارجية لم تعلم برسالة كيوان عبد الرحمن، ومن أن الحكومة أهملت المسألة–موقف اليابان من القضية الجزائرية–نفس المصدر

2- أندري مالرو ضابط عسكري ورجل فكر، وسياسي فرنسي ولد سنة 1901، شارك كطيار في صفوف الجيش الجمهوري، قاوم الإحتلال الألماني تحت قيادة ديغول وعين سنة 1958 وزيرا منتدبا لدى الرئاسة، م ع الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج.2، دار هومة الجزائر، 1998، ص. 264

المناسبة تم عرض فيلم "جميلة" في أفريل 1959 الذي كان له وقع كبير في نفوس اليابانيين.

وشملت اتصالات كيوان منظمات يابانية هامة، مثل الصليب الأحمر الياباني، كما تسلم خمسة آلاف (5000) ياردة من القماش من الأمين العام لجمعية الصداقة اليابانية العربية، وكان له لقاء آخر مع جمعية مسلمي اليابان والحزب الليبرالي الديمقراطي.

وقد شرع منذ فيفري 1959 في التحضير لإنشاء جمعية الصداقة الجزائرية اليابانية، ومن الشخصيات التي تمت استشارتها السادة: كيتامورا رئيس سابق للحكومة، وهارا رئيس سابق للبرلمان، وتاكازاكي وزير سابق، وموزومي مسؤول الفرع الديبلوماسي في الحزب الاشتراكي، وماتسومورا وزير سابق وعضو الحزب المحافظ.(1)

ونظم حفل هام بطوكيو يوم 30 أكتوبر 1959، للاحتفال بالذكرى الخامسة لاندلاع الثورة الجزائرية، حضرته شخصيات سياسية يابانية ممثلة للأحزاب السياسية اليابانية، وقرأت فيه رسالة لوزارة الخارجية الجزائرية، ومن الأنشطة الإعلامية إصدار مكتب طوكيو نشرية شهرية باللغة الفرنسية واليابانية، تصدر بصورة منتظمة.(2)

1- نفسه

* ABDERRAHMANE KIOUANE : op cit, p p 49-88

2- تقرير وزارة الخارجية المصدر السابق، ص

* ABDERRAHMANE KIOUANE : op cit, p p 89-91

إن الموقف الرسمي لليابان المتسم بقلة التعاون مع الجزائر والميل إلى الطرف الفرنسي، مرده العلاقات القديمة بين الدولتين، فمن الناحية السياسية وباعتبار فرنسا عضو في منظمة الحلف الأطلسي التي تحظى بالتعاطف من لدن الحكومة اليابانية، حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن بسبب السياسة الفرنسية في الجزائر والتجارب النووية الأخيرة، تراجع هذا التعاطف وهو ما يفسر زيارة الوزير الفرنسي مالرو إلى اليابان مرتين في أقل من سنة.-1959-.

وفي مطلع سنة 1960 شرع السيد عبد الرحمن كيوان في مهمة سياسية إعلامية إلى دول الشرق الأقصى: كمبوديا، لاوس، الفيليبين، وهذا تنفيذا لتعليمة من وزارة الخارجية والمؤرخة في: 18 مارس 1960.[1]

-ت- مكتب جاكارتا -أندونيسيا-:

ترأس هذا المكتب السيد لخضر إبراهيمي المتواجد بأندونيسيا منذ سنة[2] 1957[3]، ولقد لمسنا من خلال تقرير وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة الاعتراف الرسمي بالجهد الجبار وبنوعية النشاط الديبلوماسي الممارس من قبل هذا الديبلوماسي المحنك، وهو ما يفسر عجز الوزارة الوصية عن الاستغناء عنه وإيجاد خليفة له يكون في مستواه ويتقن اللغة الإنجليزية، فرغم ما عاناه من

1- IBID, P.P: 87-90.

2- م.م.و.للارشيف: م.ح.م.ج.ج.: و.ش.خ: تقرير النشاط الديبلوماسي نوفمبر 1958، مكتب جاكارتا، ع:07، م:01، و:04، أو. علبة مصورة رقم: G007.

3- م.م.و.للأرشيف: و.ش.خ. مكتب جاكارتا، رسالة لخضر ابراهيمي الى السيد محمد لمين دباغين بخصوص إصدار مطبوعة عن القمع الفرنسي في الجزائر 1957، ع:03، م:05، و:01

مشاكل صحية لمكوثه الطويل ببلد يمتاز بمناخه الاستوائي، لكن الوزارة لم تستطع إعفاءه من مواصلة المهمة للأسباب السابقة.(1)

ونظرا لاعتراف أندونيسيا بالحكومة الجزائرية بصفة رسمية، فقد أصبح التمثيل الجزائري بهذا البلد في مستوى رسمي، وهو ما انعكس بالإيجاب على نشاط مكتب جاكارتا، حيث تعددت اللقاءات والاتصالات مع السلطات الرسمية الأندونيسية؛ من موظفين سامين في وزارة الخارجية، كما كانت له فرصة الالتقاء برئيس الجمهورية احمد سوكارنو في جانفي 1959، وبرئيس الوزراء الدكتور جواندا في مارس وجوان 1959، وبوزير الخارجية سوبندريو في أوت 1959.

بعد اعتراف دولة أندونيسيا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبرمجتها لزيارة لوفد عنها لأندونيسيا برئاسة مسؤولها الأول عباس فرحات، تدخلت الحكومة الفرنسية وحاولت الضغط عليها، بمطالبتها بإلغاء الزيارة المبرمجة وسحب اعترافها بالحكومة.م.ج.ج.، غير أن السلطات الأندونيسية رفضت هذه الاحتجاجات الفرنسية وأكدت دعمها بتقرير منحها هبة مالية ثانية بعد تلك التي منحتها للثورة والمقدرة ب: خمس مائة ألف (500000) دولار في مارس 1958.(2)

هذا ما مكّن ممثل الجزائر من تطوير نشاطه الديبلوماسي بهذا البلد والدول المجاورة له، وطلب الدعم الأندونيسي للقضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما مكنه من طلب الدعم لدى الدول الآسيوية؛ وحينها تلقى

1- المصدر السابق: C012.

2- م.م.و.للأرشيف: م.ح.ح.م.ج.ج، تدخل وزير الشؤون الثقافية السيد: أحمد توفيق المدني، محضر اجتماع 1959/07/01، G004.

تأكيدات الحكومة الأندونيسية بأنها وجهت تعليمات إلى السفارات الأندونيسية بنيودلهي وطوكيو، من أجل دعم نشاط ومواقف ممثلي الجزائر بهاذين البلدين.

وبمناسبة الزيارة الرسمية للرئيس فرحات عباس إلى أندونيسيا خصص الإبراهيمي قسما كبيرا من نشاطه لإنجاح الزيارة بالتحضير لها بشكل جيد، وهذا منذ فيفري 1959، والتي تم تأجيلها فيما بعد.

لقد امتد نشاط لخضر إبراهيمي ليشمل ماليزيا، حيث كلف من طرف وزارة الخارجية الجزائرية للقيام بمهمة دعائية في هذا البلد في جويلية 1959، وتمكن من الالتقاء بالرئيس تونغ كو عبد الرحمن، وبزعماء من المعارضة[1].

وبهذه المناسبة تلقى الإبراهيمي وعودا مؤكدة بشأن الدعم الماليزي للقضية الجزائرية بالأمم المتحدة، وكذا المساعدات للاجئين الجزائريين، بل ذهب الرئيس الماليزي إلى حد الوعد بإنشاء "صندوق أسود" من أجل تمويل المساعدات للاجئين، ومن مظاهر التضامن العميق التي أبداها الماليزيون أن أقدم حزب التحالف –الحزب الحاكم- على إدراج القضية الجزائرية في برنامجه الانتخابي، وهي المرة الأولى في تاريخ البلد، التي تدرج فيها مسألة متعلقة ببلد أجنبي ضمن الحملة الانتخابية، وقد أحرز حزب التحالف في أوت 1959 على سبعين مقعدا من أصل مائة وأربعة مقعدا في الغرفة السفلى للبرلمان.[2]

وقبيل افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بعث الإبراهيمي برسالة إلى الرئيس الماليزي يذكره بطلبه لدعم طرح القضية الجزائرية من طرف بعثة بلاده

1- تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق.

2- م م و للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية C012

يويورك، إضافة إلى طلب التدخل في حدود الإمكان لصالح الجزائر لدى الصديقة لماليزيا، مثل الفيليبين، اليابان، وتايلاندا، وهو ما تلقى بشأنه إبراهيمي تأكيد السلطات الماليزية بتسليم رئيسها لتعليمة بهذا الشأن ثة الدبلوماسية الماليزية إلى نيويورك برئاسة وزير الخارجية.

رغم هذا النشاط المعتبر لممثل الجزائر بجاكارتا، يشير تقرير وزارة الخارجية أن نشاط السيد لخضر الإبراهيمي إعترضته معوقات وإشكاليات حدث من بدايته، أهمها:

- عدم حصوله على التوجيهات الحكومية، خصوصا فيما يتعلق بالمستجدات.
- عجز لخضر ابراهيمي عن الإجابة على بعض الأسئلة التي طرحتها الحكومة الأندونيسية والتي اعتبرتها شرعية بحكم دعمها للثورة الجزائرية، منها على وجه الخصوص: -قضية الزبير[1]- قضية نقل مقر الحكومة المؤقتة الجزائرية من القاهرة إلى تونس- عدم الرضا في صفوف جيش التحرير الوطني وقضايا أخرى.[2]

---

[1] مطبعجية طاهر المدعو سي زبير كان في الجيش الفرنسي برتبة ضابط صف 1955 بمنطقة الغزوات "الولاية الخامسة" فر من الجيش الفرنسي والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني محمل بكمية من السلا ح اصبح ملا زما في المنطقة السا بعة تيارت الو لاية الخا مسة على اثر خلاف مع مسؤو ل المنطقة النقيب مختار بوزيان تحول الى المنطقة الأولى "تلمسان " في فيفري 1958 برتبة نقيب حيثها سينتقل ما بين مركز قيادته بالقا حل وقيادة جيش الحدود با لغرب حيث يعلن حركة عصيا ن ضد مسؤو ليه بدا ية مدديسمبر 1959ا مارس 1960 انظر

- Hamoud chaid: Sans haine ni passion, Alger, Ed Dahlab, P 271

[2] تمرد النقيب الزبير في الحدود الجزائرية المغربية حدث في 12 ديسمبر 1959، بسبب رفضه لبعض القرارات الصادرة من بعض القيادات في قوات الحدود الغربية في حق جنوده، سلم نفسه ثم حوكم وأعدم من طرف قيادة الأركان العامة للحرب بعد الـ

- MESSAOUD MAADAD op.cit, p 134-147-148

- الحرج الكبير الذي وقع فيه ممثل الجزائر، والناتج عن قلة التنسيق بين المصالح الوزارية للحكومة.م.ج.ج. بخصوص بعض القضايا الهامة المتناولة من بعض أعضاء الحكومة والحكومة الأندونيسية، دون إعلام وزارة الخارجية الجزائرية بفحوى ما يتم الاتفاق حوله، مما لا يتيح للإبراهيمي فرصة الاطلاع عليها، من ذلك مثلا: عدم إعلام وزارة الخارجية ومن ورائها ممثل الجزائر في أندونيسيا باللقاءات التي جرت بالقاهرة في شهر ماي 1959، وجمعت بين نائب رئيس الحكومة الإندونيسية والرئيس فرحات عباس بحضور بعض الوزراء، ونفس الشيء بالنسبة للاجتماع الذي جرى في جوان 1959 بالقاهرة بين وزير الخارجية الأندونيسية سوبندريو والرئيس فرحات عباس، ورغم طلب وزارة الخارجية شفويا من فرحات عباس تزويدها بالتقارير المتعلقة بهذه اللقاءات[1] الهامة بين الحكومتين.

ومن القضايا التي ذكرتها الوزارة الوصية في هذا الإطار قضية البيانات أو الكشوف، وفحواها أن السيد الإبراهيمي أبلغ الحكومة المؤقتة باستعداد الحكومة الأندونيسية لتقديم هبة مالية معتبرة، وباعتبار الطابع السري للعملية فقد تم صبها مباشرة في الحساب البنكي للحكومة المؤقتة، ومن أجل توجيه رسالة شكر رسمية للحكومة الأندونيسية، ظل السيد الإبراهيمي منذ مارس 1959 يستفسر عن مصير هذه الأموال هل تلقتها الحكومة أم لا، لكن وزارة الخارجية لم تتمكن من الإجابة لجهلها بالمعطيات المتعلقة بالقضية، وبفضل مجهوده الشخصي علم ممثل الجزائر بجاكارتا بأن المبلغ قد صب في شهر ماي

---

[1] م و للأرشيف، نفس المصدر السابق

199، وأن قيمته بلغت: خمسين ألف (50000) دولار، ولم تجد وزارتنا إلا الأسف عن هذا التصرف الذي يتنافى وعمل الحكومات، وبالتساؤل: ما حاجة الحكومة الأندونيسية إلى ممثلنا والى وزارتنا؟[1]

وتفسير ذلك في نظرنا أن وزارة الخارجية عانت منذ استقالة وزيرها السيد: محمد لمين دباغين يوم: 15 مارس 1959، من التهميش، من قبل الوزراء الفاعلين، كريم بلقاسم لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف إضافة إلى الرئيس فرحات عباس، علما أن لمين دباغين كان قد اتهم بوصوف وعباس بتدبير عملية اغتيال زميله عميرة علاوة في بداية سنة 1959، وهو السبب الذي سيؤدي إلى شل نشاط الحكومة المؤقتة خصوصا بعد استقالة لمين دباغين، واللجوء إلى تحكيم العسكريين أو قادة الداخل، وهو ما عرف باجتماع المائة وعشرة يوما.[2]

-2- إفريقيا:

إلى غاية جانفي 1960 لم يكن للحكومة المؤقتة.ج.ج. مكتبا خارجيا بأية دولة إفريقية، رغم أن لها قسما في وزارة الخارجية -قسم آسيا وإفريقيا- مما نتج عنه عدم دراية الشعوب الإفريقية الناطقة بالإنجليزية بحقيقة الأوضاع في الجزائر، حيث تنعدم دعاية جبهة التحرير الوطني. لهذا فقد طالب وزير

---

[1] م. و. للأرشيف، م.م.ح.ت.ج. تقرير وزارة الخارجية ع.م. C012

2- MOHAMED HARBI: LE FLN MIRAGE ET REALITE, OPCIT, P.P. [illegible]

محمد حربي، [illegible]، المصدر السابق.

الخارجية المستقبل السيد محمد لمين دباغين بضرورة فتح مكتب بالقارة [illegible] بتلك العاصمة الغانية أكرا، لعدة اعتبارات: منها موقعها في غرب القارة [illegible] التي تشهد تحولات، وموقعها المناسب للاتصال [illegible] إفريقيا [illegible] الفرنسية[1]، وكذا يمكن لممثل الجزائر بها المشاركة في اجتماعات الهيئة الدائمة التي أنشئت في مؤتمر أكرا، والملاحظ أن هذه التوصيات [illegible] بإنشاء مكتب في العاصمة الغانية أكرا سنة 1960[2].

-ثالثا- قسم أمريكا:

-1- مكتب نيويورك:

تقلد السيد محمد يزيد[3] مسؤولية مكتب نيويورك إلى غاية ديسمبر 1958 وبعد إنشاء الحكومة م.ج.ج وتعيين السيد محمد يزيد وزيرا للإعلام، خلفه السيد: عبد القادر شندرلي بصفة مؤقتة ويساعده السيد رؤوف بوحقجي[4]

---

[1] م.م.و للأرشيف: م.ح.م.ج.ج - و.ش.خ - م.ل دباغين: تقرير عن النشاط الدبلوماسي [illegible] مصورة رقم: G007

[2] م.م.و للأرشيف: م.ح.م.ج.ج - و.ش.خ: م.ل دباغين: تقرير النشاط الدبلوماسي، نفسه.

[3] عضو اللجنة المركزية لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية 1954/50، ثم ممثلا لجبهة التحرير في نيويورك 1958/55، ثم وزيرا للإعلام في ح.م.ج.ج 1961/58، ووزيرا للمالية في حكومة أحمد بن بلة، [illegible] الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، عد إلى

[illegible] op.cit, p.400

[4] يشير تقرير لوزير الخارجية محمد لمين دباغين في تقرير له إلى ضرورة تسوية الوضعية الإدارية لمكتب نيويورك بصفة نهائية، بعد تعيين محمد يزيد وزيرا في ح.م.ج.ج، رغم ما يبين بأن وزير الإعلام [illegible] فعلي على رأس المكتب خاصة عند انعقاد دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد [illegible]

وتشمل منطقة نشاطه: الولايات المتحدة الأمريكية –كندا–وأمريكا اللاتينية، تتمثل مهامه في الدعاية والقيام بالاتصالات في الولايات المتحدة، ومن جهة العمل الإعلامي وتمثيل الجزائر في الأمم المتحدة.

وتتضمن نشاطات ممثل الجزائر بنيويورك إضافة إلى الاتصالات المتعددة المتفرة بالبعثات الدائمة بالأمم المتحدة، المساهمة الفعالة في المداولات وأعمال اللجان العربية، الإفريقية والآفروآسيوية بالأمم المتحدة.[1]

ولم يكتف ممثل الجزائر بعرض وجهة نظر الجزائر في هذه الاجتماعات الهامة فحسب، بل ونجح في المشاركة في لجان الصياغة المكلفة بتحضير الوثائق الرسمية الموجهة لأجهزة الأمم المتحدة.

وقد ركز ممثل الجزائر في هذه الاجتماعات الخاصة باللجان على القضايا التالية:

- التحضير في إطار المجموعة الإفريقية لجولة دعائية لفائدة القضية الجزائرية، من طرف البعثات الرسمية الإفريقية إلى كل من أوربا وأمريكا اللاتينية. طبقا لما نصت عليه قرارات مؤتمر أكرا في أفريل 1958.

- التحضير لعقد مؤتمر منروفيا لأوت 1959، في إطار المجموعة الأفريقية، فبنيويورك تم اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بتاريخ ومكان ومستوى المشاركة،

الشرابي في الصراع بين م ل دباغين والأطراف الفاعلة في ح.ج.ج، م.م.و.للارشيف: م.م.و.للارشيف،
ح.ج.ج، و.ش.خ: تقرير وزير الخارجية، 1960/01/05، G007.

[1] م.م.و.للارشيف: ح.ج.ج.ج: تقرير وزارة الشؤون الخارجية –قسم أوربا وأمريكا، 1960/02/13–1960/12/31، ع.05، م.02، و 04.

وكذا جدول أعمال المؤتمر، وفي نيويورك دائما تم التحضير المادي للمؤتمر، وقد لعب السيد شندرلي دورا بارزا في هذه الأعمال التحضيرية لمؤتمر منروفيا، والتي استمرت من مارس إلى جويلية 1959.

- مناقشة وتحضير وثيقة حول الجزائر، والتي قدمتها واحد وعشرون (21) دولة من الكتلة الآفروآسيوية يوم 10 جويلية 1959 إلى مجلس الأمن الدولي، للفت أنظاره إلى الأوضاع في الجزائر.

- تحضير مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة لمسألة التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وهذا في إطار الكتلة الآفروآسيوية.

- تحرير طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الرابعة عشر (14)، والتدخل لدى دول الكتلة الآفروآسيوية لتقديم هذا الطلب، وهو ما حقق نجاحا ديبلوماسيا كبيرا فقد وافقت خمس وعشرون (25) بعثة ديبلوماسية على الطلب من أصل تسع وعشرين (29).[1]

وعلى هامش هذه النشاطات المتعلقة أساسا بأشغال هيئة الأمم المتحدة، حقق مكتب نيويورك إنجازات ديبلوماسية لا تقل أهمية عما سبقت الإشارة إليه، ولعل أهمها:

---

[1] م م و للأرشيف. تقرير وزارة الخارجية- C012.

- تقديم ملف الجزائر لوزير الخارجية الغاني بمناسبة حلوله بنيويورك في جوان 1959، وقدم مرافعة لفائدة اعتراف غانا بالحكومة المؤقتة الجزائرية، وهو ما سيساهم في الحصول على اعتراف هذا البلد الشقيق يوم 10 جويلية 1959.[1]

- الاتصال بالسفراء العرب بواشنطن، للقيام بمبادرة لدى وزارة الخارجية الأمريكية، وهو ما تم فعلا في 15 أوت 1959، ويتمثل الهدف من هذه الخطوة إظهار تضامن الدول العربية تجاه القضية الجزائرية، وبالتالي رسالة للولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تأخذ بمعطياتها في صياغة موقفها تجاهها.

- الحصول على منح مختلفة للطلبة الجزائريين بالولايات المتحدة الأمريكية، من طرف هيئات خاصة، وهذا بالتعاون بين مكتب نيويورك مع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

- استطاع السيد شندرلي وبالتعاون مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين، أن يربط صلات متينة مع أكبر وأقوى النقابات الأمريكية وهي: الفيدرالية النقابية الأمريكية CIO-AFL، ورئيسها السيد: جورج ميني. وهو ما مكن من تنظيم حملة احتجاجات يوم 15 أوت 1959 ضد اغتيال الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، والتي لاقت دعما كبيرا من هذه النقابة الأمريكية، إضافة إلى ربط علاقات جيدة مع مكتب المنظمة الجهوية للنقابات الحرة لأمريكا اللاتينية، والذي

1- م و للأرشيف: وزارة الخارجية-برقية إلى السفارة الهندية بالقاهرة 1960/06/29- علبة 5، ملف 11، وثيقة 3.

قام بترجمة مذكرة أعدها مكتب نيويورك حول موضوع اغتيال الشهيد عيسات ايدير إلى اللغة الإسبانية، وتم توزيعها في تسعة عشر (19) بلدا في أمريكا اللاتينية(1).

– وبمناسبة احتضان نيويورك للمؤتمر العالمي للبترول من 30 ماي إلى 5 جوان 1959، طرح ممثل الجزائر وجهة نظر الجزائر حول ما يعرف ببترول الصحراء الجزائرية(2)، وبالتالي التصدي للدعاية الفرنسية(3)، فقد سعى الفرنسيون لكسب دعم أوربا، والعمل على استمراره وذلك بإقناع أوربا بأن البترول الجزائري هام ليس فقط بالنسبة لفرنسا، ولكن بالنسبة لمجموع أوربا. وهو ما يبرز تأييد أوربا الغربية كلها للموقف الفرنسي، الذي يعتبر الصحراء فرنسية.

– وشارك ممثل الجزائر بنيويورك في يوم الصداقة الإفريقية المنظم بتاريخ 15 أفريل 1959، بمدينة نيويورك، حيث رفع العلم الجزائري لأول مرة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب أعلام الدول الإفريقية المستقلة.

– مشاركة الجزائر في المعرض الثقافي المخصص للثقافة الإفريقية الذي احتضنته نيويورك من 6 إلى 12 أوت 1959، بهدف إظهار الخصوصيات الثقافية المتميزة للأمة الجزائرية التي تعد جانبا من جوانب الشخصية الجزائرية المختلفة جذريا عن الشخصية الفرنسية.

1- المصدر السابق.

2- و.ن.للأرشيف، تقرير وزارة الخارجية.

3- أوقفت فرنسا في سنة 1959 الصحفي والكاتب [illegible]

- الاتصالات العديدة مع الشخصيات السياسية الأمريكية البارزة، مثل مع السناتور -عضو مجلس الشيوخ- كينيدي.

- إضافة إلى هذه الأنشطة السياسية الدعائية، لم يغفل مكتب نيويورك نشاط الإعلامي، حيث نظم لقاءات صحفية مع الجرائد الأمريكية، والتصريحات الموجهة للقنوات التلفزيونية والإذاعية سواء في الولايات المتحدة أو وكندا، إذ أصدر ذات المكتب عدة بيانات مذكرات ومطبوعات باللغة إنجليزية، وأعد كراستين بالإنجليزية عنوان إحداها: "القضية الجزائرية"، والثانية عبارة عن كتاب أبيض تناول الانتهاكات الفرنسية لاتفاقيات جنيف، كما أشرف ممثل الجزائر على تنظيم محاضرات بالجامعات الأمريكية، بهدف تنوير الرأي العام الأمريكي حول مختلف مظاهر القضية الجزائرية، ومن أجل التصدي للدعاية الفرنسية النشيطة بالولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ومن أبرز المهام الموكلة للمشرف على مكتب نيويورك القيام بالنشاط الإعلامي الدعائي بدول أمريكا اللاتينية، حيث ربط اتصالات متواصلة مع مراسل متطوع اسمه فاتيح آغا بوعياد المقيم بريوديجانيرو البرازيلية، وباللجنة الشيلية من أجل الجزائر، التي يشرف عليها السيد: عمر بوميفيرا المقيم بالعاصمة سانتياغو، كما أن وزارة الخارجية بدورها تراسل باستمرار السيد بوعياد[2]

---

[1] نفسه.

[2] بدأت إتصالات السيد بوعياد بالبعثة الخارجية في القاهرة منذ سنة 1956، وتتعلق بتمثيل ج ت و في البرازيل، ع 02، م 02، و 02، كما راسل السيد محمد خيضر السيد محمد خليل رئيس الجمعية الإسلامية لمدينة سان باولو: ع 02، م 02، و 04

وبفضل هذه العلاقات تمكن القائمون على المكتب من تنظيم جولة دعائية لفائدة القضية الجزائرية للأب بيرنغر[1]، إلى أمريكا الجنوبية، هذه الجولة التي بدأت في بداية سبتمبر 1959، كان لها صدى كبيرا في هذا الجزء من العالم، وأدت إلى رد فعل عنيف من مصالح الاستخبارات الفرنسية، التي بلغت درجة محاولة إلحاق الضرر بالقسيس الفرنسي الأب بيرنغر خصوصا بمناسبة مروره بالعاصمة البيروفية ليما.

وفي إطار الدعاية المضادة، قام السيد بوعياد بناء على تعليمات من مكتب نيويورك ووزارة الخارجية الجزائرية بمساعدة صحفي برازيلي بحملة دعائية ناجحة ضد السياسية الفرنسية، وبمناسبة زيارة الوزيرين الفرنسيين مالرو وبيناي.

لقد اعترض نشاط مكتب نيويورك عدة مشاكل وعراقيل أعاقت الأداء الأمثل لنشاطه الدبلوماسي، ويمكن إيجاز أخطرها في الآتي:

- عدم تلقي ممثل مكتب نيويورك للتوجيهات الحكومية فيما يتعلق بالاستراتيجية الدبلوماسية، من أجل تنسيق المجهود الدبلوماسي لممثل الجزائر يطبق استراتيجية الحكومة الجزائرية، لذلك فقد أخطرت وزارة الخارجية رئيس الحكومة عن طريق رسالة مؤرخة في 23 جوان 1959، ثم ك

---

(1) قس فرنسي [illegible]

الحكومة برسالة أخرى في 5 جويلية 1959، حول الموضوع، لكن دون أن ى الرد.

- لجوء الحكومة في الدورة الرابعة عشر –سبتمبر 1959– إلى إرسال بعثة كومية، والتي تم تكوينها خارج إطار وزارة الخارجية، ودون إخطار السيد زلي بذلك.

- لقد طالبت وزارة الخارجية الجزائرية من رئاسة الحكومة المؤقتة بضرورة يس ولو مكتب على الأقل في أمريكا اللاتينية، لان مكتب نيويورك أمام حامة نشاطاته أصبح ليس في مقدوره الإشراف على هذه الرقعة الجغرافية واسعة، وتمثل الرد الوحيد على الطلبات المتكررة في التعليمة الحكومية صادرة في جويلية 1959، والتي تضمنت "قرار مجلس الوزراء بتعليق مسألة إنشاء مكاتب بالخارج إلى إشعار لاحق".

- تهميش وزارة الخارجية بعد استقالة وزيرها، فيما يتعلق برسم معالم السياسة الجزائرية في الأمم المتحدة، رغم تكفل السيد بوقادوم[1] بضمان السير الحسن لمختلف مصالحها، فقد ورد في تقرير وزارة الخارجية أن وزير الخارجية الذي كان متواجدا في تونس آنذاك، طلب من السفارة الأمريكية تأشيرة الدخول لى الأراضي الأمريكية، فردت عليه بالرفض لان اسمه لم يرد ضمن الوفد

---

[1] مناضل في صفوف نجم شمال إفريقيا 1933، مسؤول حركة أحباب البيان والحرية A.M.L بقسنطينة، عضو قيادة ح.إ.ح.د 1951/47، نائبا في البرلمان 1951/46، رئيس ديوان محمد لمين دباغين 1959/58، مسؤول بعثة ح.م.ج.ج في بلغراد 1962/60؛ HARBI MED. Le FLN op cit. p 396.

الرسمي للحكومة الجزائرية المؤقتة في [illegible](1). كما [illegible] الأمين العام للوزارة في الوفد الحكومي الذي مثل الجزائر في الدورة [illegible] 1959- الجمعية العامة للأمم المتحدة.

رابعا- مكاتب القسم [illegible]

1- أوربا الغربية

[illegible] الغربية في [illegible] الإعلامي والسياسي [illegible] الجزائرية [illegible]

[illegible] التونسية والمغربية في [illegible] الجزائريين [illegible] في تونس والمغرب [illegible] تونس والمغرب.

[illegible]

يضاف إلى هذا المشكل، مشكل آخر ويتمثل في عدم تسامح السلطات الأوروبية مع ممثلي المكاتب الخارجية هذه، من أجل تفادي إزعاج فرنسا الشريك الاقتصادي والحليف العسكري والسياسي، بحكم أن هذه البلدان -ألمانيا إيطاليا إسبانيا- مرتبطة مع فرنسا بأطر للتعاون الاقتصادي وتتمثل في المجموعة الاقتصادية المشتركة، وبأطر عسكرية وتتمثل في حلف الشمال الأطلسي، وباتفاقيات حسن الجوار من الناحية السياسية [1]

لقد عانت مكاتب أوروبا[2] لجبهة التحرير الوطني من الحرب التي تقودها مصالح الاستخبارات الفرنسية، التي تنشط تحت غطاء المنظمة الإرهابية المسماة بـ "اليد الحمراء"، والتي اغتالت السكرتيرة الأسبانية لمكتب مدريد في جوان 1958، وكانت وراء محاولة اغتيال مسؤول مكتب ألمانيا السيد: آيت أحسن في شهر نوفمبر 1958، وكانت وراء حادث تفجير سيارة مسؤول مكتب روما السيد الطيب بولحروف في جويلية 1959، ومحاولة اغتيال النقابيين الجزائريين- تسمية وأوطالب في كولوني في أكتوبر 1959، إضافة إلى استهدافها لجزائريين آخرين وحتى الأجانب المتعاونين مع جبهة التحرير الوطني. والهدف من هذه المحاولات الإجرامية هو خلق جو من اللاأمن في محيط عمل مسؤولي المكاتب الخارجية في أوروبا، ودفع السلطات الأوروبية إلى اعتبار مسؤولي هذه المكاتب أشخاصا غير مرغوب فيهم، لأنهم مصدر للمشاكل، بالرغم من الحرية النسبية التي كانت تنعم بها المكاتب الأوروبية، حتى أن بعضها كانت له صيغة شبه رسمية [3]

---

[1] م و للأرشيف، نفسه

[2] م و للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية، نفسه، عد إلى الملحق رقم 19

[3] مقابلة مع السيد: رضا مالك، الجزائر يوم 16 أفريل 2001

-أ- مكتب بون -ألمانيا الغربية-:

ترأس السيد: مزيان آيت احسن[1] مكتب بون إلى غاية نوفمبر 1958، وبعد تعرّضه لمحاولة اغتيال تم تعويضه بصفة مؤقتة بالسيد: كيرمان حفيظ[2]، وفي نهاية أكتوبر 1959 تم تعزيز هذا الطاقم المسير بالسيد: نايت بلقاسم الذي كلف بمصلحة اللاجئين يساعده السيد بوعتورة وبوقلي الذي كلف بالسكرتارية والمحاسبة، وكلف السيد رشدي بن مرابط بمصلحة المهمات.[3]

وجاءت هذه الإجراءات بعد التطور الذي شهده عدد الجزائريين القادمين إلى ألمانيا، سواء الفارين من الجيش الفرنسي أو الراغبين في العبور إلى تونس والمغرب، حيث قدرته الإحصائيات التي قام بها مكتب بون بثلاثة آلاف (3000) شخص، تكفل المكتب بهؤلاء بصفة كلية، من حيث الإقامة والإجراءات الإدارية.

1- محامي مصطفى بن بولعيد، ثم مكلف بالإتصال بينه وبين المنطقة الثانية، عضو [illegible] 1956، مستشار كريم بلقاسم 1958. ثم ممثلا لجبهة التحرير في بون في أوت 1958، نجى من محاولة اغتيال من طرف "اليد الحمراء" في ألمانيا. توفي سنة 1959 بسبب المرض، HARBI Moh. Le FLN. op cit, p408، و"الأخ مزيان آيت حسن في ذمة الله"، المجاهد، عدد 41، 1959/05/01.

2- ذكر محمد حربي في مذكراته بأن حفيظ كيرمان هو من كان يشرف على مكتبة جبهة التحرير في بون [illegible] هو –أي حربي– إلى ألمانيا الغربية. وكان يساعد كيرمان في مهامه كل من: سعد موزارين (المصالح الخاصة) وأوبراهام بوعلام وبيوعلام سطنولي (مصلحة العسكريين الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي الواصلين إلى ألمانيا) ومولود بلقاسم نايت بلقاسم (الجامعة العربية)، عند [illegible].

محمد حربي، حياة تحد وصمود-مذكرات سياسية ج1، 1945-1962، ترجمة عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص243.

3- مقابلة مع السيدين محمد بعلي وسنحي زين العابدين –3 فبراير 2001- الجزائر.

على إثره السعي لجمع التكتلات في إطار عملية تأسيس لجنة لمساعدة اللاجئين ديسمبر (1958) في أكبر المدن الألمانية مثل: فرانكفورت وكولونيا، بعد حلول وفد عن المكتب إلى البرلمان الألماني فالتقى بالنواب الاشتراكيين [illegible] [illegible]، واويد في جوان 1955، فالحصول الوفد على هبة عشرين ألف (20000) مارك ألماني من أجل التكوين المهني للشباب الجزائري، عن طريق [illegible] الذي يشغل كذلك منصب رئيس نقابة البناء.

إضافة إلى الأنشطة المتعلقة باللاجئين والعمال، فقد نشط مكتب [illegible] إعلاميا ودعائيا، كما حرص على الاتصال المستمر بالأوساط الصحفية النقابية، الصناعية والجامعية في ألمانيا الغربية[1].

وهذا ما مكنه من ضمان المساعدات والتعاون من طرف شخصيات ألمانية نافذة مثل السادة: كالديتزر وويشنفسكي، وبلاكستن وهم نواب اشتراكيون، ورئيس الكتلة البرلمانية الليبرالية بمجلس الولايات لمدينة دوسلدورف، والسادة أنجلمان، وفونباكزيوسكي وهما صحفيان معروفان، والسيد [illegible] مدير مؤسسة صناعية بمدينة كولوني وغيرها من الشخصيات.

وبفضل العلاقات الحسنة لأعضاء المكتب بالنقابات الألمانية والجمعيات الطلابية وتنظيم آخر يدعى "المنتدى من أجل العلم في ألمانيا"، تحصلت مجموعة من الطلبة الجزائريين على منح دراسية متنوعة[2].

1- تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق.

2- م.و للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق.

كما أثار مكتب بون حملة إعلامية ضد المنظمة الإرهابية "اليد الحمرا في وسائل الإعلام المكتوبة، متوخيا في ذلك الحيطة والحذر تجنبا لعمليا التي كانت تستهدف المسؤول الأول للمكتب، ألا وهو السيد آيت احس في نوفمبر 1958، وفي ذات السياق قدم السيد كيرمان مذكرة عن الموضوع إلى الكتلة البرلمانية الاشتراكية السيد: مولن هوبر، والذي قدمها بدوره إلى البو في أفريل 1959.

ومن الأنشطة الإعلامية التي قام بها المكتب، شنه لحملة إعلامية ضـ اللفيف الأجنبي. فقد خصص إشهارا كبيرا بمناسبة إطلاق سراح سبعة جنو ألمان كانوا ضمن اللفيف الأجنبي، وأشرف المكتب على عملية إرجاعهم انطلا من مدينة تطوان المغربية، وهذا في مارس 1959، وفي ذات الموضوع قدم مشرو لائحة تتعلق بمشكل اللفيف الأجنبي من طرف الحزب الاشتراكي الألماني في البرلمان، في شهر فيفري 1959، وقد حظي ممثلو المكتب باستقبال من قيادة ذات الحزب وأعلن عنها في وسائل الإعلام.(1)

وبمناسبة انعقاد مؤتمر الأممية الاشتراكية في مدينة هامبورغ الألمانية في الفترة ما بين 14 إلى 17 جويلية 1959، كلف مسؤول مكتب بون بمتابعة أشغاله بالتنسيق مع ممثلي مكتبي ستوكهولم، الذي يرأسه السيد ساحلي، ومكتب

1- يذكر السيد فتحي [illegible] "حسين" عضو بفيدرالية جبهة التحرير بفرنسا [illegible] أن مكتب بون كان منشغلا بالعلاقات مع السلطات الألمانية والأحزاب والجمعيات، [illegible] تشرف عليه فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا إلى غاية 1959 تاريخ خروج نشاطها من الأراضي الفرنسية. مقابلة شخصية، المرجع السابق.

ون، والذي يرأسه السيد كلو، بحيث تمت صياغة مذكرة باللغات الفرنسية جليزية والألمانية باسم جبهة التحرير الوطني، والتي تم توزيعها على كل أعضاء المشاركين في المؤتمر.(1)

وفي شهر نوفمبر 1959 عقد اجتماع وزاري للحكومة الألمانية بالعاصمة بون، تناول قانون اللاجئين الجزائريين، وقد أبدى الوزير الفدرالي للداخلية رغبته في تطبيق إجراءات صارمة في حق الجزائريين، وبمجرد تسرب هذه الأخبار إلى مسؤول مكتب بون قام بالاتصال بالسفارات العربية المعتمدة في ألمانيا، لإبلاغهم بهذه المستجدات الخطيرة، وطلب منهم التدخل لدى الحكومة الألمانية، بقصد وقف مثل هذه الإجراءات ضد الجزائريين.

وبالفعل تقدم السفراء العرب بمذكرة إلى الحكومة الألمانية، تضمنت أمثلة عن الإجراءات الاستثنائية المتخذة في الأشهر الأخيرة ضد الجالية الجزائرية.

كما قام السفراء العرب بمبادرة جماعية لدى وزارة الخارجية الألمانية، والتي تجسدت في تكوين وفد موحد ضم ممثلي كل من سفراء: الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة المغربية، والجمهورية العراقية(2)، هذه المبادرة أثمرت نتائج جد إيجابية لصالح الجالية الجزائرية، لأنها لفتت نظر الحكومة الفيدرالية الألمانية إلى التضامن العربي تجاه الشعب الجزائري وتأثر العالم العربي للتغير المفاجئ لمعاملة الحكومة الألمانية للجزائريين.

1- م.م و.للأرشيف: م.م.و.ش.ج 59/1960: تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق.

2- المبادرة كانت من طرف كل السفراء العرب المعتمدين في بون، وهم: الجمهورية العربية المتحدة، والمغرب، تونس، العراق، لبنان، السودان، العربية السعودية، اليمن، والأردن: م.م.و.للأرشيف: م.م.و.ش.ج 59/1960: تقرير وزارة الخارجية، نفسه.

وبعد هذا الموقف العربي المشرف، صرح الناطق باسم الحكومة الألمانية "بأن ألمانيا تبقى على الحياد في القضية الجزائرية" كما وعد بأن السلطات الألمانية ستبذل مجهودها من أجل أن يعامل اللاجئون الجزائريون على قدم المساواة مع اللاجئين الآخرين طبقا للدستور.

ب- مكتب روما -إيطاليا-:

أسس مكتب جبهة التحرير بروما في منتصف سنة 1957 وترأسه السيد صالح محبوبي[1]، ثم خلفه السيد: طيب بولحروف[2]، وابتداء من أكتوبر 1959 برفقة مساعد له كلف بمصلحة العبور واللاجئين.[3]

لقد استطاع ممثل الجزائر أن يربط اتصالات وعلاقات بمختلف الأوساط الإيطالية: السياسية، الصناعية، الإعلامية، الكاثوليكية، والنقابية، ويعزى هذا النفوذ إلى المساعدة الكبيرة التي تلقاها من رجل الأعمال الإيطالي، والمستثمر في ميدان البترول السيد: ماتيي -MATTEI- الذي يسيطر على شركة "إيني ENI" الإيطالية للمحروقات ويترأس في نفس الوقت أربعة وستين (64) مجلس إدارة

1- REDHA MALEK: op.cit, p:76.

2- ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح عضوا للجنة المركزية لـ ح.إ.ح.د 1954/51، عضوا للجنة الفيدرالية لجبهة.ت.و في فرنسا 1957/56، ثم ممثل الجبهة في سويسرا 1958، ثم في روما 1962/59، ثم سفيرا للجزائر في إيطاليا ثم في يوغسلافيا فالأرجنتين والبيرو.

MOHAMED HARBI: Le FLN, op.cit, p.396.

3- م.م و.للأرشيف م م و ث ج 1960/59، تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق.

سسات صناعية إيطالية[1]، كما يتحكم في الجريدة الإيطالية ذات السحب الكبير "ILGIONMO"، ولهذا فهو يتمتع بنفوذ كبير على الساحة السياسية والاقتصادية في إيطاليا، والذي كانت تربطه ببولحروف علاقات صداقة متينة[2]، كما أن لقاءه بأعضاء الوفد الجزائري الذي زار الصين سنة 1959، بقيادة الوزراء كريم بلقاسم عبد الحفيظ بوصوف بن خدّة مهري، والتي توجت بربط علاقات حسنة مع هذه الشخصية الإيطالية الهامة والتي توجت بتعهد هذا الأخير بمد يد المساعدة لمكتب الجزائر في إيطاليا.[3]

إنّ الموقف الإيجابي لهذه الشخصية الإيطالية من القضية الجزائرية، والذي جعله يعبر عن تعاطفه الكبير معها في كل المناسبات بشكل صريح للغاية، مبني في واقع الأمر على نظرة مستقبلية واقعية للمستقبل الاقتصادي للشمال الإفريقي، فهو يأمل للتعامل مع دول مغاربية مستقلّة ولا يرى مصلحته مع إدارة استعمارية تحتكر الميدان للشركات الفرنسية، خصوصا ما يتعلق بالدور الهام المتوقع أن يلعبه بترول الصحراء الجزائرية.

من هذا المنطلق سعى طيب بولحروف للاستفادة ما أمكن من هذه الوضعية، خصوصا فيما تعلق بالعلاقة مع الحكومة الإيطالية، والتي يبدو فيها وزير الخارجية: بيلا -PELLA- جدّ مقتنع بالطروحات الفرنسية، وقد استطاع مسؤول مكتب روما أن يبلغ وجهة نظر الحكومة الجزائرية في عدة مناسبات إلى

1- م.م.و للأرشيف: م.م.و.ث.ج 1960/59: تقرير وزارة الخارجية، نفسه.

2- م.م.و للأرشيف: تقرير وزارة الخارجية، نفسه.

3- SAAD DAHLAB ,op.cit, p110-113.

رئيس الجمهورية الإيطالية: غرونكري، بواسطة السيد ماتي[1]، خاصة بمناسبة زيارة ديغول إلى إيطاليا في شهر جوان 1959.

إن النشاط الدؤوب للسيد طيب بولحروف لفت أنظار المسؤولين الإيطاليين من مختلف المستويات إلى القضية الجزائرية، وتجسد ذلك على الخصوص في اللقاءات والاتصالات العديدة التي جرت بين الطرف الجزائري ممثلا في طيب بولحروف والشخصيات السياسية والنقابية الإيطالية، منها لقاءه بالأمين العام لوزارة الخارجية –ألود–، وبمسؤول الحزب الاشتراكي الإيطالي–نيني–، وبمسؤول الحزب الشيوعي الإيطالي–توغسياتي–، وبسكرتير النقابة العمالية الإيطالية -C.I.S.L- غانيني، وبنائب مدير العلاقات السياسية في الحكومة الإيطالية والمقرب من الفاتيكان المركيز ماريبيني، وبالسيد مانيوني من وزارة التربية الإيطالية، وبالسيد شينيوني مدير وكالة "العالم الإسلامي" المقرب من رئاسة الحكومة الإيطالية، وبالسيد: بينتوس النائب الديمقراطي المسيحي وصديق رئيس الحكومة الإيطالية: سيغني[2].

هذه الاتصالات سمحت للسيد بولحروف من الحصول على تمثيل حقيقي حتى وان كان غير رسمي مع السلطات الإيطالية، وهو ما سيسمح له بالاحتجاج حول المعاملة السيئة التي تلقاها بعض وزراء الحكومة الجزائرية،

---

[1] رجل اعمال إيطالي يعد قطب البترول في إيطاليا ورئيس شركة ENI. ربطته علاقات بالسيد طيب بولحروف، عد إلى.
* SAAD DAHLAB op cit, p 110-112.

[2] م و للأرشيف. تقرير وزارة الخارجية – C013.

بروما، كما مكنه هذا التمثيل من أن يستقبل من طرف سكرتير المكلف بالعلاقات الخارجية في ماي 1959، وهو اللقاء الذي تقدمت فيه الحكومة الإيطالية بطلب الإفراج عن أفراد عائلة سزارو المحتجزين من طرف التحرير الوطني.

ونظرا لما تتمتع به الكنيسة الكاثوليكية بالفاتكان من نفوذ على الحكومة الإيطالية وكذا بقية الأوساط الشعبية والدينية الأخرى، حاول مسؤول المكتب الخارجي لروما الدخول في اتصالات مع الفاتكان، بالاستعانة بالسفارة الأندونيسية في إيطاليا، لكن ما لاحظناه أن أرشيف الحكومة المؤقتة لم يشر إلى نتائج هذه المساعي.

بعد تعرض السيد بولحروف لمحاولة الاغتيال في جويلية 1959[1]، والتي أدت إلى تفجير سيارته ومقتل طفل إيطالي. شهد نشاط مكتب روما بعض الفتور. كما شكل موقف السلطات الإيطالية المعادي لممثل الجزائر عراقيل جمة اعترضت نشاطه وتحركاته، لكن ما فتئ أن تحسن هذا الموقف تدريجيا، خاصة بعد المبادرة التي قام بها السفراء العرب لدى وزير الخارجية الإيطالي بصفة جماعية ثم بشكل انفرادي، إضافة إلى السفير الأندونيسي. حيث عبروا للحكومة الإيطالية عن تضامن مجموع الدول العربية مع القضية الجزائرية والجزائريين أينما وجدوا.[2]

---

[1] REDHA MALEK op.cit, p.74

[2] م. و للأرشيف، نفسه

ت- مكتب سويسرا:

احتضنت سويسرا منذ فترة مبكرة نشاط المبعوثين الجزائريين إلى أوربا، وعلى رأسهم السيد محمد بوضياف منسق لجنة الست، ثم السيد عباس فرحات بعد التحاقه بصفوف الثورة سنة 1956، وقد اتخذ هذا النشاط من برن وزوريخ مركزا لنشاطاته في هذا البلد.[1]

ترأس هذا المكتب سي عبد الوهاب[2] إلى غاية 19 أكتوبر 1959، تاريخ تلقيه لقرار المكتب الفدرالي السويسري القاضي بمنع كل نشاط لجبهة التحرير الوطني بسويسرا، وهو ما سنعود إليه بالتفصيل لاحقا.

شملت أنشطة مكتب لوزان والذي اتخذ مقرا له منزل السيد عبد الوهاب بن محمد، المجالات الآتية:

- نشاط تنظيمي للعمال الجزائريين المقيمين بسويسرا: فقد أحصى مكتب سويسرا العمال الجزائريين المقيمين بسويسرا، والذين قدّر عددهم بحوالي مائة عامل، ونظرا لصعوبة النشاط وهذا العدد المحدود فقد حرص هذا المكتب على حث هؤلاء على الانضباط لتجنب كل الإجراءات التي قد تؤدي إلى طردهم من سويسرا بحكم أنهم لا يشكلون وزنا كبيرا لقلة عددهم، إضافة

---

[1] م م و للأرشيف. و ش خ: تقرير عن مهمة من طرف السيد طيب (محمد بوضياف) الى بيرن، ع 01، م 01، و 01، وتقرير عن مهمة الى زوريخ من طرف السيد طيب خاص بالوضعية في فرنسا، نفس المصدر ع 01، م 10، و 01، وتدخل عباس فرحات، م ج ح ج ع ج ج 1959/07/03، علبة مصورة G004

[2] لم يذكر تقرير وزارة الخارجية الاسم الكامل لهذه الشخصية وحسب السيد محمد يعلى فاسمه الحقيقي ب محمد عبد الوهاب المدعو سي طاهر- مقابلة مع السيد: محمد يعلى، الجزائر 3 أفريل 2001

هنا باشر المكتب عملية جمع الاشتراكات والتي كانت تقدر قيمتها المالية بأكثر من اثنين وعشرين ألف (22000) فرنك سويسري للفترة الممتدة من أكتوبر إلى نوفمبر 1959.

ـ النشاط الدعائي:

لظروف سياسية تتمثل أساسا في الرقابة المفروضة على مسؤول المكتب من طرف السلطات السويسرية، وظف مكتب سويسرا الطلبة الجزائريين في المجال الدعائي تحت غطاء تنظيم رسمي يدعى "إفريقيا".

من ضمن الأنشطة التي قام بها هذا التنظيم إحياء عدة سهرات وتنظيم ندوات خصصت لدراسة مشاكل الشمال الإفريقي، والتي طرحت فيها القضية الجزائرية، وعلى إثرها تم تشكيل "لجنة لدراسة المشكل الجزائري" رفقة مسؤول الطلبة البروتستانت بجنيف[1]، وقد تمت برمجة عدة اجتماعات ومحاضرات طرحت فيها القضية الجزائرية من مختلف جوانبها، بهدف تحسيس الأوساط الجامعية والمثقفين وكل من له علاقات بالطلبة؛ وهو منفذ هام لطرح وجهة النظر الجزائرية، خصوصا إذا علمنا ما تتمتع به الجامعة بهذا البلد من نفوذ وسمعة في مختلف الأوساط، إضافة إلى كونها ملتقى كل الاتجاهات والتيارات.

ومن المحاولات التي قام بها المكتب من أجل إيقاظ الرأي العام السويسري تجاه القضية الجزائرية وكشف الممارسات الاستعمارية الفرنسية، قيامه

---

[1] - نفسه

في مارس 1959 بعرض مواطنين جزائريين فارين من مركز التجميع لسان موريس بفرنسا.

شن مكتب سويسرا حملة دعائية عنيفة ضد اللفيف الأجنبي، بمناسبة توجه دفعة جديدة من زوريخ في مارس 1959، وتم تشكيل لجان ضد تجنيد الشباب السويسري في فرق اللفيف الأجنبي لدعم الجيش الفرنسي، وهذا في كل من برن العاصمة وزوريخ، هذه الحملة ستتوج بالخطاب الشهير الذي ألقاه مدير القسم السياسي للكونفدرالية: ماكس بتيت بيير بالبرلمان يوم 19 جوان 1959، وهو ما دفع بمكتب سويسرا من الحكومة م ج ج لتوجيه رسالة شكر إلى هذه الشخصية السياسية السويسرية باسم الشعب الجزائري[1]، علما أن هذا التصريح لماكس بتيت بيير جاء عقب احتجاج فرنسا على التسهيلات التي تمنحها البنوك السويسرية للحكومة م ج ج.

وفي إطار النشاط الإعلامي للمكتب في الأوساط الجزائرية والسويسرية على السواء، عمل على ضمان التوزيع الواسع لجريدة "المجاهد"، ولبيانات الحكومة م ج ج أو لفدرالية فرنسا[2]، فقد كان يوزع ما معدله ثلاثمائة (300) نسخة من "المجاهد".

---

[1] م.م.و.للارشيف: م.م.و.ل.ج.: تقرير وزارة الخارجية ج2، م15

[2] يذكر السيد منجي زين العابدين (اسمه الثوري حسين) عضو اللجنة الفيدرالية بفرنسا بأن فيدرالية فرنسا هي التي كانت تعمل على توجيه المكاتب الخارجية بأوربا الى غاية خروج أعضائها من فرنسا باتجاه ألمانيا سنة 1959، مقابلة مع السيد منجي زين العابدين الجزائر 3 أفريل 2001.

أما فيما يخص جمع الإعانات الخاصة باللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب الأقصى فقد أنشأ المكتب لجانا لجمع الإعانات في كل من جنيف وفي بعاصمة بيرن، ودعمها بوثائق عن أوضاع اللاجئين الجزائريين

وفي إطار الاتصالات أجرى السيد عبد الوهاب بن محمد لقاءا مطولا مع السيد م.هنوير M HEGNAUER ممثل المصلحة المدنية الدولية (SCI) بزوريخ، والذي توج بالاتفاق على إرسال هذه الهيئة لبعثة طبية إلى تونس لخدمة اللاجئين الجزائريين، وإرسال عشرة (10) أطنان من الملابس التي جمعت لفائدة اللاجئين الجزائريين، وتم الاتفاق كذلك على تنظيم حملة دعائية واسعة لفائدتهم.(1)

ث- مكتب مدريد –اسبانيا:

ترأسه السيد: صالح محبوبي(2) بصفة مؤقتة ويساعده في مهامه السيد عمر بن عدودة منذ 14 جويلية 1959، وهو تاريخ إطلاق سراحه من طرف السلطات الإسبانية التي سجنته منذ جوان 1958، على اثر اغتيال السكرتيرة الإسبانية لمكتب مدريد، وللإشارة فهو طالب في السنة الثالثة طب بجامعة تولوز كان قد ترك مقاعد الدراسة والتحق بصفوف الثورة على اثر إضراب 19 ماي 1956.(3)

1- م م و للارشيف، المصدر السابق

2- حسب السيد محمد يعلى فان اسمه الحقيقي محمد محبوبي الدعو صالح، مقابلة مع السادة: محمد يعلى ومنجي زين العابدين وصالح بلقبي –الجزائر- 3 افريل 2001.

3- حسب السيد محمد يعلى فان اسمه هو عمار وليس عمر-مقابلة نفسه

اتسمت الظروف التي كان ينشط فيها مكتب مدريد بالصعوبات الجمة من عدة نواحي، أبرزها سيطرة النظام البوليسي الديكتاتوري للجنرال فرانكو، والرقابة المشددة على الصحافة والمطبوعات المختلفة مما يجعل النشاط الإعلامي والدعائي من قبيل المستحيلات في هذا البلد، وفي هذا الإطار صرح أحد أعضاء لجنة الرقابة لمثلي المكتب بأنه من الصعب أن يجد الممثلون الجزائريون جريدة إسبانية تقبل بنشر مقالات ودراسات تخص الوضع في الجزائر، لان الرقابة تمارس أولا من قبل مديري الجرائد، ورغم هذا الوضع فقد تمكن المكتب من توزيع النسخ التي تصله من جريدة "المجاهد" بشكل منتظم على سفارات الدول الصديقة وبعض الأوساط الإسبانية، والعائق الذي اشتكى منه مسؤولو المكتب هو وصول الجريدة متأخرة بشكل متكرر مما دفعه للاحتجاج باستمرار.

في شهر أفريل 1959 حاول المكتب تأسيس لجنة مساعدة الجزائر في إطار معهد الدراسات الإسلامية بالعاصمة مدريد، أين تلقى القضية الجزائر بعض الإشهار، بفضل دعم الصحفي كارلوس ميغال سانز غارزون، لكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح بسبب الصعوبات والعراقيل العديدة التي اعترضت سبيله.

وأما بخصوص جمع الإعانات للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب الأقصى فان عدم التفهم الإسباني والظروف الاقتصادية المتدهورة دفع بالمكتب إلى عدم الإقدام على حملات لجمع الإعانات وهو ما كانت تقوم به العديد من المكاتب الخارجية.[1]

1- تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق.

ويعتبر مشكل تسوية وضعية الجزائريين القادمين إلى التراب الإسباني عبر فرنسا والمغرب الأقصى، أهم انشغالات المكتب لما يعانيه هؤلاء من قمع الشرطة الإسبانية نظرا لوضعيتهم غير القانونية، وهو ما تطلب من مسؤولي المكتب التدخل المستمر سواء لدى السلطات الإسباني أو لدى السفيرين المغربي والتونسي، ونجاح هذه المساعي تحدده الأوضاع الراهنة للعلاقات بين مسؤول المكتب والسفيرين، فمثلا في بداية سنة 1959 ساءت هذه العلاقات بسبب رفض السيد بوصوف دعوة السفير المغربي بنونة عند مروره بمدريد في ديسمبر 1958، وكذلك أوضاع العلاقات بين المغرب الأقصى وإسبانيا.(1)

في إطار لقاءاته بالمسؤولين الإسبان تمكن السيد محبوبي من عقد لقاء يوم 3 جويلية 1959 مع العقيد كاساس نائب قائد الأركان المكلف بالاستخبارات الإسبانية، وهو اللقاء الذي مكن المسؤول الجزائري من الاطلاع على أمر الاتفاق الإسباني الفرنسي بشأن تبادل المعلومات بين مصالح استخبارات البلدين، كما أبلغ العقيد الإسباني السيد صالح محبوبي بأن الفرنسيين تساهلوا في مراقبة نشاطات الجمهوريين الأسبان المقيمين بفرنسا، ومن قبيل المعاملة بالمثل فان الاستخبارات الإسبانية قبلت بالتساهل مع الجزائريين. وفي نفس السياق أعلم المسؤول الجزائري بأمر تكليف السفير الفرنسي لشخص بقصد المراقبة المستمرة له، كما مكن هذا اللقاء من الحصول على وعد من العقيد كاساس بالتدخل عند اعتقال كل جزائري من طرف السلطات الإسبانية بقصد التدخل للقيام باللازم.

1- م.م.م.و للأرشيف: المصدر السابق.

كما علم المسؤول الجزائري من جهة أخرى على اثر لقائه في أوت 1959 بالصحفي سانتاماريا روميو الذي تربطه علاقات حسنة بالنظام الحاكم في إسبانيا، بان إسباني أغرقت بوثائق الدعاية الفرنسية ومن أن عناصر "اليد الحمراء" كانت جد نشيطة بإسبانيا وبقدوم العقيد الفرنسي ميرسيي MERCIER في مارس 1959 إلى إسبانيا، وهو ما يدل بما لا يدع مجالا للشك على النشاط الكبير لمصالح الاستخبارات الفرنسية على الأراضي الإسبانية، والتي نجحت في عرقلة نشاط الجزائريين، من خلال مؤامرة اغتيال الكاتبة الإسبانية لمكتب مدريد في جوان 1958، مما أدى إلى غلق المكتب ومصادرة أملاكه، وهو ما جعل مهمة مسؤوله استرجاع المواد المصادرة وضمان الدفاع عن السيدين عمر بن عدودة وجيلالي بن دريس المعتقلين على اثر الحادثة.[1]

ونظرا لتعقد المشكلة وعجز المكتب عن حلها فقد لجأت الحكومة م ج ج عن طريق وزارة الخارجية إلى تقديم نداء للمساعي الحميدة في ماي 1959 إلى كل السفراء العرب المعتمدين بمدريد وهذا بتوجيه رسائل مكتوبة عن طريق ممثل مكتب مدريد، كما أعلمت وزارة الخارجية نظيرتها للجمهورية العربية المتحدة برسالة مؤرخة في 6 ماي 1959.

وتتويجا لهذه النداءات جاء رد الفعل العراقي ممثلا في المكلف بالأعمال العراقي بمدريد، الذي أعلم ممثل مكتب مدريد في جويلية 1959 بأنه تلقى أمرا من بغداد للقيام بالمساعي اللازمة لمساعدة الجزائريين، كما تعهد بالتدخل

1- م.م.و للارشيف: تقرير وزارة الخارجية، نفس المصدر

ا المتنقلين الجزائريين، واقترح على السيد محبوبي وضع نشاط مكتب جزائر في مدريد تحت غطاء الحصانة الديبلوماسية العراقية.(1)

هذه المبادرات أدت إلى نتائج إيجابية بإطلاق سراح عمر بوعدودة يوم 14 نوفمبر 1959 وجيلالي بن دريس يوم 20 أكتوبر 1959، كما تمكن السيد محبوبي من دخول المكتب المصادر واستعادة القليل من الممتلكات التي بقيت به، وسجل اختفاء معظم الملفات التي كانت متواجدة به.

قدر عدد الطلبة الجزائريين المقيمين بإسبانيا بثلاثة وهو عدد قليل جدا رغم مجهودات المبذولة من طرف السيد محبوبي ومسؤول الاتحاد العام للطلبة ممثلين الجزائريين لدى جمعية الطلبة الإسبان من خلال اللقاء الذي عقد بينها في شهر ديسمبر 1958.(2)

والحقيقة أن حصيلة نشاط هذا المكتب جد هزيلة، وهذا بغض النظر عن الظروف السياسية والاقتصادية التي سبق وأن أشرنا إليها.

ج- مكتب ستوكهولم -السويد:

ترأس هذا المكتب السيد محمد الشريف ساحلي(3)، والذي يمتد نشاطه لكل الدول السكندينافية(4) وهي: السويد النرويج الدانمارك وفنلندا، ويساعده في

1- م.م.و.للأرشيف: المصدر نفسه.

2- م.م.و.للأرشيف: المصدر نفسه.

3- دبلوماسي جزائري، ولد بقرية سيدي عيش ببجاية سنة 1906، زاول دراسته الابتدائية والثانوية باللغة الفرنسية ثم التحق بمدرسة المعلمين ببوزريعة (الجزائر) ثم واصل دراساته العليا بجامعة السوربون الفرنسية ليتحصل منها على ليسانس في الفلسفة. في الثلاثينات اشتغل أستاذا بثانوية هنري الرابع بباريس وانضم إلى

مهامه هذه كل: مكي في النرويج وحاليي عبد الرحمان(2)، ويشمل نشاط هذا المكتب منطقة سكنديناڤيا، والتي أولتها ديبلوماسية الجبهة انتباهها منذ سنة 1957 حيث أوفدت لها وفدا متكونا من الدبلوماسيين عبد الرحمن كيوان وأحمد فرنسيس، واللذان زارا فنلندا، السويد، النرويج، والدانمارك بقصد كسب دعم بعض التيارات والشخصيات بها لتكون منطلقا للتأسيس للنشاط الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني بالمنطقة.(3)

تمثل نشاط مسؤول مكتب ستوكهولم في المجال السياسي الإعلامي والدعائي، وفي جمع المساعدات الإنسانية لفائدة اللاجئين الجزائريين، وفي غالب الأحيان تتخذ النشاطات السياسية من النشاط الإنساني غطاءا لها.

صفوف نجم شمال إفريقيا وبعدها حزب الشب الجزائري، حيث بدأ نضاله السياسي وكلف خصوصا بكتابة مقالات تاريخية سياسية في المجلات الفرنسية وفي صحيفة الأمة والبرلمان اللتين كان يصدرهما الحزب، وأثناء الثورة الجزائرية مثل شريف ساحلي جبهة التحرير الوطني في بلدان شمال أوربا، وبعد استرجاع السيادة الوطنية عين سفيرا للجزائر في الصين الشعبية وتشيكوسلوفاكيا، توفي يوم 05 جويلية 1988، له مساهمات فكرية وتاريخية عديدة، كشف من خلالها التحريفات الكثيرة التي لحقت بتاريخ الجزائر خصوصا في كتب المؤرخين الفرنسيين المنتمين إلى الأيديولوجية الاستعمارية التي حاولت نفي وجود الأمة الجزائرية وأخذ يهتم بإبراز الشخصيات الجزائرية الكبرى على وجهها الحقيقي، كتبه: "رسالة يوغرطة" سنة 1948، "الأمير عبد القادر" سنة 1952، "الجزائر تتهم" سنة 1949: "مؤامرة ضد شعوب أفريقيا" سنة 1950، ثم "تجريد التاريخ من شوائب الاستعمار" سنة 1965، ونشر آخر كتاب له سنة 1985. للمزيد عد إلى: أبو عمران الشيخ وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، منشورات دحلب، 2000، الجزائر، ص ص: 239-240.

1- يذكر السيد محمد يعلى بأن مولود قاسم نايت بلقاسم ساعد م.شريف ساحلي في البدء قبل أن ينتقل إلى ألمانيا، نفسه.

2- الكتابة الاصلية لاسمه بالفرنسية: HALEYI اسمه عبد الرحمن وهو مهندس معماري، محمد يعلى نفسه، دون ذكر الاسم الكامل للسيد مكي: م.م.و للأرشيف: المصدر السابق.

3- م.م.و.للارشيف: ح.م.ج.ج. و.ش.خ: تقرير وزارة الخارجية 1960/01/05، G007.

- في السويد:

سجل ممثل الجزائر منذ جانفي 1959 تحسنا كبيرا في المساعدات الاجتماعية المقدمة للجزائريين، وهذا لسوء العلاقات بين السويد وفرنسا بسبب موقف الأخيرة من منطقة التبادل الحر، مما ولد غضبا وسخطا في الرأي العام السويدي انعكس بالإيجاب على الجزائريين هناك، حيث قدمت الحكومة السويدية منحة لجمعية "مساعدة الطفولة" لفائدة اللاجئين الجزائريين بالمغرب، قدرها مائة ألف (100000) كورونة سويدية.

كما حاول ممثل الجزائر استغلال هذه الظروف المواتية إلى أقصى الحدود، وذلك بعقد لقاءات عديدة مع الصحافة والمنظمات الشبانية الاشتراكية والمنظمات الإنسانية السويدية، خاصة في شهر ديسمبر 1958 وجانفي وفيفري ومارس1959، ورافق هذه الأنشطة توزيع مئات النسخ من جريدة "المجاهد" كل شهر، وخمسمائة نشرية إعلامية كان يصدرها المكتب في السويد بشكل منتظم.

ولقد أقلق هذا النشاط الدعائي الفرنسيين، فكان رد فعلهم إرسال فرقة من عناصر الاستخبارات وتعيين حوالي ثلاثين أستاذا محاضرا في المعهد الفرنسي لستوكهولم للسنة الدراسية 59\1960، وهذا في إطار الدعاية الفرنسية المضادة.[1]

وفي مجال جمع الإعانات للاجئين الجزائريين أجرى مسؤول المكتب اتصالات عديدة بالمنظمة السويدية "مساعدة الطفولة"، والتي خصصت مليوني (2000000) كورونة لفائدة أطفال اللاجئين الجزائريين.

1- نفسه.

وتعتبر السويد الدولة الوحيدة في غرب أوربا التي صوتت بالإيجاب لصالح القضية الجزائرية في دورة الأمم المتحدة 1959، وهو ما دفع وزارة الخارجية إلى توجيه رسالة شكر إلى السفير السويدي بالقاهرة مؤرخة في 23 ديسمبر 1959.[1]

- النرويج:

قام محمد شريف ساحلي بأول زيارة إلى النرويج في أفريل 1959[2]، وكانت له زيارة ثانية إليها في جوان 1959، قام في الأولى باتصالات عديدة مع شخصيات نرويجية من أمثال:

رئيس لجنة الشؤون الخارجية السيد: فين مو Mr FINN MOE وبأربعة برلمانيين ليبراليين واشتراكيين، وبرئيس مكتب القسم السياسي بوزارة الخارجية النرويجية، كما أجرى حوارات مع صحافيي أوسلو وبيرغن.

وقد مكنت هذه الاتصالات خاصة مع السيد فين مو من معرفة سر الموقف المتحفظ للدول الاسكندنافية تجاه القضية الجزائرية، ذلك أن شخصيات فرنسية ليبرالية واشتراكية ذات مصداقية في الخارج معروفة بتأييدها لأطروحة الجزائر المستقلة، نصحت بعدم اتخاذ مواقف لصالح الثورة الجزائرية، مما قد يؤدّي إلى تذمر في الرأي العام الفرنسي وبالتالي يؤدي إلى تعطيل حل القضية.[3]

1- كما وجهت وزارة الخارجية تهنئة لمسؤول مكتب ستوكهولم السيد م ش ساحلي، م م وللأرشيف: المصدر نفسه.

2- نفسه.

3- م م وللأرشيف: نفس المصدر.

وقد حاول المسؤول الجزائري استغلال فترة إقامته بالنرويج، حيث سعى لإعادة النشاط "للجنة النرويجية من أجل الجزائر"، التي كانت تمر بأزمة حقيقية بسبب تصرف رئيسها السيد: غليديتش M GLEDISTCH الذي أظهر بشكل مفرط ميوله للكتلة الشيوعية، مما جعل اللجنة تعاني من العزلة السياسية، ولذلك كلف السيد مكي لإعادة تصحيح الوضع وبعث نشاط اللجنة بانتخاب رئيس جديد وعناصر نشيطة، والجدير بالذكر في هذا الإطار أنّ أوضاع تحسنت في ماي 1959، حيث أصبحت تضم اللجنة أربع أساتذة جامعيين وعضوين هامين من البرلمان أحدهما ليبرالي والآخر اشتراكي وأعضاء من الشبيبة الاشتراكية والليبرالية برئاسة البروفيسور غيتورم جيسينغ M GUTORM GJESSING شخصية جد معروفة في النرويج.

عقد ملتقى للطلبة في أوت 1959 بغول GOL، خصص لمناقشة موضوع "انهيار الاستعمار"، حيث ضم حوالي خمسين (50) طالبا منهم خمسة عشر آفروآسيويا، وهذا تحت إشراف وزارة الخارجية النرويجية، ولم يستطع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين المشاركة لأسباب مالية، بينما لبى الدعوة ممثل الجزائر والذي كلف بإلقاء محاضرة اختار لها موضوع "بعض مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية"، مما أدى بالسفارة الفرنسية للاحتجاج مرتين أمام وزارة الخارجية النرويجية، لكن مساعيها فشلت لإلغاء المحاضرة.(1)

1- نفسه.

والواقع أن الموقف النرويجي في منطقة سكندينافيا يعتبر الثاني من حيث إيجابيته تجاه القضية الجزائرية، ففي 26 أكتوبر 1959 قام وزير خارجيتها هالفارد لانج M.HALVARD LANGE بتقديم عرض أمام البرلمان النرويجي بخصوص الأوضاع في الجزائر، ووصف رد الحكومة م.ج.ج على اقتراح ديغول الخاص بتقرير المصير (16\09\1959) بالحكمة وحسن التدبير، ومرد هذا التطور في الموقف النرويجي إلى النشاط الدبلوماسي لمكتب الجزائر.(1)

- فنلندا:

في شهر جوان 1959 قام السيد م ش ساحلي بزيارة قصيرة إلى فنلندا، وهو ما مكنه من التعرف على الوضع غير الملائم تجاه القضية الجزائرية، فالصحافة الاشتراكية الفنلندية كانت تدعو إلى ضرورة الاحتفاظ بالجزائر ضمن المعسكر الغربي بكل الوسائل، ولم يستطع مراسل مكتب ستوكهولم في فنلندا السيد حاليي من فعل ما ينبغي فعله أمام العجز المالي الذي كان يعيشه، رغم ما كان يتحلى به هذا الشخص من إرادة وحب الوطن.

- الدانمارك:

قام م. ش. ساحلي بجولة إلى الدانمارك، بهدف تكذيب أخبار صادرة عن صحف دانمركية وسويدية في شهر سبتمبر 1959 مفادها أن: "اجتماعات سرية عقدت في ستوكهولم بين زعماء سياسيين وعسكريين لجبهة التحرير الوطني،

1- م م والأرشيف نفسه

قرروا فيه نقل بعض الجرحى، في نيتهم نقل مكتب ستوكهولم إلى كوبنهاغ، رسمي (أي ج ت و) بصدد التحضير لفتح مكتب للتجنيد بمساعدة الحزب الاشتراكي الشعبي الدانمركي"، هذه الإشاعات كانت مصدر تكذيب الحكومة الدانمركية بخصوص مشروع إنشاء مكتب التجنيد.

ولعل المعلومة الوحيدة المؤسسة هي المتعلقة بالجرحى، والتي اطلعت عليها مصالح المخابرات الفرنسية عن طريق الرسالة التي بعث بها الدكتور مقاسي من الهلال الأحمر الجزائري CRA والموجهة إلى التجمع الطلابي الدانمركي، الذي اقترح مساعدة اللاجئين الجزائريين، وهو ما أدى بالسيد م. ش ساحلي إلى التنبيه على خطورة مرور البريد نحو الدول الغربية عبر فرنسا وبالتالي إمكانية تسربه إلى مصالح الاستخبارات الفرنسية.[1]

كما حاول السيد م. ش. ساحلي تأسيس لجنة دانمركية لمساعدة اللاجئين والطلبة الجزائريين، حيث أجرى اتصالات عديدة بشخصيات دانمركية، منهم أستاذين جامعيين وبمدير أكبر دور النشر الدانمركية وعضو في الحكومة، ورغم قبولهم بالفكرة إلا انه استخلص من حواراته معهم بأن ظروف تجسيد هذا المشروع غير متوفرة، نظرا للموقف كثير التحفظ للسلطات الرسمية الدانمركية، ولذلك سجل السيد ساحلي بأن الموقف الدانمركي هو الأكثر سلبية في المنطقة التي ينشط بها (سكنديناڢيا).

---

[1] 1- أجرى مسؤول مكتب ستوكهولم تحقيقا في الموضوع وتوصل إلى أن تسرب هذه الأخبار المغلوطة مصدره مصالح المخابرات الفرنسية وال غيرة جماعة تروتسكية التي تسعى الى توظيف القضية الجزائرية في كل من كولوني بألمانيا وفي كوبنهاغ، والذين ينشطون تحت اسم "أصدقاء الجزائر الحرة"، المصدر السابق

ح- مكتب لندن -بريطانيا:

ترأسه خلال فترة الدراسة (1958\1959) السيد محمد كلّو، وساعده في تأدية مهامه السيد: عزيز حسن منذ شهر مارس إلى شهر أوت 1959.[1]

في البدء وجد السيد كلّو صعوبة كبيرة للتحرك والنشاط على الأراضي البريطانية، بسبب موقف سلطاتها الحليفة لفرنسا في إطار حلف الشمال الأطلسي، والتي لها قواسم مشتركة تربطها بها خاصة قاسم الاستعمار وكذلك شريك اقتصادي في إطار منطقة التبادل الحر وما يتطلبه كل ذلك من تضامن، لذلك وجد السيد كلّو نفسه مرغما في كل مرة لتسوية أمور إقامته إلى التسجيل في إحدى الجامعات، والاستعانة بسفراء تونس المغرب أو ليبيا للتحرك والحصول على لقاءات مع بعض الشخصيات السياسية.

وبمرور الوقت استطاع ممثل الجزائر الولوج في الأوساط البريطانية المختلفة، وربط علاقات شخصية سهلت من مهمته ومكنته من الحصول على اعتراف غير رسمي (Officieuse) من الحكومة الإنجليزية.

عقد محمد كلّو عدة لقاءات مع مسؤولين إنجليز منهم: السيد سميث M SMITH نائب رئيس قسم الشؤون الإفريقية في مارس 1959، والسيد واتسن M WATSON مدير قسم أفريقيا في شهر أفريل 1959، وفي لقائه الثاني بالسيد

---

[1] – كان السيد كلّو طالبا بالجامعة الإنجليزية، أما بالنسبة للسيد عزيز حسن فبعد طلبه الإعفاء من المهام المسندة إليه لأسباب صحية أعفي بعد القرار الحكومي الذي أصدره السيد فرحات عباس بتاريخ: 16 جويلية 1959، نفسه، و: مقابلة مع السيدين: معجي زين العابدين وصالح بلقبي، المصدر السابق.

حيث أبلغه هذا الأخير بأن السلطات البريطانية لا تعارض حضور وفد جبهة.ت.و إلى لندن لكن دون إعطائها الصيغة الرسمية، لان السلطات الإنجليزية تشجع على تبادل الآراء والتشاور، وهو ما يكذب الادعاءات الفرنسية حول الموقف الإنجليزي من مكتب لندن.(1)

علما أن الموقف الرسمي الحكومي البريطاني الذي يهيمن عليه حزب المحافظين لم يكن أبدا مؤيدا للقضية الجزائرية، ولكن الخلاف البريطاني الفرنسي بشأن منطقة التبادل الحر وبسبب خلافات ديغول بشأن القيادة العليا لحلف الشمال الأطلسي .O.T.A.N أعطى المجال للتحرك السياسي لمثل الجزائر بلندن، إضافة إلى الموقف الإيجابي لحزب العمال وتعاطف الصحافة البريطانية باستثناء صحافة اليمين المتطرف تجاه القضية الجزائرية، لكن مع مراعاة عدم إثارة المحافظين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة في البرلمان والحكومة(2)، وبالتالي تجنب إحراجهم أكثر أمام حكومة ديغول وهو ما قد يترجم في إجراءات ردعية ضد الجزائريين، تطبيقا لتوجيهات وتعليمات وزارة الخارجية الجزائرية لمكتب لندن في مارس 1959، والمتمثلة في التركيز على النشاط الإنساني بجمع الإعانات للاجئين وللطلبة، وبتوخي الحذر فيما يتعلق بالنشاط السياسي وتطويره في إطار النشاط الإنساني الذي يلقى تعاطفا كبيرا بهذا

1- مقابلة مع السيد: رضا مالك، الجزائر يوم 16 أفريل 2001

2- تقرير وزارة الخارجية، المصدر السابق

البلد[1]، هذه التعليمات أساسها إدراك أهمية بريطانيا العظمى كقوة عالمية ونفوذها في دول الكومنولث وفي مستعمراتها الآفروآسيوية سابقا.

لما سبق ذكره فقد ركز المكتب نشاطه على جمع الإعانات للاجئين الجزائريين في المغرب وتونس، وسبق ذلك عمل إعلامي تمهيدي، إذ قام السيد كلو باتصالات عديدة ومستمرة مع الصحافة وممثلي ثلاثة أحزاب بريطانية وهي: حزب المحافظين، الليبراليين، والعمال، ومع الجمعيات والمنظمات الخيرية[2] ومع الشخصيات الدينية مثل شانون جون كولينس والقس مكايل سكوت، تضمن هذا النشاط الإعلامي إعطاء صدى للعملية لتلقى القبول والإقبال، وهذا بتوزيع تقرير باللغة الإنجليزية في ماي 1959، باسم الهلال الأحمر الجزائري عن أوضاع اللاجئين الجزائريين، إضافة إلى قيام ممثل الجزائر بصبر للآراء حول إمكانية تأسيس لجنة بريطانية للتضامن مع اللاجئين الجزائريين، والتي سترى النور يوم 7 سبتمبر 1959 مشكلة من ثماني عشرة 18 شخصية تشمل كل الحساسيات السياسية، تحت رعاية ثلاث عشرة (13) شخصية دينية رفيعة من مختلف المذاهب، وانتخب على رأس اللجنة البرلماني العمّالي السيد ستان أوبيري Mr.STAN AWBERY.

1- م.م.و.للارشيف: م.ح.م.ج.ج. و.ش.خ: تقرير وزارة الخارجية 1960/01/05، ع.م: G007.

2- منها:

- Christian council, friends service council, oxford committee for famine relief, central council for, war on want.

م.م.و.للأرشيف: نفسه

وقد سعت هذه اللجنة إلى تنبيه الشعب والحكومة البريطانيين إلى الظروف القطيعة التي يعيشها مائتي ألف (200000) لاجئ جزائري، والقيام بحملة إعلامية في هذا الإطار.

وقد ركّز ممثل الجزائر على إدراج قضية اللاجئين الجزائريين في برنامج اليوم العالمي للاَجئين الذي أفتتح في جوان 1959 ببريطانيا، وهو ما دفعه للقاء السيد بيتر كاسون الأمين العام لمنظمة "WORLD REFUGE YEAR"، لكن دون التوصل إلى نتائج إيجابية.

كما ربط علاقات مع الصليب الأحمر البريطاني حيث التقى بأمينه العام السيدة إفلين بارك Miss Evelyn BARK في مناسبتين في شهر جانفي وجوان 1959، وتوجت هذه الجهود بمنح الحكومة البريطانية ثمانية عشر ألف (18000) جنيه إسترليني للاَجئين الجزائريين، بوساطة رابطة جمعيات الصليب الأحمر بجنيف السويسرية[1].

أما بخصوص الشطر الثاني من أولوية مكتب لندن ألا وهي المساعدات للطلبة الجزائريين، فقد حرص السيد كلّو على توطيد علاقاته بالمنظمات الطلابية البريطانية والعالمية، حيث التقى في هذا الإطار بمسؤولي WORLD UNIVERSITY SERVICE في شهر أوت 1959، كما قام بتقديم عرض عن وضعية الطلبة الجزائريين يوم 16 نوفمبر 1959 في الندوة السنوية لاتحاد الطلبة البريطانيين. توجت الندوة بالتصويت على لائحة إيجابية لفائدة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA.

1- نفسه.

كما استغل ممثل مكتب لندن الحرية المتوفرة في الجامعات الإنجليزية، ليقدم محاضرات في النوادي الجامعية في لندن وخارجها، وعرض أفلاما وثائقية عن وضعية اللاجئين الجزائريين.(1)

ومكنت العلاقات الحسنة التي تربط بين ممثل الجزائر وأقوى النقابات البريطانية "T.U.C"، من ضمان تأييدها في الحملة الاحتجاجية التي قام بها السيد كلو ضد محاكمة النقابيين الجزائريين في جانفي 1959 وضد اغتيال عيسات إيدير(2) في أوت 1959.

وتماشيا مع تعليمات وزارة الخارجية اتخذ المسؤول الجزائري من هذا النشاط الاجتماعي الإنساني، غطاءا لتمرير طروحات سياسية وهو ما مكَن مكتب الجزائر بلندن من جلب اهتمام الأوساط البريطانية للأوجه السياسية للقضية الجزائرية، إن هذا التطور دعمه الموقف الحر والمتعاطف الذي أبداه حزب العمال تجاه القضية الجزائرية وكذا النقابات البريطانية والحركة المعادية للاستعمار Movement for colonial freedom، وتجسد هذا الدعم في عدة مبادرات مثل إدانة المحتشدات الاستعمارية في الجزائر بمساعدة بعض

1- م.م.و.للارشيف. نفس المصدر السابق.

2- موظف في الورشات الصناعية ثم في صندوق المنح العائلية للبناء. عضو اللجنة المركزية لحركة.إ.ح.د. أوقف في نوفمبر وأطلق سراحه يوم 1954/12/22، أسس الإتحاد العام للعمال الجزائريين، ثم أوقف ثانية سنة 1956 ووضع في المعتقل، أغتيل سنة 1959. يشير المؤرخ محمد حربي بأنه اغتيل سنة 1958، لكن محفوظات الحكومة المؤقتة تشير إلى التاريخ الثاني، عد إلى تقرير وزارة الشؤون الخارجية، المصدر السابق، وإلى.
MOHAMED HARBI le FLN ;op cit, p404

برلمانيين العماليين، حيث وقع سبعة (7) برلمانيين من حزب العمال رسالة وجهت في هذا السياق إلى جريدة "Manchester Guardian".(1)

ونظرا للوزن السياسي الكبير لحزب المحافظين في البرلمان والحكومة البريطانيين، لم يحصر السيد كلو علاقاته واتصالاته بالعماليين فقط. إذ كانت له اتصالات ببعض الشخصيات المحافظة مثل: السادة ياتس YATES وفرانك مادليكوت Frank Madlicott ولونغدن جيلبيرت Gilbert LONGDEN رئيس لجنة العلاقات الخارجية للمجموعة البرلمانية لحزب المحافظين في الغرفة الخاصة بالبلديات، حيث التقى به في نوفمبر 1959. كما عقد لقاءا مع جوزيف غريموند JOSEPH GRIMOND رئيس الحزب الليبرالي البريطاني، وهذا تطبيقا لتعليمات وزارة الشؤون الخارجية التي حثت السيد كلو على توسيع علاقاته واتصالاته وعدم جعلها حبيسة حزب واحد فقط هو حزب العمال.(2)

وما يثبت جدية هذا النشاط المتعدد الأوجه لمكتب لندن. هو تأسيس "اللجنة البريطانية من أجل الجزائر" في جوان 1959، والتي عقدت اجتماعها التأسيسي يوم 25 جوان 1959، حيث انتخب السيد: أنطوني ويدج وود بن M ANTHONY WEDGWOOD BEEN، وضمت برلمانيين وصحافيين وجامعيين قدر عددهم أثنى عشر (12) عضوا. كما تبنت برنامجا لنشاطها تضمن السعي لتحقيق الأهداف التالية:

1- م م و للأرشيف، المصدر السابق

2- م م و للأرشيف، نفسه

- إبراز الاهتمام المتزايد الذي يوليه الرأي العام البريطاني للقضية الجزائرية.

- إطلاع البريطانيين بصورة أنجع وأوسع بالأخبار الخاصة بالجزائر.

- اتخاذ موقف صريح من أجل التفاوض في الجزائر على أساس حرية الشعب الجزائري وحقه في تقرير المصير.

- الضغط على الحكومة البريطانية حتى تتبنّى هذه السياسة وتدافع عنها في الأمم المتحدة وفي غيرها من الهيئات.[1]

-2- أوربا الشرقية :

ونعني بها دول الديمقراطيات الشعبية، وتتمثل الدول التي شملتها زيارات مبعوث الحكومة.م.ج.ج. السيد محمد يعلى في: جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية)، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا بلغاريا وألبانيا، التي تعتبر دولا شيوعية وتسير في فلك الاتحاد السوفيتي في إطار ما يعرف بالكتلة الشرقية أو الشيوعية، وترتبط به عسكريا بحلف دفاعي -حلف وارسو- منذ سنة 1955، واقتصاديا عن طريق منظمة الكوميكون أو مجلس التعاون الاقتصادي منذ سنة 1949.

الملاحظ أنّ الحكومة المؤقتة لم تنشئ مكاتب خارجية بهذه الدول، خلال الفترة الممتدة من 1958 إلى غاية جانفي 1960، رغم الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة، من حيث دعمها المادي الكبير للاجئين الجرحى والطلبة الجزائريين.

---

[1] م م وللأرشيف: نفسه، المجاهد. لجنة بريطانية لتأييد الجزائر، العدد 46، 1959/02/13

واكتفت الحكومة المؤقتة ج.ج.بإيفاد البعثات التي قادها السيد محمد يعلى[1]، وأولى زياراته إلى أوربا الشرقية امتدت من 7 جويلية إلى 29 أوت 1959، أولى محطاته كانت ألمانيا الديمقراطية[2]، حيث تحادث مع المسؤولين الألمان بشكل سري للغاية عن إمكانية إنشاء مكتب للجبهة بهذا البلد، في شكل مكتب للتعاون الاقتصادي، هدفه التكفل بقضايا اللاجئين، الطلبة والجرحى، أما الشطر الثاني من مهمته فهو ضبط آخر الإجراءات مع المؤسسة الألمانية D.E.F.A بخصوص إنجاز فيلم عن الثورة الجزائرية "الجزائر تشتعل".

ومن النشاطات التي قام بها السيد محمد يعلى في مهمته هذه عقده لقاءات عديدة بشخصيات حكومية وغير حكومية، تنتمي إلى الصليب الأحمر والنقابات العمالية في كل من: تشيكوسلوفاكيا بولونيا وألمانيا الشرقية، وقد أبلغ في لقائه بمسؤولين في وزارة الخارجية التشيكوسلوفاكية عدم فهمه للأسباب التي منعت ج.ت.و من تأسيس مكاتب خارجية بأوربا الشرقية، رغم أنها تملك مكاتب في كل البلدان الرأسمالية.[3]

الزيارة الثانية للسيد محمد يعلى إلى دول أوربا الشرقية كانت في أكتوبر 1959 لتمثيل الحكومة المؤقتة في الاحتفال بذكرى تأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بعد الدعوة التي قدمتها لها رئاسة الجبهة الوطنية الألمانية، واغتنم هذه الفرصة لزيارة تشيكوسلوفاكيا وبولونيا.

---

[1] 1- موظف بوزارة الشؤون الخارجية في هذه الفترة 1960/58. تقلد عدة مناصب بعد الإستقلال، منها وزيرا للداخلية.

[2] 2- تقرير وزارة الخارجية ،المصدر السابق.

[3] 3- مقابلة مع السيد: محمد يعلى، نفسه

لقد مكّنت هذه الزيارة السيد محمد يعلى من الإطّلاع على خطورة الوضع في ألمانيا الشرقية، حيث شهدت هذه الفترة تناميا كبيرا لنشاط عناصر من الحزب الشيوعي الجزائري PCA، والذين يقومون بنشاط حثيث وفعّال في أوساط الجالية الجزائرية التي يقدّر عددها بستمائة (600) نسمة، حيث يقوم هؤلاء بتوزيع نشرية "البعثة الخارجية للحزب الشيوعي الجزائري" و"السياسة الدولية" خاصة في العاصمة برلين[1]، ونفس الشيء بالنسبة لموسكو بالاتحاد السوفيتي، أو في براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا، وهذا في غياب جبهة التحرير مما سهل مهمة الشيوعيين الجزائريين في أوساط الطلبة والعمال والجرحى.

ونظرا لهذا الوضع الحرج فقد حرّر السيد محمد يعلى تقريرا مفصلا وجّهه عن طريق وزارة الشؤون الخارجية، مطالبا فيه بفتح مكتب للجبهة في برلين بشكل استعجالي لمواجهة هذا المد الشيوعي في أوساط الجالية الجزائرية، مشيرا إلى إمكانية فتحه ببراغ أو في صوفيا إذا ما واجهت الحكومة.م.ج.ج صعوبات من الحكومة الألمانية وهو ما يستوجب رخصة خاصة من الحكومة بحكم قرارها الذي يجمد تأسيس مكاتب جديدة.[2]

والجدير بالذكر أن موضوع فتح مكتب ببرلين كان محور مراسلة رسمية بين الحكومة المؤقتة والحكومة الألمانية، فقد وجه السيد فرحات عباس رئيس

1- تقرير وزارة الخارجية. المصدر السابق

2- إشترط الالمان التبادل الديبلوماسي الرسمي أي الاعتراف الرسمي بالحكومة.م.ج.ج مقابل إعتراف الأخيرة بحكومة ألمانيا الديمقراطية. وما يتبع ذلك من تبادل ديبلوماسي رسمي، لكن ح.م.ج.ج لم تقبل بذلك تفاديا لتأزم علاقاتها مع ألمانيا الغربية التي يتواجد بها مكتب بون وطلبة جزائريون. وفضلت التعاون في الاطار الاقتصادي في شكل مكتب ذو صبغة إقتصادية. محمد يعلى. المصدر السابق، م.م.و للأرشيف. نفسه

الحكومة رسالة، بصفته وزيرا للخارجية بالنيابة، إلى الحكومة الألمانية في 13 نوفمبر 1959، يقترح عليها تبادل التمثيل الاقتصادي(البعثات)، وفي رد نائب وزير الخارجية الألمانية في رسالته أكد على ضرورة التبادل الديبلوماسي بصفة رسمية بعد الاعتراف المتبادل، بعدها عرفت هذه القضية جمودا بسبب صمت الحكومة الجزائرية التي كانت غارقة في مشاكلها الداخلية، بسبب الأزمة التي أدت إلى تعطيل الجهاز الحكومي[1]، هذا الصمت لم يعجب السلطات الألمانية التي أصبحت تتعامل بتحفظ مع الجزائريين، وهو ما اتضح في صمتها إزاء طلب الاعتراف الذي تقدمت به الحكومة المؤقتة.ج.ج منذ 19 سبتمبر 1958، وتبرير رفض التمثيل عن طريق البعثات الاقتصادية بعدم وجود علاقات ديبلوماسية رسمية، وبالنظر إلى الوضعية القانونية الراهنة للحكومة الألمانية في علاقتها بالحكومة الجزائرية.[2]

---

[1] تؤكد هذه الأزمة محاضر جلسات ح.م.ج.ج.في جويلية 1959، فبعد خلافات ومناوشات تم الاتفاق على ضرورة الاحتكام الى قادة الداخل، وجه السيد فرحات عباس نداءا لقادة الولايات يوم 11 جويلية 1959، بقصد التدخل وتعيين مجلس وطني جديد للثورة، لـ: -1-تلقي الاستقالة الجماعية للحكومة.م.ج.ج -2-تعيين حكومة جديدة -3-تحديد استراتيجية عسكرية سياسية وديبلوماسية جديدة للثورة، جديرة بالكفاح المسلح والتضحيات الكبيرة للشعب الجزائري.عد الى: م.ج ح.م.ج.ج: G004، ومحاضر إجتماعات العقداء صيف خريف 1959 (110يوما) G010، ورسالة فرحات عباس: 1959/12/18: C009.

[2] م.م.و للأرشيف نفسه، ومحمد يعلى، مقابلة، المصدر السابق.

الفهرس

الإهداء.. 07
تعريف المختصرات.. 08
مقدمة.. 09

الفصل الأول

تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19\09\1958.... 19
-I- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.......... 21
-أولا- الظروف الداخلية.. 21
-1- الظروف السياسية.. 22
-2- الظروف العسكرية.. 26
-3- الظروف الاجتماعية.. 29
-ثانيا- الظروف الخارجية.. 31
-II- أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.......... 38
-أولا- على الصعيد الداخلي.. 38
-ثانيا- على الصعيد الخارجي.. 40
-III- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19\09\1958.... 42
-أولا- فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.......... 42
-ثانيا- التأسيس.. 45
-ثالثا- تركيبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 58\1959...... 47
-IV- موقف الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. 50

-V- المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة........................ 59
-أولا- الدول العربية.. 59
-ثانيا- الكتلة الشيوعية.. 60
-ثالثا- دول العالم الثالث.. 61
-رابعا- الكتلة الغربية (الرأسمالية).. 61

الفصل الثاني

الإستراتيجية الدبلوماسية الفرنسية ورد فعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958\ ديسمبر 1959........ 63
-I- الإستراتيجية الدبلوماسية الديغولية لعزل الثورة دوليا........... 65
-أوّلا- في العالم العربي.. 71
-1- على الصعيد المغاربي.. 71
-2- في المشرق العربي.. 74
-ثانيا- تجاه دول العالم الثالث.. 76
-1- تجاه بلدان إفريقيا.. 76
-2- تجاه بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية.. 78
- ثالثا- في الدول الغربية والاشتراكية.. 80
-1- في الدول الغربية (الرأسمالية).. 80
-2- في الدول الاشتراكية.. 85
-II- البعد الدولي للمناورات الفرنسية وموقف الحكومة المؤقّتة منها 1958\1959.. 88
-أوّلا- موقف الحكومة المؤقّتة من "سلم الشجعان" 1958\10\23..... 88
-1- مضمون مبادرة "سلم الشجعان" وأهدافها.. 88

-2- رد الحكومة المؤقّتة على "سلم الشجعان"........ 89
-ثانيا- موقف الحكومة المؤقّتة من "حق تقرير المصير" 1959\09\16.. 91
-1- دوافع "حق تقرير المصير"........ 91
-2- مضمون "حق تقرير المصير"........ 93
-3- رد الحكومة المؤقّتة على "حق تقرير المصير" 1959\09\28..... 95
-ثالثا- موقف الحكومة المؤقّتة من دعوة ديغول لقادة الثورة للمجيء إلى باريس 1959\11\10........ 106
-1- دوافع ومضمون المبادرة........ 106
-2- رد الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية........ 108
-III- موقف وتصوّر الحكومة لمسألة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية.. 113
-أوّلا- شروط الحكومة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية........ 113
-ثانيا- الاتصالات مع الفرنسيين........ 117

الفصل الثالث

السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1959\1958........ 125
-I- تطور العمل الديبلوماسي للثورة التحريرية 1958\54........ 127
-II- أسس وأهداف النشاط الديبلوماسي للحكومة.م.ج.ج 1959\58.... 132
-III- السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1959\1958........ 137
-أولا- سياسة الحكومة.م.ج.ج.تجاه البلدان العربية........ 137
-1- تجاه بلدان المغرب العربي........ 137
-2- تجاه دول المشرق العربي........ 146

-3- مع جامعة الدول العربية.......................... 156
-ثانيا- سياسة الحكومة.م.ج.ج تجاه دول الكتلة الآفروآسيوية...... 158
-1- تجاه دول إفريقيا.................................. 159
-2- تجاه دول آسيا...................................... 164
-ثالثا- سياسة الحكومة المؤقتة.ج.ج.تجاه دول أمريكا............ 167
-1- تجاه الولايات المتحدة الأمريكية....................... 167
-2- تجاه دول أمريكا اللاتينية............................ 170
-رابعا- سياسة الحكومة المؤقتة.ج.ج تجاه الدول الاشتراكية....... 173
-1- تجاه الاتحاد السوفياتي............................... 174
-2- تجاه جمهورية الصين الشعبية.......................... 179
-3- تجاه جمهورية يوغسلافيا............................. 181
-خامسا- سياسة الحكومة المؤقتة تجاه دول غرب أوربا.......... 183
-IV- آليات تدويل القضية الجزائرية........................ 192
-أولا- القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.............. 192
-ثانيا- الحكومة المؤقتة في المحافل الدولية................. 197
-1- المؤتمرات.. 197
-2- الزيارات الرسمية.................................... 202

الفصل الرابع

نشاط المكاتب الخارجية 1958\1959.................. 207
-I- نشاط مكتب القاهرة – المقر المركزي لوزارة الشؤون الخارجية...... 209
-أولا- النشاطات القنصلية................................ 210
-ثانيا- النشاطات التنظيمية............................... 211

-ثالثا- النشاطات الديبلوماسية........................ 211
-II- نشاط المكاتب الخارجية 1959\58........................ 216
-أولا- مكاتب القسم العربي........................ 218
-1- مكتب تونس........................ 219
-2- مكتب -الرباط- المغرب الأقصى........................ 223
-3- مكتب -بغداد- العراق........................ 227
-4- مكتب -طرابلس- ليبيا........................ 233
-5- مكتب -عمّان- الأردن........................ 236
-6- مكتب -جدّة- السعودية........................ 242
-7- مكتب -بيروت- لبنان........................ 246
-8- مكتب -دمشق- سوريا........................ 250
-ثانيا- مكاتب قسم آسيا وافريقيا........................ 253
-1- آسيا........................ 253
-2- إفريقيا........................ 267
-ثالثا- قسم أمريكا........................ 268
-1- مكتب نيويورك........................ 268
-رابعا- مكاتب القسم الأوربي........................ 276
-1- أوربا الغربية........................ 276
-2- أوربا الشرقية........................ 306
الخاتمة........................ 311
الملاحق........................ 317
المصادر والمراجع........................ 369